

جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم الحقوق

دور الدبلوماسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين (المبعوث الدولي – دراسة حالة)

مذكورة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية

إشراف الدكتور:
راجي لخضر

من اعداد الطالبين :
✍ بج إبراهيم
✍ حجوجة محمد العيد

لجنة المناقشة

الدكتور ديدوني بلقاسم..... رئيسا
الدكتور راجي لخضر..... مشرفا و مقورا
الأستاذ شويرب الجيلالي..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2016-2017

جامعة عمار ثليجي بالأغواط
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

دور الدبلوماسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين (المبعوث الدولي – دراسة حالة)

مذكرة في إطار مقتضيات نيل شهادة الماستر في القانون الدولي والعلاقات الدولية

إشراف الدكتور:
رابحي لخضر

من اعداد الطالبين :
✍ بج إبراهيم
✍ حجوجة محمد العيد

لجنة المناقشة

الدكتور ديدوني بلقاسم..... رئيسا
الدكتور رابحي لخضر..... مشرفا و مقرا
الأستاذ شويرب الجيلالي..... عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2016-2017

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى روح أمي الغالية رَحْمَها الله.

إلى الذي علمني معنى التحدي أبي أطل الله في عمره،

إلى شريكتي الدرب زوجتي،

إلى أميري الغالي ابني "محمد رائد" وابنتي "مريم نور"، والكتكوت "فضيلة دينا".

إلى اخوتي وكل من أحب.....

حجوجت محمد العيد

الإهداء

اهدي هذا العمل إلى روح والدي الغاليين رحمهما الله.
إلى شريكتي الدرب زوجتي الغالية إلى إخوتي وأخواتي .
إلى ابني الغالي "محمد رضا" وابنتي "الأميرة عائشة".
إلى كل من أحب.....

بج ابراهيم

شكر و تقدير

أحمد لله الذي تبدأ به كل رسالة والصلاة والسلام على صاحب النبوة
والرسالة

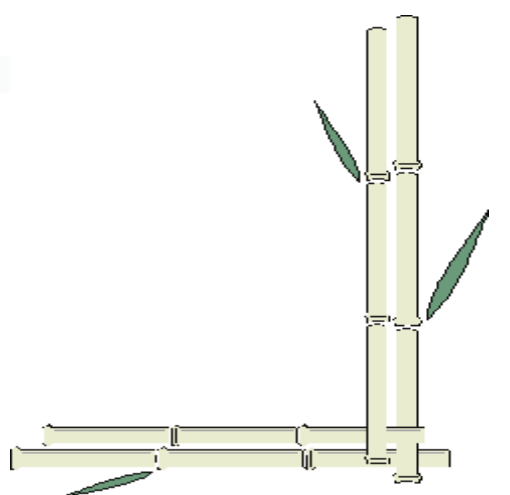
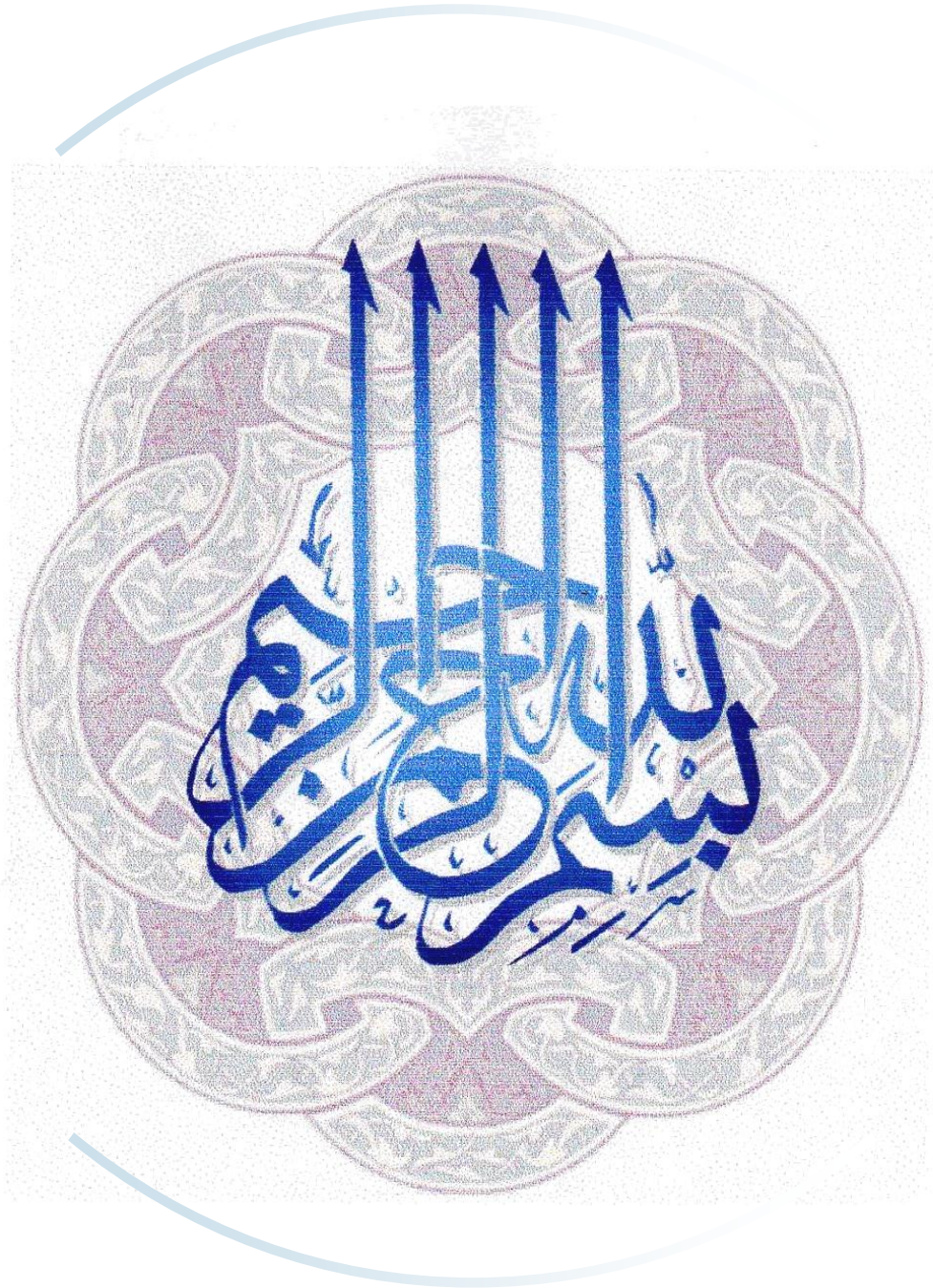
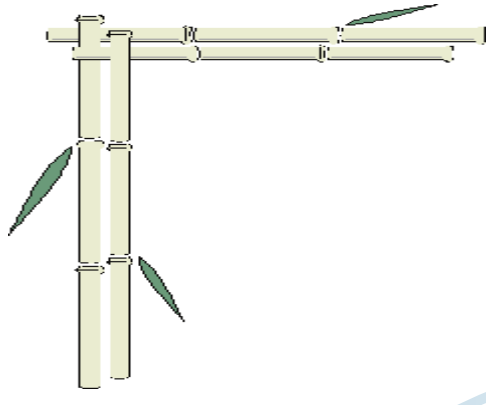
أما بعد :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن
أسدى اليكم معروفًا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فادعوا له " وبناء على هذا
أحدث الشرف نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص

إلى الدكتور المشرف راجي خضر على كل المساعدات المقدمة

و على كرم فضله و عظيم جهده وسعته صبره .

الى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل المتواضع .



مقدمة

لقد كان لمعاهدة وستفاليا للسلام عام 1648م، والتي مهدت لنظام دولي قائم على فكرة الدولة والأمة، دورا كبيرا لتأسيس مفهوم الدبلوماسية الحديثة، فحتى مطلع القرن العشرين كانت الدبلوماسية ترتبط بتمثيل الحكومات لدى بعضها البعض والإتصال فيما بينها واقتصرت أهميتها في الوظيفة التقليدية التي كانت تضطلع بها (التمثيل والإتصال).

ومنذ النصف الأول للقرن العشرين حدث تغير نوعي في الدبلوماسية فلم يصبح عملها محصورا في القضايا السياسية فحسب كما كان عليه الأمر قبل الحرب العالمية الأولى بل أصبح يشمل شؤوننا أخرى: إقتصادية، تجارية، ثقافية وسياحية وظهور جهات فاعلة ظهرت على الساحة الدولية مثل المؤسسات المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني ساهم في تنوع وتطور العالم الدبلوماسي الكلاسيكي الذي كان منحصرا في اللقاءات بين سفراء الدول ومؤتمرات القمم متعددة الأطراف التي كانت تقام بين حين وآخر، وبذلك انتقلت الدبلوماسية الى نمط أكثر قوة وفعالية من حيث دورها في قضايا جديدة قفزت الى الصدارة في سلم أولويات العمل الدبلوماسي وهي قضايا لم تكن مألوفة من قبل هذا الحقل مثل قضايا حماية البيئة، وحماية الأقليات وحماية حقوق الإنسان ومكافحة المخدرات والإرهاب، بعد أن كان دورها في الماضي محصورا الى حد كبير في الأمور السياسية والتفاوض .

وبعد نشأة الأمم المتحدة سنة 1945 م، أصبحت الدول تبذل جهودا مضنية من أجل مواجهة المسؤوليات والتحديات التي تواجهها، فقد أصبحت شعوب الأمم المتحدة والتي كتب ميثاقها باسمها تبحث عن السبل الكفيلة لتكون مجتمعا موحدا وإن كانت تفرقه العادات والمعتقدات والمصالح و النفوذ، سعيا منها لأجل تحقيق هدف أسمى ألا وهو حفظ السلم والأمن الدوليين.

لقد وضعت الأمم المتحدة مجموعة من الوسائل والآليات للحفاظ على السلم والأمن الدوليين والحد من النزاعات الدولية سواء في الميثاق أو في نصوص أخرى تبنتها الأمم المتحدة، ولكنها تشترك كلها في الهدف والمفهوم العام فهي وسائل دبلوماسية أو قضائية وأخرى ردعية هدفها حفظ السلم والأمن الدوليين، ونظرا لأن الدبلوماسية مجال مؤثر للغاية وله أهمية كبرى في الشؤون الدولية خاصة في القرن الواحد والعشرين فقد أصبح

للدبلوماسية دور متنامي وتكمن أهميتها بالنسبة لأجندة الإتصال الدولية في دورها المتميز والهام الذي تلعبه في نطاق العلاقات الدولية، فعن طريقها تتم إقامة هذه العلاقات وتدعيمها وعن طريقها تعالج كافة الشؤون التي تهم مختلف الدول والمنظمات الدولية وعن طريقها يمكن التوفيق بين المصالح المتعارضة وتقريب وجهات النظر المتباينة . ويرتبط التنظيم الدبلوماسي بالعديد من التفاعلات والمؤثرات فهو الى جانب كونه منظم لعلاقات الدول بعضها ببعضها الآخر، فهو يضع أيضا الأطر والآليات النازمة لعمل المبعوث الدبلوماسي وأعضاء السلك الدبلوماسي ومهامه وواجباته وهذه الأطر والآليات واضحة في العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات المعقودة بين الدول وفي مقدمتها إتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961 م، فمهام المبعوث الدبلوماسي هي من الأهمية بمكان، ما تجعلها تتمازج مع العديد من المسائل المتعلقة بالحنكة والدهاء في جمع المعلومات مرورا بحسن الخلق واللياقة والأدب الرفيع في أدائه لعمله وصولا الى إنجاز واجباته بأرفع ما يكون من الدقة .

أهمية الموضوع:

يستمد هذا الموضوع أهميته من خلال المكانة الكبيرة التي تتمتع بها الدبلوماسية في سير العلاقات الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين، إذ نتطرق من خلاله الى استبيان مفهوم الدبلوماسية ودورها الفاعل في الحفاظ على السلم والأمن الدولي بواسطة آليات تصل بها الى النتائج المرجوة .

كما يتطرق هذا البحث الى محاولة تقييم هذه الوسائل من خلال تطبيقها على أرض الواقع ومدى جدوى هذه الوسائل الدبلوماسية في إحلال السلم والأمن على الصعيد الدولي من خلال آلية المبعوثين الدوليين .

أهداف الدراسة:

إن الهدف من دراسة موضوع دور الدبلوماسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين (المبعوث الدولي دراسة حالة)، هو الوقوف على أهم الآليات المعتمدة من طرف المجتمع الدولي للحفاظ على السلم والأمن العالمي، ومعرفة مدى نجاعة هذه الوسائل فدور الدبلوماسية برز خلال السنوات الأخيرة وشهد تطورات على الصعيد المفاهيمي والصعيد العملياتي الأمر الذي يتطلب مزيدا من الدراسة والمتابعة لهذا الدور .

أسباب إختيار الموضوع:

(1) الأسباب الذاتية :

الرغبة الذاتية والشخصية للبحث في دور الدبلوماسية في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بحكم ميولنا الى المتابعة والبحث في المواضيع القانونية ذات الطابع السياسي ومتابعة المستجدات اليومية والتي لها علاقة بالدبلوماسية ومتابعة التحليلات السياسية والقانونية عبر وسائل الاعلام ومحاولة فهم هذه الظواهر.

(2) الأسباب الموضوعية :

لأنه موضوع حساس جدا، وهو حديث الساعة فبالرغم من تناوله من جانب العديد من رجال القانون والسياسة، إلا أن هذا الموضوع تبقى دراسته في تطور واستمرار.

(3) الأسباب العلمية :

يعتبر هذا البحث بمثابة خطوة الى الأمام في مسار البحث العلمي من أجل كشف حقائق جديدة في مجال القانون الدولي لما يمثله هذا الموضوع من أهمية على سير العلاقات الدولية وحفظ السلم والأمن الدوليين، إذ نتطرق من خلاله الى إستبيان مفهوم الدبلوماسية، محاولين شرح الظروف الدولية التي أدت بالمجتمع الدولي الى الإقتناع بضرورة اللجوء الى الوسائل الدبلوماسية الحديثة لفض النزاعات الدولية حفظا للسلم والأمن الدوليين .

كما يتطرق هذا البحث الى محاولة تقييم هذه الوسائل من خلال تطبيقها على أرض الواقع، كما يفتح هذا البحث آفاق جديدة أمام الباحثين القادمين .

صعوبات الدراسة :

موضوع الدبلوماسية من المواضيع الشائكة والواسعة أيضا، إذ يتطلب الإطلاع على جميع الجوانب الخاصة به وهذا يتطلب الوقت الكافي والقراءة المستفيضة والمتأنية، إضافة الى ذلك فإن أغلب الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الأزميتين السورية والليبية كانت دراسات سياسية أو أمنية، كما أن الأزميتين محل الدراسة ما زالت قيد الحل وبالتالي فظهور المزيد من التطورات كان يجبرنا على تحيين المذكرة في كل مرة .

هذا ما جعلنا نبذل قصارى جهدنا لإتمام هذا البحث المتواضع خاصة وأن الوقت المخصص لإنجازه كان غير كاف .

إشكالية الدراسة:

تعتبر التسوية الدبلوماسية من الوسائل التي نادى بها المنظمة الأممية وأقرتها في ميثاقها، وهي تعبر عن إرادة المجتمع الدولي في إحلال السلم والأمن الدوليين، كما أن جل المنظمات الإقليمية جعلت من الدبلوماسية الوسيلة الفضلى في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وعليه نطرح الإشكالية التالية :

الى أي مدى نجحت دبلوماسية المبعوثين الدوليين في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين؟

منهجية الدراسة :

ولدراسة هذا الموضوع فضلنا استخدام المناهج التالية :

المنهج التاريخي :

بحكم أن الموضوع له جذور تاريخية فإن الغرض من استخدام المنهج التاريخي هو التغير الحاصل في مفاهيم السلم والأمن الدوليين من جهة، وإنعكاس ذلك على أنماط وأساليب الدبلوماسية في حفظ السلم والأمن الدوليين من جهة أخرى، بالإضافة إلى إستقراء الوقائع التاريخية والشواهد والأحداث التي حدثت خلال مختلف الفترات الزمنية وذلك بالعودة إلى الجذور التاريخية التي أدت إلى حدوث الأزميتين السورية والليبية .

المنهج الوصفي :

وذلك من خلال توصيف الأزميتين السورية والليبية ومختلف أطرافهما، وتتبع مسار الدبلوماسية بواسطة المبعوثين الدوليين، في حل الأزمة فيهما .

المنهج التحليلي :

وقد اعتمدنا على هذا المنهج من أجل تحليل طبيعة النظام في كلا البلدين، وفي تأثير القوى الإقليمية والدولية بتطور الأحداث فيهما، بالإضافة إلى تحليل النصوص الواردة في ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961م، الى جانب تحليل أهم الممارسات الدولية والقرارات الصادرة في الموضوع قيد الدراسة، للوصول إلى استنباط النتائج، وتصور الآفاق .

خطة الدراسة:

وللإجابة عن هذه الإشكالية قسمنا دراستنا إلى مقدمة وفصلين وخاتمة كما يلي :

الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلم والأمن الدوليين، حاولنا من خلاله أن نتطرق إلى مفهوم الدبلوماسية والمبعوث الدبلوماسي، في بحث أول، وذلك من خلال ثلاثة مطالب، في المطلب الأول تطرقنا لتعريف الدبلوماسية لغة وإصطلاحاً وعلاقتها ببعض المواضيع ذات الصلة، وفي المطلب الثاني تناولنا أهم أنواع وأساليب الدبلوماسية، أما المطلب الثالث فخصصناه للقواعد الدولية المنظمة للمبعوث الدبلوماسي .

وإلى مدلول السلم والأمن الدوليين، في بحث ثان، حيث حاولنا دراسة مدلول السلم في الفقه الدولي في المطلب الأول، ومفهوم الأمن الدولي في المطلب الثاني، في حين خصصنا المطلب الثالث لمبدأ حفظ السلم والأمن الدوليين في ميثاق الأمم المتحدة .

أما الفصل الثاني فكان بعنوان دور المبعوثون الدوليون لحل الأزميتين السورية والليبية (نموذجاً) إحلالاً للسلم والأمن الدوليين، حاولنا من خلاله التطرق إلى مساعي المبعوثين الدوليين لحل الأزمة السورية في بحث أول، والذي قسمناه لثلاثة مطالب المطلب الأول عرجنا فيه لأسباب الأزمة السورية وتداعياتها، وإلى المبعوثين الدوليين لحل الأزمة السورية في المطلب الثاني، وتم التطرق لتقييم جهود هؤلاء المبعوثين في المطلب الثالث.

أما المبحث الذي جاء بعنوان المبعوثون الدوليون لحل الأزمة الليبية، تطبيقاً للدبلوماسية الوقائية، فخصصنا المطلب الأول منه لتطورات الأزمة الليبية، وتداعياتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، أما المطلب الثاني فتناولنا فيه دور المبعوثين الدوليين في حل الأزمة الليبية، وفي المطلب الثالث حاولنا تقييم أدوارهم ، وإلى آفاق حل الأزمة الليبية .

أما الخاتمة فجاء فيها ملخص لموضوع الدبلوماسية، ودورها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، من خلال دراسة تطبيقية لدبلوماسية المبعوثين الدوليين في حل الأزميتين السورية والليبية .

بالإضافة إلى مجموعة من النتائج المتحصل عليها من الدراسة، وطرح البعض من المقترحات للخروج من كلتا الأزميتين .

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للدبلوماسية
والسلم والأمن الدوليين

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين :

لا جدال في أن السلام العالمي، يعتبر من أهم المصالح الدولية التي يحرص أشخاص القانون الدولي على حمايتها، وأن تهديده أو الإعتداء عليه يمثل خطورة جسيمة وأضراراً بليغة يمكن أن تلحق المجتمع الدولي يتعين التصدي لها، فالدول إرتضت الإلتزام بمبدأ منع اللجوء إلى القوة، أو إستخدامها في العلاقات الدولية، وفرضت المواثيق الدولية على أعضاء المجتمع الدولي، إلتزاماً قانونياً لفض منازعاتهم بالوسائل السلمية، وذلك حفاظاً على السلم والأمن الدوليين .

وكان للدبلوماسية عبر مختلف وسائلها دوراً هاماً في إرساء هذه المبادئ، والتي تغيرت مفاهيمها نتيجة التطور الذي عرفه المجتمع الدولي في مختلف المجالات، لذا إرتأينا وضع المفاهيم المتعلقة بالدبلوماسية، وكذلك لموضوع السلم والأمن الدوليين في إطار هذا الفصل .

من خلال تبين مفهوم الدبلوماسية، أنواعها، أساليبها والقواعد الدولية المنظمة لعمل المبعوث الدبلوماسي من جهة، وكذا لمداول السلم والأمن الدوليين بصورة دقيقة وواضحة وفقاً لأسلوب البحث العلمي في كتابة البحوث العلمية .

المبحث الأول : مفهوم الدبلوماسية والمبعوث الدبلوماسي

في الماضي كانت العلاقات بين المجموعات البشرية تخضع لأصول من التعاطي وتستعين بوسائل خاصة للتخاطب والاتصال، وغالبا ما كانت هذه الوسائل والأساليب محددة ومعينة في الوقت والهدف، وتنتهي بانتهاء المهمة المطلوبة، أما اليوم فالعمل الدبلوماسي يعبر عن سيادة الدولة وأهميتها، ويعتبر من الضروريات والعناصر الأساسية لإستمرار الدولة وتبادل آرائها ومواقفها مع الدول الأخرى، إضافة إلى كونه عنصرا أساسيا في تطوير العلاقات الدولية .

وفكرة إعتداد ممثلين أو دبلوماسيين للتعامل بين الدول رافقت العالم منذ وجوده فالتاريخ يشهد بهذه الوسيلة .

لذا سنتطرق لمضمون الدبلوماسية من خلال تعريف الدبلوماسية وتحديد علاقتها ببعض المواضيع ذات الصلة، وأساليبها وتحديد القواعد الدولية المنظمة للمبعوث الدبلوماسي .

المطلب الأول : تعريف الدبلوماسية وعلاقتها ببعض المواضيع ذات الصلة :

لتجسيد محاولة تعريف الدبلوماسية تعريفا يتضمن حقيقة معناها بصورة دقيقة وواضحة، لابد من تحديد مضمون اصطلاح الدبلوماسية بصفة عامة لغة واصطلاحا ثم القيام بتبيان علاقتها ببعض المواضيع ذات الصلة.

الفرع الأول : تعريف الدبلوماسية :

سنتطرق لمعنى كلمة الدبلوماسية لغة، وإصطلاحا لتبيان مفهوم الدبلوماسية .

أولا : معنى الدبلوماسية لغة :

يرجع أصل كلمة الدبلوماسية (Diplomacy, La Diplomatie) الى الكلمة اليونانية DIPLOMA وهي مشتقة من الفعل دبلوم أو دبلون DIPLON والذي يعني يطبق أو يطوي الشيء طيتين¹ .

وكانت كلمة "دبلوما" تعني الوثائق الرسمية التي تصدر عن حكام المدن اليونانية لتمنح حاملها حصانات وامتيازات أثناء تنقله عبر طرقها، وكانت هذه الوثائق مطوية طيتين

¹ - عبد الفتاح شبانة، الدبلوماسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص9.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

بقصد سهولة حملها وحفظها¹ ثم انتقلت هذه الكلمة الى الرومان لتطلق على الجوازات وتصريحات المرور التي تعطى للرسول باسم مجلس الشيوخ أو الامبراطور.

ثم اتسع مدلول كلمة "دبلوما" ليشمل الأوراق والوثائق الرسمية التي تتضمن الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها الإمبراطورية الرومانية مع الدول الأخرى .

ومع بداية القرن التاسع عشر 19، بدأت كلمة الدبلوماسية تأخذ معناها المتعارف عليه فتغير المصطلح وأصبح يعني توجيه وإدارة العلاقات الدولية وخاصة مع مؤتمر فيينا لعام 1815م .

ثم استقر هذا المفهوم في القرن التاسع عشر 19، حيث صدرته أوروبا الإستعمارية إلى باقي دول العالم العربي التي أخذت مصطلح الدبلوماسية دون تحريف من الإستعمار الأوروبي وأدخلتها إلى اللغة العربية² .

ثانيا: معنى الدبلوماسية إصطلاحا :

إنقسم الفقه في تعريف الدبلوماسية، فهناك إتجاه يعرف الدبلوماسية بأنها علم العلاقات الدولية، ومن بين أصحاب هذا الإتجاه "كالفو" Calvo الذي يعرف الدبلوماسية بأنها علم العلاقات القائمة بين مختلف الدول والمنبثقة عن مصالحها المتبادلة وعن مبادئ القانون الدولي وأحكام الإتفاقيات³ .

فالتعاريف التي تذهب إلى أن الدبلوماسية هي علم مستقل، تعاريف منتقدة، لأن الدبلوماسية فرع من فروع القانون العام، وليست علما مستقلا هذا ما يؤكد الفقيه "جنيه" Genet .

في حين يذهب اتجاه آخر في الفقه إلى أن الدبلوماسية علم وفن، فالفقيه الفرنسي "ريفيه" riviere يعرف الدبلوماسية بأنها "علم وفن تمثيل الدول وإجراء المفاوضات"⁴ . وقد انتقد هذا التعريف لكون المجتمع الدولي تغير بعد الحرب العالمية الثانية، بظهور أشخاص دولية جديدة إلى جانب الدول، فحركات التحرير أصبحت تقيم علاقات دولية.

¹ - علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، ايتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 2004، ص7.

² - محمود خلف، الدبلوماسية النظرية والممارسة، دار الزهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص68 .

³ - Charles calvo, dictionnaire du droit international. T.I paris 1885 ,p 250.

⁴ - riviere,principe du droit de gens,paris,1869,vol11,p432.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

وكذلك ظهور المنظمات الدولية التي أصبحت تتمتع بالشخصية الدولية مما أعطاهم الحق في إقامة علاقات دولية¹.

ومن خلال ذلك يعرف الأستاذ "محمود خلف" الدبلوماسية تعريفاً يتمشى مع المجتمع الدولي وأشخاصه حيث يعرفها "الدبلوماسية هي أداة وأسلوب تسيير وتنظيم العلاقات الدولية لأشخاص المجتمع الدولي لدى بعضهم البعض وبما يتمشى مع مصالحهم"². وعرفها الدكتور "سموحي فوق العادة" بأنها: "مجموعة القواعد والأعراف الدولية والإجراءات والمراسم والشكليات التي تهتم بتنظيم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي أي الدول والمنظمات والممثلين الدبلوماسيين، مع بيان مدى حقوقهم وواجباتهم وشروط ممارستهم مهامهم الرسمية، والأصول التي يترتب على اتباعها لتطبيق أحكام القانون الدولي ومبادئه والتوفيق بين مصالح الدول المتباينة كما هي، وفق إجراء المفاوضات السياسية في المؤتمرات والاجتماعات الدولية وعقد الإتفاقات والمعاهدات"³. ويتضح مما سبق أن الدبلوماسية علم وفن، فهي علم لأنها تفترض في من يمارسها الإطلاع على المعارف العلمية وعلى رأسها التاريخ والقانون ومعرفة العلاقات الدولية والسياسية.

وهي فن، لأنها تتمثل في قدرة الدبلوماسي على التأثير في الجانب الآخر وإقناعه الأمر الذي يتطلب منه قدراً من الذكاء واللباقة والكياسة والمهارة والإحاطة بقواعد وأصول التفاوض.

الفرع الثاني : الدبلوماسية وعلاقتها ببعض المفاهيم ذات الصلة :

مما لا شك فيه أن مجالات الدبلوماسية إرتبطت في عملها بالكثير من المواضيع ذات الصلة والتي سنحاول التطرق إليها من خلال مايلي :

أولاً- الدبلوماسية والسياسة الخارجية:

يرى الدكتور سموحي فوق العادة بأن الدبلوماسية لا تضع أسس السياسة الخارجية وإنما تنفذها وتوضحها، وتحاول أن تجد الوسائل الكفيلة بتنفيذها وتحقيقها وأضاف قائلاً "إن الدبلوماسية والسياسة الخارجية عنصران متلازمان ومتكاملان بحيث لا يستغني

¹ - أحمد محمود جمعة ، الدبلوماسية في عصر العولمة ، دار النهضة العربية ، القاهرة 2004 ، ص 10.

² - محمود خلف، المرجع السابق، ص 77.

³ - د. سموحي فوق العادة ، الدبلوماسية الحديثة، دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق 1973، ص 3.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

أحدهما عن الآخر إذ لا تستطيع الدبلوماسية أن تعمل بدون السياسة الخارجية، كما أنه يتعذر تنفيذ السياسة الخارجية بدون الدبلوماسية¹.

ثانيا: الدبلوماسية والقانون الدولي :

إذا كانت السياسة الخارجية هي مجموعة القرارات والسياسات التي تحدد بها كل دولة مواقفها ووجهات نظرها في العلاقات الدولية، فإن الدبلوماسية هي الفنون والأساليب التي تنفذ بها الدولة سياستها الخارجية. والدبلوماسية بوصفها هذا ذات صلة وثيقة وتأثير متبادل بالقانون الدولي الذي يشكل قواعد السلوك للدول، وتلعب الدبلوماسية دورا رئيسيا في عملية تكوين قواعد القانون الدولي سواء كانت تلك القواعد إتفاقية أم عرفية².

ثالثا: الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي :

يقول براديه فودريه³ إن القانون الدبلوماسي هو ذلك الفرع من القانون الدولي الذي يتناول بصفة خاصة تنسيق العلاقات الخارجية للدول.

ويقول جينييه⁴ إن القانون الدبلوماسي هو فرع من القانون العام الذي يهتم بصورة خاصة بممارسة وتقنين العلاقات الخارجية للدول، وصيغ تمثيلها في الخارج وإدارة الشؤون الدولية وطريقة قيادة المفاوضات.

وعليه يمكن تعريف القانون الدبلوماسي بأنه فرع من فروع القانون الدولي الذي يهتم بتنسيق العلاقات الخارجية للدول.

وفرّق كاييه⁵ بين الدبلوماسية والقانون الدبلوماسي بالقول أن الدبلوماسية هي طريقة قيادة الشؤون الخارجية لأشخاص القانون الدولي من خلال وسائل سلمية لا سيما عن طريق المفاوضات، بينما القانون الدبلوماسي هو مجموع المبادئ القانونية الموجهة لتنظيم العلاقات الخارجية التي تقوم بين مختلف هيئات أو أعضاء أو أشخاص القانون الدولي.

رابعا: الدبلوماسية والتاريخ الدبلوماسي:

في التاريخ الدبلوماسي يقول الدكتور أبو هيف هو دراسة تاريخ الدبلوماسية في ماضيها وتتبع المراحل المختلفة التي مرت بها في مجال العلاقات البشرية ومصائر

¹ - د. سموحي فوق العادة، مرجع سابق ص9.

² - غازي حسن صباريني، الدبلوماسية المعاصرة، دراسة قانونية، دار الثقافة للنشر والتوزيع 2011، ص17.

³ - غازي حسن صباريني، مرجع سابق ص، 16.

⁴ - Genet, La Diplomatie et le droit diplomatique, 1934, Vol 1.p.14

⁵ - Ph.cahier, le droit diplomatique contemporain, librairie DROZ, Geneve 1962.p.5 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

الشعوب وعن طريق هذا التاريخ يمكن معرفة مجريات السياسة الدولية في الماضي واتجاهها، ودوافع الحرب وكيف تمكنت تلك الدول بعد تلك الحروب عن طريق المفاوضات والمعاهدات أن تعيد تنظيم المجتمع الذي تعيش فيه¹.

وقد ساهم تاريخ العلاقات الدولية، بالتالي التاريخ الدبلوماسي في إثراء مفهوم الدبلوماسية وتحديد أسسها وأصولها.

خامسا: الدبلوماسية والعلاقات الدولية :

يمكن القول بأن الدبلوماسية هي نتاج العلاقات الدولية وعليه لا بد من دراسة هذه العلاقات، هذه الأخيرة وباتساع نطاق الدبلوماسية التي لم تعد مقصورة على الجانب السياسي من التعامل بين الدول بل امتدت الى النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والاعلامية وغيرها ومنه كانت دراسة العلاقات الدولية مفتاحا للدبلوماسية الناجحة .

المطلب الثاني: أنواع وأساليب الدبلوماسية:

تعد الآليات التي يمنحها القانون الدولي بالنسبة للدبلوماسية جوهر ما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة، لضبط حركية المجتمع الدولي من خلال الميكانيزمات التي وضعها الميثاق وجاء في ديباجته أن مؤسسي المنظمة قد آلوا على أنفسهم أن يجنبوا الأجيال القادمة ويلات الحرب، وهذا بواسطة أساليب يمكن إتباعها كالمفاوضة والوساطة والتحقيق والتوفيق والمساعي الحميدة والتي تتدرج ضمن أساليب التسوية الدبلوماسية وسنتطرق في هذا المطلب لأهم أنواع الدبلوماسية وإلى الأساليب الدبلوماسية المعتمدة في تسوية النزاعات الدولية حفظا للسلام والأمن الدوليين، والتي أقرها ميثاق الأمم في الفصل السادس

الفرع الاول: أنواع الدبلوماسية :

فمن حيث أطراف العلاقة الدولية هناك الدبلوماسية الثنائية أي الدبلوماسية بين دولتين وهناك الدبلوماسية الجماعية، أي الدبلوماسية بين مجموعة من الدول عن طريق المؤتمرات أو المنظمات الدولية، يسمى بعضهم النوع الأخير الدبلوماسية البرلمانية parliamentary diplomacy، وقد شاع هذا النوع الثاني، بتواتر وتصاعد، منذ عتبة الأمم وحتى اليوم.

¹ - د.أبو هيف علي صادق، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية-مصر، ط2، 2005، ص 65 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

ومن حيث الشكل الذي تأخذه إدارة العلاقات الدولية هنالك الدبلوماسية السرية وهي التي تجري بين الكواليس وتكتم نتائجها كلاً أو بعضاً عن الغير أو حتى عن رعايا الدول المتفاوضة، وهناك الدبلوماسية العلنية وهي التي تتضح نتائجها فور انتهائها حتى لو جرت المفاوضات بشكل غير علني .

وقد كان إنشاء عصبة الأمم بهيئاتها ومجالسها العلنية واشتراط ميثاقها تسجيل المعاهدات المبرمة بين الدول ونشرها تحت طائلة بطلانها، كان محاولة من جانب مؤسسي العصبة للخلاص من عهد الدبلوماسية السرية secret diplomacy الذي ساد حتى ذلك التاريخ .

ومن حيث الوسائل المستخدمة في إدارة العلاقات الدولية يمكن القول بوجود دبلوماسية سلم تقوم على أساس المفاوضة بين الدول المعنية وهذا هو الأصل، ودبلوماسية عنف أو ما سمي دبلوماسية السفن الحربية Gun Boat Diplomacy تتجلى في تحقيق الدولة لأغراضها عن طريق اتباع وسائل الزجر والعنف بما في ذلك الحرب التي يعدها بعضهم استمراراً للنشاط الدبلوماسي للدولة في ميدان آخر غير ميدان المفاوضات، ولعل النوع الأهم في الدبلوماسية الحديثة هي الدبلوماسية المتعددة الأطراف .

الفرع الثاني: أساليب الدبلوماسية :

لدراسة أساليب وطرق الدبلوماسية يتعين علينا الإستناد بنص التدابير التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة، خاصة الفصل السادس في المواد 33 حتى المادة 38، والذي يحمل مسألة حل المنازعات بالوسائل الدبلوماسية السلمية وكذلك الرجوع إلى إتفاقية فيينا لعام 1961 للقانون الدبلوماسي .

أولاً : المفاوضة :

المفاوضة عملية مساومة سواء كانت تخص إتفاقية أو تسوية سلمية للنزاعات بين الدول فكل طرف يتخذ موقفاً ويدافع عنه ويقدم تنازلات من أجل الوصول إلى تسوية¹. كما تعتبر المفاوضة من أولى المهام الدبلوماسية سواء على الصعيد الثنائي أو المتعدد الأطراف، والمفاوضة قد تجري بين الأطراف الفنية أو السياسية وقد تكون بين الرؤساء أو الملوك، أو في إطار القنوات الدبلوماسية والسفارات.

¹ - روجر فيشر ووليام أدري " فن التفاوض-الوصول إلى نعم دون إستسلام " ترجمة منى الأعرجي، منشورات مجلة الصناعة، بغداد/العراق، بدون تاريخ، ص21 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

والراجع في عملية المفاوضة هو البحث عن المصالح بدلا من المواقف، فالمصالح تتطلب من الأطراف المتفاوضة التعاون حتى وإن كانت المواقف ليست كذلك، وتميل العلاقات الدولية اليوم إلى توزيع المكاسب بحيث تصبح حصيلة التوزيع مصلحة ينتفع منها أطراف النزاع¹.

والمفاوضات الدبلوماسية تتم من خلال مباشرة العلاقات الدبلوماسية بين الأطراف المتنازعة، أو عن طريق الدعوة إلى مؤتمر يتم إنعقاده خصيصا من أجل انتزاع موضوع المفاوضة، أو في إطار الاجتماعات الدورية التي تتم بين الأطراف المتفاوضة².

كما أن ميثاق الأمم المتحدة في المادة (33) الفقرة (1) من الفصل السادس في حل المنازعات الدولية حلا سلميا ينص على أنه "يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريقة المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها إختيارهم"³

ويمكن تلخيص أسس المفاوضة بالنقاط التالية :

1. تمهيد الطريق للمفاوضات بالإتصالات الدبلوماسية التي يتفق فيها على الأسس والمبادئ التي يقتضي السير على هداها إما مباشرة أو بوساطة دولة ثالثة .
2. التحديد المسبق للأهداف والأغراض من المفاوضات وترتيبها حسب الأهمية.
3. أن يعرف المفاوض مقاصد الأشخاص الذين سيتفاوض معهم من حيث أخلاقهم ميولهم، صدقهم أو كذبهم، صراحتهم، أودعائهم ومواطن القوة والضعف فيهم.
4. أن يعرض المفاوض أفكاره على مراحل، وتكون لديه القدرة على الإبداع.
5. إذا واجه المفاوض أزمة فعلية، عليه الثقة بالنفس وحسن التصرف وسرعة البديهة وقوة الإحتمال والتحلي بالمصادقية.
6. في حالة تعقد المفاوضات، على المفاوض أن يتوقف ريثما تصله تعليمات من حكومته.

¹ - د. كاظم هاشم نعمة، نظريات العلاقات الدولية، إصدار أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، طرابلس، 1999، ص264.

² - مصطفى سلامة حسين، العلاقات الدولية، مصر دار المطبوعات الجامعية، 1984، ص219.

³ - ميثاق الأمم المتحدة، 1945 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

7. التحلي بالصبر والأناة في المفاوضات لتحقيق الأهداف أضمن من المفاوضات السريعة.

8. تسجيل ما توصل إليه الطرفان بشكل واضح وصريح.

9. تجنب إهانة الطرف الآخر، خلال المفاوضات، أو التهديد بعمل عسكري.

10. إجراء تنازلات من كل طرف للتوصل إلى التسوية.

إن طريقة المفاوضات الناجحة هي التي يمكن من خلالها التوصل إلى إتفاق معقول إذا كان الإتفاق ممكناً، ويجب أن تكون المفاوضات فعالة، وأن تحسن العلاقات بين الطرفين ولا تخربها والإتفاق المعقول يمكن أن يعرف بأنه الإتفاق الذي يلتقي مع المصالح الشرعية لكل طرف إلى أقصى حد ممكن، ومتين ويحل المصالح المتضاربة باعتدال، ويأخذ مصلحة المجموع بعين الاعتبار¹.

والمفاوضات الدبلوماسية تجري بطريقتين، شفوية وكتابية، ولا تتعارض إحداها مع الأخرى، فالمفاوضات الشفهية تمتاز بمرونتها وسرعتها لأنها تسمح للمتفاوضين بطرح وجهات النظر المختلفة للفريقين ومناقشتها وتقديم الأفكار والمقترحات التي يمكن أن تؤدي إلى التسوية بين الطرفين أما المفاوضات الكتابية، فهي أقل مرونة وبطيئة ولكنها تسمح بدراسة أعمق للمسائل المعلقة بين الطرفين .

ويمكن أن تجري المفاوضات بين دولتين متنازعتين في إطار مؤتمر دولي حيث تشارك دول أخرى، ويحدث هذا في المنازعات الخطيرة التي يكون لاستمرارها خطراً على السلم والأمن الدوليين، كما هو الحال في أزمة الصراع العربي الصهيوني².

والتفاوض لا يقتصر عند حدود حل النزاعات، فقد يكون التفاوض ذا طبيعة اقتصادية أو ثقافية أو اجتماعية أو لتطوير العلاقات القائمة بين بلدين وغير ذلك.

ثانياً : الوساطة :

الوساطة هي المسعى الذي تقوم به دولة ما، أو منظمة دولية أو شخصية مرموقة بغية التوفيق بين طرفين أو دولتين متنازعتين، وإيجاد تسوية للخلاف القائم بينهما، أو بناءاً على طلب أحد الطرفين، أو تكليف منظمة قارية أو إقليمية³.

¹ - روجر فيشر، مصدر سبق ذكره، ص 21 .

² - عطا محمد زهرة، في النظرية الدبلوماسية، إصدار جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا 1993، ص 142 .

³ - سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان بيروت، 1996، ص 255 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

وهناك تعاريف كثيرة للوساطة منها تعريف (بيركوفج) و(هاوستين) " الوساطة هي عملية إدارة الصراع حينما تسعى أطراف إلى العون أو يرضون بطرف يقدم لهما المساعدة من أفراد أو جماعة أو منظمة، وذلك لتغيير سلوكهما وتسوية نزاعهما، أو حل مشكلتهما، من دون اللجوء الى القوة الفعلية أو إضطرار السلطة القضائية إلى التدخل"¹. ويرى فولبير وتايلر " أن الوساطة هي العملية التي يتم بها من جانب المشاركين معا بمساعدة طرف ثالث أو أكثر محايد لعزل القضايا المتنازع عليها بصورة منظمة، وذلك بغية بلورة خيارات تعد بمثابة بدائل للتوصل إلى تسوية يقع عليها الرضا الجماعي وتستجيب لاحتياجاتهما"².

وتتميز الوساطة بعدة أمور هي :

1. الصفة الأساسية للوساطة تتمثل في كونها إختيارية أي أن الدولة الوسيطة تقوم بوساطتها بملىء إرادتها دون أن تكون مرغمة على ذلك.
2. إن الدول المتنازعة حرة في قبول الوساطة أو رفضها، لأن الوسيط ليس قاضيا يفرض الحل على الأطراف المتنازعة.
3. إن نتائج الوساطة ليست لها قوة إلزامية، ولا يمكن فرضها على الأطراف المتنازعة كما هو الحال في التحكيم.
4. إن الوسيط يسعى لتهدئة الأمور، ويشترك مباشرة في المفاوضات ويسعى لتقريب وجهات النظر بين الطرفين، والتقدم باقتراحات وحلول قد يقبل بها الطرفان دون ضغط وإكراه، تاركا لهما ملء الحرية في الموافقة عليها³.
5. تتم الوساطة بصورة علنية، ولا يشترط أن تتم بصورة سرية .
6. إن مدة الوساطة لا ينبغي أن تتعدى الثلاثين يوما⁴، لقبول الأطراف بالوساطة وبغية نجاح الوساطة، لا بد أن يكون الوسيط مقبولا لدى أطراف النزاع، ويمتلك المعرفة والخبرة، ويكسب ثقة الأطراف في النزاع، ويحظى بمنزلة وسمعة واحترام وسلطة، وأن يكون قادرا على تيسير المعلومات بالوصول إلى مصادرها، وأن يصفى الأجواء، ويرسم

¹ - د. كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص266 .

² - د. كاظم هاشم نعمة، نفس المرجع ص267 .

³ - سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية، مرجع سبق ذكره، ص255.

⁴ - عطا محمد زهرة، مرجع سبق ذكره، ص159-160

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

صورة متفائلة، ويظهر صبرا وحماسا من أجل إتمام الوساطة بنجاح، وأن يتحلى بالإعتدال والحياد فضلا عن قابليته على الإقناع والتبصير¹.

ومن الجدير بالذكر أن مما يساعد على إنجاح الوساطة عدة عوامل منها:

1. عندما تكون قدرات الأطراف محدودة ومتكافئة .
2. عندما تكون الوساطة مبكرة من عمر النزاع .
3. عندما ينظر إلى حدة الصراع وفداحة عواقبه وأخطاره قد تدفع بالأطراف المتنازعة إلى الترحيب بالوساطة فتمهد لها سبيل النجاح بغية إنقاذ الموقف قبل تفاقمه وقبل أن يتخطى مرحلة الخطر.
4. عدم فصل الوساطة عن هوية الوسيط وقدرته على التأثير سواءا كانت دولة أو منظمة دولية أم إقليمية².

والأمثلة على الوساطة كثيرة سوف يتم التطرق لبعض من الأمثلة التطبيقية في فصل ثان

ثالثا : المساعي الحميدة :

المساعي الحميدة هي الجهود التي تبذلها إحدى الدول والمحاولات التي تقوم بها بغية إيجاد حل للخلاف القائم بين دولتين متنازعتين أو طرفين وحملهما على التفاوض في هذا السبيل³.

وقد انبثق هذا الأسلوب عن المؤتمر الذي عقدته الدول العظمى في باريس بتاريخ 14 أفريل 1756، إذ قررت أنه عند نشوب نزاع بين دولتين حول موضوع معين، يترتب على الدول الصديقة للطرفين أن تبادر قبل لجوئهما إلى وسائل العنف، وشن القتال، إلى بذل مساعيها لتقريب وجهات النظر بينهما، وتضييق شقة الخلاف، وتذليل العقبات التي تحول دون التفاهم وإيصالها إلى اتفاق مبدئي⁴.

فالمساعي الحميدة هي عمل ودي تقوم بها دولة ثالثة محايدة بهدف تقريب وجهات النظر بين الطرفين المتنازعين من أجل الوصول إلى تسوية سلمية، وفي هذه الحالة فإن الدولة الثالثة لا تشترك بالمفاوضات بين الأطراف المتنازعة⁵.

¹ - كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص269.

² - د. كاظم هاشم نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 268 .

³ - د. شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ص310 .

⁴ - د. سموحي فوق العادة، مرجع سبق ذكره، ص 186.

⁵ - د. عدنان طه الدوري وعبد الأمير الوكيل، القانون الدولي العام، إصدار الجامعة المفتوحة طرابلس، 1994، ص282.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

وتتضمن المساعي الحميدة الجوانب الآتية :

1. إبداء النصح للأطراف المتنازعة باتباع طرق جديدة لحل موضوع الخلاف، إذ قد يرجع تعثر المفاوضات المباشرة إلى الطريقة المتبعة.
 2. تخفيف حدة النزاع بالعمل على تقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة¹.
 3. إيجاد الظروف المناسبة لبدء المفاوضات بين الأطراف المتنازعة أو إستئنافها.
 4. كما أن المساعي الحميدة لا تتمتع بصفة الإلزام.
- وقد أشار ميثاق الأمم المتحدة في المادة 33 الفقرة (1) إلى المساعي الحميدة كواحدة من الأساليب الدبلوماسية لحل النزاعات الدولية.
- وقد سبق أن نصت إتفاقية لاهاي المعقودة في 18 أكتوبر 1907، على وجوب لجوء الدول المتعاقدة إلى المساعي الحميدة والوساطة لحل النزاع القائم بين دولتين وأن هذه المساعي لا تعتبر عملها غير ودي، وأنها تحمل طابع النصيحة والمشورة ولا تستمتع بصفة إلزامية² وعلى الدولة التي تقوم بالمساعي الحميدة أن تستعمل نفوذها الأدبي أو الدولي وتستمر على المودة والصداقة التي تربطها بالدولتين المتنازعتين للتأثير عليهما بشتى الوسائل لإقناعهما متذرة بالمرونة وطول الأناة ومراعاة الكتمان التام³.

ويتوقف نجاح المساعي الحميدة على عاملين رئيسيين هما :

1. طبيعة الجهود المبذولة .
 2. طبيعة الخلاف أو النزاع .
- وقد تبذل المساعي الحميدة لمنع نشوب نزاع مسلح أو لإنهاء حرب قائمة، والجدير بالذكر دور المنظمات الدولية في المساعي الحميدة فقد أعطى ميثاق الأمم المتحدة الأمن والسلام أهمية قصوى بعد فداحة الدمار الذي خلفته الحرب العالمية الثانية وأكد على حل المنازعات الدولية بالطرق السلمية والإجراءات الدبلوماسية .

رابعا : التوفيق :

التوفيق يعني العمل على حل المنازعات الدولية القائمة بين دولتين عن طريق دراسة عوامل النزاع والإستماع إلى الطرفين ثم السعي إلى تحقيق التفاهم بينهما، وإصلاح ذات

¹ - عطا محمد زهرة، مرجع سبق ذكره، ص150-151.

² - سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص186.

³ - المرجع نفسه، ص186.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

البيان، ومحاولة تقريب النظم، وإيجاد نقطة التقاء بين الإدعاءات المتباينة والمصالح المتعارضة¹.

وتتولى التوفيق عادة لجنة دولية مكونة من ثلاثة أشخاص أو خمسة يتم تأليفها بموجب إتفاق يعقد بين الطرفين المتنازعين، وتباشر عملها بناء على طلبهما، وعادة تختار كل دولة ممثلاً عنها أما الثلاثة فينتمون إلى دول أخرى.

وتكون هذه اللجنة مستقلة في عملها، وتتخذ قراراتها بالأغلبية وبحضور جميع الأعضاء، ولها الحق أن تستعين بمساعدين، وتقوم الدولتين المتنازعتين بوضع هيئتي ارتباط تحت تصرف اللجنة لتسهيل جميع مهامها².

إن لجان التوفيق تهدف إلى موازنة المصالح بين الدول المتنازعة عن طريق تقديم إقتراحات توفيقية بين المصالح المتباينة والتي يمكن أن تؤدي إلى التوصل لحلول ترضي أطراف النزاع، فدور لجان التوفيق هي دراسة موضوع النزاع وتقديم تقرير بذلك مع مقترحات واضحة لتسوية النزاع، وهذا التقرير غير ملزم لطرفي النزاع، ويبقى للدول المتنازعة الحق بالموافقة أو الرفض تبعا لقناعاتها وأن لجان التوفيق تعقد اجتماعاتها بصفة مغلقة، وهي غير مجبرة على إعلان تقريرها الذي تعده، وقراراتها تتخذ بالأغلبية³.

خامسا : التحقيق :

التحقيق أحد طرق فض المنازعات سلميا، وقد بدأت هذه الفكرة بناء على اقتراح روسي، ثم جرى تنظيمها في (مؤتمر لاهاي عام 1907⁴)، وقد جاء في المادة (9) من اتفاقية لاهاي ما يأتي: "تري الدول المتعاقدة أنه من المفيد، ومن المرغوب فيه، أن يلجأ الطرفان لحل الخلافات ذات الطابع الدولي الناشئة عن اختلاف وجهات النظر، والتي لا تمس الشرف، ولا تتعلق بالمصالح الحيوية، والتي يستعصي حلها بالطرق الدبلوماسية إلى تأليف لجنة تحقيق دولية، بقدر ما تسمح الظروف بذلك لتتولى دراسة وقائع الأمور عن كئيب حل الخلاف الناشئ حلا مشبعا بروح التجرد والنزاهة⁵.

1 - د. شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية، مرجع سبق ذكره، ص318.

2 - سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، مرجع سبق ذكره، ص363.

3 - د. عدنان طه الدوري وعبد الأمير الوكيل، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص287.

4 - نفس المرجع، ص284.

5 - سموحي فوق العادة، نفس المرجع السابق، ص360.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

وجاء في ميثاق الأمم المتحدة ما يؤكد الرجوع للتحقيق في نص المادة 34 التي تنص "لمجلس الأمن أن يحقق في كل نزاع أو أي موقف يؤدي إلى احتكاك دولي أو قد يثير نزاعا لكي يقرر ما إذا كان استمرار هذا النزاع أو هذا الموقف من شأنه أن يعرض للخطر حفظ السلم والأمن الدوليين"¹.

إن هدف التحقيق حسم مسائل واقعية، وأنه إجراء قانوني لا تلجأ إليه الدول إلا عندما تسمح بذلك الظروف، وتشكل لجان التحقيق باتفاق خاص، وليس لتقرير اللجنة قيمة إلزامية وتكون الأطراف أحراراً في قبوله أو رفضه².

و كمثال عن أسلوب التحقيق، تشكيل مجلس الأمن الدولي لجان تحقيق للتفتيش على أسلحة الدمار الشامل في العراق أطلق عليها اسم اللجنة الخاصة بالقرار المرقم 687 الصادر في 3 أبريل 1991.

المطلب الثالث : القواعد الدولية المنظمة للمبعوث الدبلوماسي :

تطرح مسألة المبعوث الدبلوماسي جملة من الاستفسارات تتعلق بمفهوم المبعوث الدبلوماسي، وذلك قصد تحديد الاشخاص الذين يحملون هذه الصفة، وتتعلق أخرى بطرق وأساليب التحاق الشخص بالسلك الدبلوماسي، وتعيينه ضمن طاقم البعثة الدبلوماسية ومن جهة أخرى وظائفه ومهامه التي أعتمد من أجلها، والمحددة في اتفاقية فينا لعام 1961 . كما سنتطرق لكيفية إنهاء مهام المبعوث الدبلوماسي والأسباب التي تضع حدا لممارسته لمهامه ضمن البعثة وهذا من خلال التعرض لما ورد في نص المادة (43) من إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961م، والتي أوردت الحالات والأسباب التي تؤدي إلى إنهاء مهام المبعوث بشكل عام دون ذكر جميع الحالات والأسباب .

الفرع الاول: مفهوم المبعوث الدبلوماسي وتعيينه :

لقد أحيطت مسألة المبعوث الدبلوماسي منذ وقت طويل، بإهتمام كبير من طرف الدول وفقهاء القانون الدولي، مما نتج عنه تبني تشريعات دولية تنظم عمل المبعوث الدبلوماسي، والتي كان أولها، إتفاقية فينا لعام 1815م، ثم بروتوكول إكس لاشابيل لعام 1818م، إلى أن تم التوقيع على إتفاقية فينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م، وبالإضافة إلى ذلك فإن القوانين الداخلية للدول قد غدت تهتم بالوضع الذي يحيط بالمبعوث

¹ - ميثاق الأمم المتحدة، 1945 .

² - د. طه عدنان الدوري وعبد الأمير الوكيل، القانون الدولي العام، مرجع سبق ذكره، ص 284 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

الدبلوماسية، وقد ساهم المجتمع الدولي وبحوث وآراء فقهاء القانون الدولي في تطوير القواعد الدولية المنظمة للمبعوث الدبلوماسي .

أولاً: مفهوم المبعوث الدبلوماسي: (Diplomate)

يقصد بالمثل أو المبعوث الدبلوماسي الشخص الذي يقوم بتمثيل دولته في الخارج بصفة دائمة¹، في كل ما يمس علاقاتها الخارجية، مع الدولة المعتمد لديها².

وقد عرفه الدكتور "زايد عبيد الله مصباح" : بأنه شخص بعثته دولة ما، لتمثيلها في الخارج وفقاً للسلطات المعطاة له للقيام بهذه المهمة³.

ويعرفه الدكتور "علاء أبو عامر" : بأنه موظف كسائر موظفي الدولة، يعهد إليه بتمثيل بلاده في الخارج والقيام بمراسيم المجاملات التي تقتضيها المناسبات الدولية⁴.

كما تطلق عبارة "المبعوث الدبلوماسي" على رئيس البعثة والموظفين الدبلوماسيين الذين يخضعون له، وقد نصت الفقرة "هـ" من المادة الأولى من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م على ما يلي " يقصد بتعبير المبعوث الدبلوماسي رئيس البعثة أو أحد موظفيها الدبلوماسيين" فالمبعوث الدبلوماسي يعد الممثل الرسمي الذي يترجم اتجاهات ومواقف الدولة التابع لها لدى الدولة الموفد إليها، وهو بذلك يعتبر المصدر الرسمي للبيانات والمعلومات المتعلقة بسياسة ومواقف دولته اتجاه الدولة التي يمثلها فيها، كما أنه يعتبر أداة الاتصال الرسمي بين دولته والدولة الموفد إليها⁵، كما يقصد بالمبعوث الدبلوماسي كل شخص يكلف رسمياً بالقيام بمهام متعددة لصالح دولته في الخارج، أي أنه يقوم بالعمل الدبلوماسي أياً كان نوعه، ويلعب دوراً بارزاً في حل المشكلات التي يمكن أن تواجه دولته في البلد المعتمد فيه .

وكذلك إيجاد المخرج لها وقت الأزمات التي تواجهها، هذا فضلاً عن دوره في تنمية وتطوير ما بينهما من علاقات، وبعض المهام الأخرى التي سنأتي لذكرها لاحقاً.

¹ - هذا ما يعرف بالتمثيل الدائم (المقيم)، وهناك ما يعرف بالتمثيل المؤقت فالممثل الدبلوماسي المؤقت هو الشخص الذي تبعثه دولة ما إلى دولة أخرى أو إلى منظمة دولية أو إقليمية لغرض القيام بمهمة معينة أو الحضور اجتماع أو مؤتمر غير دائم ، وتنتهي وظيفة المبعوث المؤقت بانتهاء المهمة المبعوث من أجلها.

² - د. ثامر كامل محمد الدبلوماسية المعاصرة و استراتيجية ادارة المفاوضات، دار المسيرة للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2000، ص 105.

³ - د. زائد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا الطبعة الأولى، 1999، ص 92.

⁴ - د. علاء أبو عامر ، الوظيفة الدبلوماسية (نشأتها ، مؤسساتها ، قواعدها ، قوانينها)، دار النشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى، 2001، ص 129 .

⁵ - د. زائد عبيد الله مصباح، مرجع سابق، ص 93 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

ان التمتع بوصف المبعوث الدبلوماسي له أهمية بالغة وذلك بالنظر للنتائج التي تتجم عن هذا الوصف فهي تجنبهم التعرض لمواقف قد تكون محرجة لهم باعتبارهم ممثلين لدول ذات سيادة .

كما أنها تمنحهم الحق في التمتع بالوضع القانوني الخاص بهم، وخصوصا تمتعهم بالحصانات والامتيازات الدبلوماسية المقررة لهم¹، والاعضاء الذين تشملهم البعثة الدبلوماسية يكونون على فئات مختلفة فمنهم من له الصفة الدبلوماسية، ومنهم من لا يمتلك هذه الصفة .

ولقد عرفت اتفاقية فينا "للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م، في مادتها الأولى الفقرة "د" الأعضاء الدبلوماسيين للبعثة الدائمة بانهم أعضاء البعثة الذين لهم الصفة الدبلوماسية" فحسب الدكتور "محمد خلف" فإنه رغم ايجابية هذا التعريف الا أن الغموض يعتريه مقارنة مع ما جاء في الاتفاقية بخصوص رئيس البعثة، فنجد أن مفهوم "الصفة الدبلوماسية" يختلف من دولة الى أخرى ولا وجود لمعيار موحد متفق عليه ومطبق بين كافة الدول عند اختيارها لموظفيها الدبلوماسيين .

وحسب الدكتور "سهيل حسين الفتلاوي"، فان اتفاقية فيينا لعام 1961م، لم تحدد درجات الموظفين ولا الأشخاص الذين يتمتعون بالصفة الدبلوماسية، انما تركت ذلك الى احكام القوانين الوطنية لكل دولة باعتبارها مسألة داخلية تهمها بالدرجة الأولى²، وعلى ضوء ما تقدم يمكن الكلام على معيار مشترك بين كافة الدول لتحديد الصفة الدبلوماسية لأشخاص البعثة الدائمة مستمد من العادة والممارسة الدولية، والتي بموجبها تستطيع اعتبار " موظفين دبلوماسيين " مجموعة من الاشخاص في دليل صادر عن وزارة خارجية الدولة المستقبلية يطلق عليه القائمة الدبلوماسية Liste diplomatique " .

وادراج أي اسم في هذه القائمة يكون بناء على طلب الدولة المعتمدة، وموافقة الدولة المعتمد لديها³.

¹ - د.أحمد ابو الوفا، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (علما وعملا) مع اشارة خاصة لما هو مطبق في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص77/78.

² - د.سهيل حسين الفتلاوي، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي، دراسات قانونية مقارنة، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2002، ص344 .

³ - د.علاء أبو عامر، مرجع سابق، ص189.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

وعلى أية حال فإن هناك اتفاقاً على أن الأعضاء الحائزين لوصف الدبلوماسي هم الأعضاء المدرجة أسماهم ضمن اللائحة أو القائمة الدبلوماسية¹.

وهؤلاء الأعضاء يكونون تابعين لوزارة الخارجية (الشؤون الخارجية)، ويطلق عليهم في الفقه "الأعضاء المسلكيون" على اعتبار أنهم الموظفون الذين يسلكون طريق الدبلوماسية كمهنة²، والذين يشكلون مع رئيس البعثة ما يعرف بالسلك الدبلوماسي . وقد جرى العمل بين الدول على أن الأشخاص الذين يتمتعون بالصفة الدبلوماسية يكونون على درجات على رأسهم رئيس البعثة والموظفون الدبلوماسيون³.

ثانياً: تعيين المبعوث الدبلوماسي :

بالنظر الى خطورة ودقة ما يقوم به المبعوث الدبلوماسي، والأمور التي يعالجها والتي يمكن أن تمس المصالح الحيوية في علاقات الدول، وخاصة في أوقات التوتر والأزمات وبشكل أخص لما تشعبت واتسعت نطاق المسائل والقضايا التي يتعرض لها الدبلوماسي فإننا نستطيع أن ندرك الأهمية التي تعلقها الدول على اختيار ممثليها، ومبعوثها في الخارج، وضمان امتلاكهم للخصائص والمؤهلات الشخصية والموضوعية التي تتفق وخطورة الرسالة التي يقومون بها⁴.

ولهذا فعلى الدول أن تتحرى في اختيار مبعوثيها الدبلوماسيين أكفاً الأشخاص ممن لهم مؤهلات في جميع الميادين المتعلقة بالعمل الدبلوماسي وغيرها من الميادين وهذا ما يلاحظ فعلاً من خلال الشروط التي تضمنتها التشريعات الداخلية للدول لقبول الخدمة في السلك الدبلوماسي، ومن شروط تعيين المبعوث الدبلوماسي في الجزائر مثلاً.

1. تأديته للحد الأدنى من الخدمة داخل الدولة المعتمدة قبل تعيين ضمن طاقم البعثة الدبلوماسية للعمل في المصالح الخارجية⁵.

كما أن اتفاقية فيينا بخصوص تعيين المبعوث الدبلوماسي قد وازنت بين قاعدة حرية الدولة المعتمدة في تعيين واختيار الشخص الذي تريده والذي يحوز على ثقته قبل غيرها

¹ - د. محمود خلف، نفس المرجع، ص 195.

² - علي حسين الشامي، الدبلوماسية- نشأتها تطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، دار العلم للملايين بيروت لبنان، ط الثانية 1994، ص 164.

³ - رئيس البعثة هو الشخص الذي له مسؤولية إدارة البعثة الدبلوماسية ويخضع لتوجيهاته جميع منتسبي البعثة وهو الذي يمثل دولته في الدولة المستقبلة، انظر الفقرة الأولى من اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.

⁴ - د. السيد أمين شلبي، في بناء الدبلوماسية المعاصرة، مجلد السياسة الدولية العدد، 152 السنة أبريل 2003، ص 34.

⁵ - نص المادة (37) من الفصل الخامس المتعلق بسير الحياة المهنية للبعوث الدبلوماسي الجزائري من المرسوم الرئاسي رقم 442/96 المؤرخ في 1996/12/09، المتضمن القانون الاساسي للأعوان الدبلوماسيين والقنصلين الجزائريين.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

وبين قاعدة حرية الدولة المعتمد لديها في رفض أي مبعوث دبلوماسي لأية دولة اذا لم ينل موافقتها ورضاها¹.

2. وأما عن السلطة المختصة بالتعيين فيتم وفقا لما يقضي به القانون كل دولة في هذا الشأن والغالب أن يكون ذلك بقرار من رئيس الدولة أو بمرسوم بناء على اقتراح وزير الخارجية بالنسبة لأعضاء البعثة الذين لهم الصفة الدبلوماسية، وبقرار من الخارجية بالنسبة للموظفين والفنيين.

وفي هذا الصدد لكل دولة قانونها الخاص بها في تنظيم جهازها الدبلوماسي لمعرفة أي جهات تختص بتعيين أعضاء بعثتها الدبلوماسية².

الفرع الثاني: وظائف المبعوث الدبلوماسي :

يقوم المبعوث الدبلوماسي باعتباره أداة الاتصال بين دولته والدولة المعتمد لديها بعدد من المهام في الدولة الثانية، وقد أوردت اتفاقية فيينا لعام 1961م، في مادتها الثالثة أهم هذه المهام .

الا أنه حسب الدكتور "محمد ساسي عبد الحميد" فان المهام المشار اليها في المادة الثالثة من الاتفاقية وردت على سبيل المثال لا الحصر باعتبارها أهم الوظائف المألوفة للبعثات الدبلوماسية الدائمة ولا يوجد ما يمنع قانونا من تكليف الدولة المعتمدة مبعوثيها بمهام أخرى، بشرط عدم تعارض هذه المهام مع أحكام القانون الدولي العام أو مساسها بحقوق الدولة المعتمد لديها³.

وكما اشرنا سابقا بان اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام 1961م، أوردت جملة من الوظائف التي يناط بالبعثة الدبلوماسية القيام بها، وجاءت هذه الوظائف مدرجة في نص المادة الثالثة من الاتفاقية، وان كانت هذه الأخيرة قد نصت على أهم الوظائف، فذلك لا يعني بأن المبعوث لا يستطيع القيام الا بهذه الوظائف بل هناك وظائف أخرى نصت عليها مواد أخرى من الاتفاقية وهي المادتان (45)،(46)⁴ ولقد اختلف الباحثون في

¹ - حسب الدكتور علي الشامي، فان هذه الموازنة نسبية ذلك أن الفقرة الثانية من المادة الرابعة اتت لتظهر قاعدة تفوق نسبي لصالح ارادة الدولة المعتمد لديها من خلال عدم إلزامها بإبداء أسباب رفض قبول الدولة المعتمدة، للمزيد من التفصيل راجع، د.علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص 262 الى ص277.

² - مقابلة شخصية مع السيد "مصطفى عباتي" مستشار دبلوماسي بالبعثة الجزائرية في هيئة الأمم المتحدة نيويورك يوم 2016/12/24.

³ - د. محمد سامي عبد الحميد، اصول القانون الدولي العام، الجزء الثالث، المجلد الأول، الاسكندرية، الطبعة الثالثة 2002، ص 44.

⁴ - د.علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص 286 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

تصنيف هذه الوظائف وتحديداتها، مما أدى بهم الى الاتجاه الى تقسيمات مختلفة لهذه الوظائف، حيث سلك كل منهم تقسيما معينا.

غير ان التقسيم الذي اعتمد في هذا البحث هو التقسيم الذي جاء به الدكتور "غسان الجندي"، الذي صنف الوظائف الدبلوماسية الى وظائف عادية ووظائف استثنائية:¹
اولا: الوظائف العادية للمبعوث الدبلوماسي :

كما تم الاشارة سابقا فان الفقرة الاولى من المادة الثالثة من اتفاقية فيينا قد نصت على جملة من الوظائف العادية والتقليدية التي يقوم بها المبعوث الدبلوماسي والتي تتمثل فيما يأتي :

أ-تمثيل الدولة المعتمدة لدى الدولة المعتمد لديها :

التمثيل هو الوظيفة الأساسية التي يقوم بها المبعوث الدبلوماسي وينوب فيها عن دولته وحكومته لدى الدولة المعتمد لديها، ويعني التمثيل على وجه الدقة من حيث المضمون قيام الدبلوماسي بتبليغ المعلومات والمواقف الرسمية ووجهات النظر ومصالح حكومته لحكومات الدول المعتمد لديها والقيام بالاتصالات الرسمية وغير الرسمية نيابة عن حكومته بالمسؤولين الرسميين في حكومة الدولة المبعوث اليها .

ولقد اقرت اتفاقية فيينا بأن كل ما يصدر عن رئيس البعثة من عمل أو قول اثناء قيامه بواجباته الرسمية يعزى ذلك الى دولة المعتمدة، وهذا ما نراه بوضوح اذا ما طالعنا كتاب اعتماد او وثائق اعتماد اي مبعوث دبلوماسي² .

ويمكن القول بخصوص عنصر التمثيل أنه هو أساس التمييز بين المبعوث الدبلوماسي والمبعوث القنصلي لأن هذا الأخير كما هو معروف ليست له أي صفة تمثيلية³.

ب-حماية مصالح الدولة المعتمدة ومصالح رعاياها في الدولة المعتمد لديها :

ان حماية المصالح من خلال الممارسة الدبلوماسية اليومية تؤدي بالمبعوث الدبلوماسي لأن يسعى جاهدا في الدفاع ورفع أي ضرر يلحق بهذه المصالح من جراء تصوف غير مشروع كالإساءة والتعدي على الحقوق والواجبات التي يقرها القانون الدولي للأجانب، ويسعى كذلك لتحسين الأوضاع الخاصة لرعايا الدولة المعتمدة وضمان وضع

¹ - د.غسان الجندي، الدبلوماسية الثنائية، المعهد الدبلوماسي الأردني، الطبعة الاولى، 1998، عمان الأردن، من ص 37 الى 43.

² - د. محمود خلف، مرجع سابق ص 208.

³ - احمد ابو الوفا مرجع سابق ص 96.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

ملائم وجيد لهم، في حدود ما تفرض قواعد القانون الدولي، والاتفاقيات المبرمة ما بين الدولتين ان وجدت¹.

ج-التفاوض مع حكومة الدولة المعتمد لديها :

احدى أهم الوظائف الرئيسية الملقاة على عاتق المبعوث الدبلوماسي هي التفاوض فهو الذي يتفاوض باسم دولته مع رجال الحكومة المستقبلية، كما يشارك في المفاوضات التي تهم دولته وعقد الاتفاقيات وفض المنازعات التي قد تقوم بين الدولتين، وكذلك فهو يعتبر عن رأي دولته ويقوم بالدفاع عن مصالحها، كما يقوم المبعوث الدبلوماسي بإجراء مباحثات مع وزير خارجية الدولة المستقبلية ومدراء الإدارات في الديوان العام لوزارة خارجيتها، وذلك في المسائل ذات الاهتمام المشترك أو فيما يتعلق بالقضايا الدولية التي تخص الطرفين².

ومن الملاحظة أن هذه الوظيفة التفاوضية تضاعفت في الوقت الحاضر بعد تطور وسائل المواصلات اذا أن رئيس الدولة ووزير الخارجية قد أخذوا على عاتقهم مباشرة هذه المهمة شخصيا.

د-الملاحظة والتبليغ :

ينقل المبعوث الدبلوماسي الى دولته بكل الطرق المشروعة الأحوال والظروف الموجودة في الدولة المستقبلية، فهو يراقب عن كثب كل ما يجري في الدولة المستقبلية من أحداث سياسية واقتصادية أو غيرها .

ويقوم بإرسال التقارير بصفة منتظمة الى وزارة خارجية دولته، عن الأحوال التي تهم هذه الأخيرة سواء على الصعيد الداخلي أو الدولي ولا يكتفي المبعوث بسرد الوقائع بل يجب عليه ابداء رأيه فيها، وقبل ارسال التقارير عليه التأكد من درجة صحتها، ويمكن لوزارة خارجيته استدعائه شخصيا للاستفسار عن أمور معينة لها أهمية دولية³.

وقد نصت المادة 1/3 د من اتفاقية فيينا لعام 1961م، على هذه المهمة بتعبير "استطلاع الأحوال والتطورات في الدولة المعتمد لديها بجميع الوسائل المشروعة⁴ وتقديم التقارير اللازمة عنها الى حكومة الدولة المعتمدة" واذا كانت عملية جمع المعلومات تعتبر

¹ - محمود خلف - مرجع سابق ص ص 214 - 215.

² - د. غازي حسن صباريني الدبلوماسية المعاصرة دراسة قانونية، طبعة الاولى، 2002، ص 117.

³ - د. غازي حسن صباريني، مرجع سابق، ص 118.

⁴ - د. السيد أمين شلبي، نفس المرجع، السابق ص 210.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

من المقومات الرئيسية لمهنة الدبلوماسية، فهي كذلك تعتبر من المقومات الرئيسية لمهنة الاستخبارات، وهنا كثيرا ما ينحرف عمل المبعوث الدبلوماسي الى أعمال يغلب عليها الطابع الاستخباراتي أو الجاسوسي، وهذا ما جعل البعض يقول أحيانا ان المبعوث الدبلوماسي هو جاسوس يتمتع بالحصانة¹.

ه- تنمية العلاقات الودية : وهذا في جميع المجالات الاقتصادية والثقافية والعلمية والعمل على تدعيم وتوطيد هذه العلاقات بين دولته والدولة المعتمد لديها .

فهذه المهمة تشكل في الحقيقة السبب الأهم لقيام العلاقات الدبلوماسية، والدبلوماسي الناجح هو الذي يتميز بتوطيد العلاقات بين البلدين والاسراع في تسوية أي خلاف، أو سوء تفاهم من شأنه تعكير صفو هذه العلاقات .

و- ويقوم المبعوث الدبلوماسي بالسهر على مراقبة تنفيذ الدولة المعتمد لديها لالتزاماتها قبل الدولة الموفدة، والتدخل لدى سلطات الدولة المعتمد لديها كلما حصل اخلال بهذه الالتزامات² .

ثانيا: الوظائف الاستثنائية للمبعوث الدبلوماسي:

جاءت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961م، بمهام أخرى غير تلك المهام العادية حيث نصت المادة الثالثة في فقرتها الثانية على ما يلي: "يحظر تفسير أي حكم من أحكام هذه الاتفاقية على أن يمنع البعثة الدبلوماسية من مباشرة الوظائف القنصلية"³.

كما نصت المادة (45) في فقرتها (ج) على أنه "يجوز للدولة المعتمدة أن تعهد بحماية مصالحها ومصالح مواطنيها الى دولة ثالثة تقبل بها الدولة المعتمد لديها" بحيث يمكن للبعثة أن تمارس هذه الوظيفة الاستثنائية مثل حماية مصالح دولة ثالثة في حالة قطع العلاقات الدبلوماسية بين دولتين (المعتمدة والمعتمد لديها)⁴.

الفرع الثالث: انتهاء مهام المبعوث الدبلوماسي:

لقد أوردت اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية في المادة (43) حالات انتهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي لكن بشكل عام دون ذكر جميع الحالات والأسباب التي تؤدي الى انتهاء مهامه.

¹ - د محمد سامي عبد الحميد، مرجع سابق، ص 45.

² - د.غازي حسن صباريني، مرجع سابق، ص 118.

³ - اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.

⁴ - انظر المواد (45)(46) من اتفاقية للعلاقات دبلوماسية 1961.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

غير أن الفقه والعرف الدوليين قد طرحا بعض الأسباب التي يمكن لها أن تؤدي إلى انتهاء مهمة المبعوث الدبلوماسي .

أولاً: أسباب متصلة بشخص المبعوث الدبلوماسي:

1. وفاة المبعوث الدبلوماسي أو مرضه¹.
2. الاستقالة، ويتطلب ذلك إشعاره لحكومته مسبقاً وحصوله على الموافقة .
3. طلب الإحالة على التقاعد، ويتطلب هو الآخر إشعار حكومته .

ثانياً: أسباب ناشئة عن إرادة الدولة باعتبارها الدولة المعتمدة:

يلاحظ من خلال اتفاقية فيينا لعام 1961م، أنها قد نصت على أن الدولة المعتمدة يجوز لها أن تنتهي مهمة المبعوث الدبلوماسي بشكل عام دون ذكر أو تحديد لمجمل الحالات والتفاصيل²، ومن ذلك :

1. التسريح أو التوقيف نتيجة لقرار تأديبي .
2. نقل المبعوث الدبلوماسي إلى مكان آخر أو ترفيعه أو إحالته على التقاعد .
3. فقدان الحقوق المدنية أو فقدان الجنسية .
4. إلغاء البعثة لأسباب مالية³ .

5. ثالثاً: الأسباب الناشئة عن إرادة الدولة المعتمد لديها :

1. اعتبار المبعوث الدبلوماسي شخصاً غير مرغوب فيه (المادة 9) من اتفاقية فيينا 1961م .
2. طرد المبعوث الدبلوماسي : المادة 9-فقرة 2 من اتفاقية فيينا 1961.

رابعاً: أسباب مشتركة لإنهاء مهام المبعوث الدبلوماسي:

1. قطع العلاقات الدبلوماسية .
2. نشوب الحرب بين الدولتين ويؤدي ذلك غالباً إلى قطع العلاقات بين الدولتين وإغلاق سفارتيهما⁴.
3. زوال الشخصية القانونية الدولية .
4. وفاة رئيس الدولة أو تغييره.
5. تغيير نظام الحكم في إحدى الدولتين .

¹ - حدث أن توفي مبعوثين دبلوماسيين موفدين من طرف الدولة الجزائرية إلى دولة اجنبية، ومثال ذلك اغتيال المبعوثين الدبلوماسيين بالعراق (علي بلعروسي، عز الدين بلقاضي) جراء أعمال إرهابية.

² - انظر المادة 43 من اتفاقية فيينا 1961.

³ - سموحي فوق العادة، مرجع سابق، ص 226.

⁴ - علي حسين الشامي، مرجع سابق، ص 370.371.

المبحث الثاني : مدلول السلم والأمن الدوليين :

لا يزال مفهوم السلم والأمن الدوليين غامضاً بالرغم من التطور الذي عرفه المجتمع الدولي خصوصاً بعد نشأة الأمم المتحدة .

حيث لم يقتصر على عدم نشوب الحروب والنزاعات العسكرية بين الدول بل تعداه الى ميادين أخرى اقتصادية، اجتماعية، إيكولوجية، ولذلك فسوف نتحصر دراستنا في هذا المبحث على محاولة إيجاد تعريف لكل من السلم والأمن الدوليين مع تبيان الفرق بينهما وصولاً الى السلم والأمن الدوليين في ميثاق هيئة الأمم المتحدة .

المطلب الأول: مفهوم السلم في الفقه الدولي :

السلم في اللغة: السِّلْمُ : السَّلَامُ والسَّلَامَةُ: البراءة، وتسَلَّمَ منه: تبرأ، وقال ابن الأعرابي: السلامة العافية، وقيل: السِّلْمُ (بالكسر) السلام¹ .
السِّلْمُ والسَّلْمُ والسَّلَم، وقد قرئ على ثلاثة أوجه، والسَّلْمُ: ضد الحرب، ومنه اشتقاق السَّلَامَةِ. والسَّلِيم: الملدوغ، سُمِّيَ بذلك تفاؤلاً بالسلامة، السَّلْمُ: بالكسر والسكون: ضد الحرب .

وقيل إن السلام يعني السلامة، والسلامة تعني الحماية من جميع الآفات. كما يقال للجنة (دار السلام)، لأنها دار سلامة، وقال تعالى: {لَهُمْ دَارُ السَّلَامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَهُوَ وَلِيُّهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ}².

والسلام: تحية المسلمين، وهي: (السلام عليكم ورحمة الله وبركاته)، وجاء في القرآن الكريم: {وَأَدْخِلِ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا بِإِذْنِ رَبِّهِمْ تَحِيَّتُهُمْ فِيهَا سَلَامٌ}³ .

كما ارتبط السلام بالأمن، قال تعالى: {ادْخُلُوهَا بِسَلَامٍ آمِنِينَ}⁴، ودين الإسلام هو دين الأمن والسلام، قال تعالى: {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ}⁵
صدق الله العظيم.

¹ - ابن منظور، لسان العرب، ج 12، ص 289

² - سورة الأنعام: الآية (127) .

³ - سورة إبراهيم: الآية (23) .

⁴ - سورة الحجر: الآية (46) .

⁵ - سورة البقرة : الآية (208) .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

حاول فقهاء القانون الدولي ايجاد مفهوم موحد للسلم الدولي، حيث كان الاتفاق بينهم على أن السلم هو حاجة انسانية تسعى اليها كافة الشعوب والحكومات بغية تحقيق الاستقرار والتنمية، من جهة ومن جهة أخرى ومن لفظه الصريح يدل على أنه نقيض الحرب .

حيث يعرفه الفقيه "جاستون بوتول" على أنه "حال مجموعة من الدول تعيش الاستقلال السياسي"، وبحسب جاستون فان الطريقة التي يساغ بها طلب السلام بين الدول تعتمد اعتماداً وثيقاً على التصور السائد عن مغزى الحرب، التي تمثل صورة من العنف المسلح الواقع بين المجموعات بشرية أو بين الحكومات¹ .

كما يعتقد جاستون أن السلم الدولي لا يتحقق الا اذا تمت مقاومة النزاعات السائدة حتى داخل جسم الدولة الواحدة، (ذات طابع دولي) ما يمهّد الطريق للسلم مع الدول الاخرى حيث لا تتجرأ احدهما على مهاجمة الاخرى .

في حين يعرف "أنس.ل.كلود"، السلم الدولي بناءاً على العديد من المناهج التي تفضي الى ارسائه على مستوى المجتمع الدولي حيث أن كل منهج يركز اهتمامه في جانب واحد من مجموع الجوانب المؤدية للحرب بين الدول، و تظافر هذه المناهج يؤدي الى السلم الدولي الذي يعني : "...انتقاء للحرب واحلال للوسائل الودية محل الوسائل القهرية لحسم النزاعات والتي تنجم عن المطالبة بتغيير الوضع القائم بين الدول"² .

و التي تعد الطريقة التقليدية لفض النزاعات، التي لا مفر من نشوبها، ومثل هذه الحروب لا يمكن تجنبها، بل لا بد من ايجاد بديل لها حيث تقع مهمة ذلك على عاتق التنظيم الدولي المتمثل في منظمة الأمم المتحدة والتي توفر مجموعة من البدائل السلمية التي تحل محل اللجوء الى العنف وتكون قابلة للاستعمال من قبل أطراف النزاع .

أما "هنري كيسنجر"³، فقد اورد، بأن السلام الدولي ليس هدفاً بحد ذاته، ولكنه ينشأ كنتيجة لقيام نظام دولي مستقل، واذا أصبح السلام الدولي هدفاً في حد ذاته فان المجتمع الدولي يجد نفسه تحت رحمة أكثر أطرافه عنفاً، وذلك أن الأطراف الأخرى سوف تحاول

¹ - جاستون بوتول، الحرب والمجتمع، ترجمة عباس الشربيني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص10.

² - أنس، ل، كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة عبد الله العريان، دار النهضة القاهرة، 1964، ص304 .

³ - هنري ألفريد كيسنجر والأصح هاينز ألفريد كيسنجر، 1923، باحث وسياسي أمريكي ألماني النشأة، حصل على الجنسية الأميركية عام 1948، والتحق بالجيش في نفس العام، شغل منصب وزير الخارجية الأمريكية من 1973 إلى 1977 في عهد الرئيس جيرالد فورد، لعب دوراً بارزاً في السياسة الخارجية للولايات المتحدة مثل سياسة الانفتاح على الصين وزياراته المكوكية بين العرب وإسرائيل، والتي انتهت باتفاقية كامب ديفيد عام 1978 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

تهدئة هذا العنف بأي ثمن صيانة للسلام، وهذا في الحقيقة يؤدي الى عدم الاستقرار وضياح الأمن الدولي .

فالاستقرار الدولي حسب كيسنجر لا يتحقق الا اذا كان هناك رضا بشرعية دولية تصونها ترتيبات عملية متفق عليها، ذات أهداف وأطر محددة تتبلور في اطار الدبلوماسية، التي يعتقد كيسنجر أنه على عاتقها يقع التوفيق في الحلول التي من شأنها أن تؤدي الى تجنب اللجوء أو استعمال قوة السلاح، مما يؤدي الى عدم الاستقرار في النظام الدولي¹ .

أما "ايمانويل كانط"، فقط أورد تعريفا للسلام الدولي متجاوزا بذلك المفهوم المتداول له كعقد بين دولتين أو أكثر الى مشروع بعيد الأمد لا بد من تحقيقه، حيث يعتقد كانط أن السلام الدولي هو انتقال الدول من الحالة الطبيعية (الحرب) الى حالة الموضوعية القانونية² .

ومن خلال هذا الطرح، ينفي كانط وجود حالة من السلم الدولي، الا اذا كانت مؤسسة على الأخلاق، تحمل مضمونا قانونيا يكتنف مجموعة كبيرة من الشعوب تعيش مجتمعة في ظل هذا الكيان القانوني³ .

من خلال ما سبق من هذه التعريفات يمكن استنتاج أنها انحصرت في المفهوم التقليدي للسلم الدولي، الذي يركز على البعد العسكري من خلال فض النزاعات أو تجنبها وهذا ما يتنافى نسبيا مع التعريفات الحديثة .

هنالك خلط في بعض الأحيان بين فكرة السلم الدولي الذي يكون نتيجة الوسائل القانونية مثل المعاهدات والاتفاقيات وفكرة السلم الدولي الذي يكون نتيجة لانتهاء الحروب اجتمعت جميع هذه التعريفات على أن فكرة السلم الدولي لا يمكن أن تقوم بدون فكرة العنف مهما كانت أبعاده .

وقد تعدى مفهوم السلم الدولي الطرح العسكري الى طرح اكثر شمولية سيما في فترة ما بعد الحرب الباردة، والذي يأخذ في الاعتبار مختلف المجالات نتيجة لتطور المجتمع

¹ - محمد حسين هيكال الحل والحرب، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1983، بيروت، ص 91

² - ايمانويل كانط نحو السلام الدائم ترجمة نيل الخوري، دار صادر بيروت، 1985 ص 15 .

³ - فريال حسن خليفة، الدين والسلام عند كانط، العربية للنشر والتوزيع، 2000 ص 144 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

الدولي وبرز العيد من المتغيرات والتي جعلت من مفهوم السلم الدولي أكثر شمولية ومرونة .

وعليه يمكن استنتاج تعريف حديث لمفهوم السلم الدولي على أنه حالة من الاستقرار تغيب فيها كافة أشكال العنف المادية والمعنوية بين الدول، كوحدات فاعلة في المجتمع الدولي .

المطلب الثاني : مفهوم الأمن الدولي :

من الصعب تحديد مفهوم الأمن رغم شيوعه وأهميته، أو إيجاد قانون يحكم هاته الظاهرة سواء على المستوى الوطني، القومي الدولي أو العالمي .

في اللغة العربية أمن بمعنى اطمأن، والأمن يعني الطمأنينة والسلم¹، وإذا عدنا إلى النص القرآني، فالأمن يعني الاطمئنان الناتج عن الوثوق بالله وهو الإيمان ومنه راحة النفس، وفي القرآن ترد كلمة أمن في صيغ شتى لأنها مشتقة من الإيمان، وكلمة الأمن وردت خمس مرات بهذه الصيغة، وسبع مرات بصيغة آمين وقد ورد الأمن مقابل الخوف في ثلاثة مواضع، وهي كالتالي :

قال الله تعالى : قال الله تعالى بعد بسم الله الرحمن الرحيم:

" وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ ²

" وَلَيَبْذُلَنَّهُمْ مِّنْ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا ³

" الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ ⁴

صدق الله العظيم

ومن هنا يتم تأكيد أن الأمن هو ضد الخوف.

أما في الأصول اليونانية، فكان هنالك معنى مزدوج للأمن، مرة يتضمن مفهوم الأمن والسلامة "Splallo" ، ومرة مفهوم اللأمن، أي السقوط وارتكاب الأخطاء "Asphaleia" وكلمة آمن Secure في أصوله اللاتينية، انبثق من Securitas أي غياب السلامة .

¹ - جبران مسعود، الرائد: معجم لغوي عصري، المجلد 1، مادة (الأمن، الأمن) (بيروت : دار العلم للملايين، ط. 3، يناير 1978)، ص. 240.

² - سورة النساء الآية 83 .

³ - النور الآية 55 .

⁴ - سورة قريش الآية 4 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

أما في القرن 18 م، استخدمت لفظة الأمن لتشير إلى وضعية الرفاه الشخصي، فضلا عن حمايته من التهديدات والمخاطر، وارتبطت أيضا بالحرية، الأرض والمال .
فعرف "مونتسكيو" الأمن في علاقته بالحرية السياسية حيث قال : " فالسيد بمعنى (الدولة) كما الفرد يتقاسم هذه الحرية، ولكن ما يجب على الدولة أن تفعله لضمان بعض من حرية أفرادها ليس أمنا بل دفاعا، فالواجب الأول على السيد هو حماية المجتمع من العنف والغزو الخارجي" .

ويعود استخدام مصطلح الأمن الدولي، في العلاقات الدولية، الى نهاية الحرب العالمية الثانية اذا أقرن هذا المفهوم باستخدام القوة بين الدول، مع التركيز بوجه خاص على الدول الكبرى ويعكس هذا الطرح، تهديد السلامة الحدودية، والاقليمية للدول بسبب الحروب والنزاعات، لاسيما تلك التي تكون أطرافها قوى عظمى¹ .

وبالرغم من كثرة الدراسات التي عالجت الظاهرة، لا يزال مفهوم الأمن يثير اهتمام الباحثين في المسائل الأمنية، ولا يزال الخلاف مستمرا بشأن المرجعية ووحدة التحليل التي تنطلق منها المقاربات الأمنية، على الرغم من الإجماع حول أهمية وضرورة الاهتمام بالمسألة الأمنية بشكل عام، وتحديدًا فإنه حينما نبحث في المعضلة الأمنية نجد أن هناك أربعة إشكاليات.

-طبيعة الأمن التي يمكن أن نعرف من خلالها مصدر التهديد وبالتالي العمل على احتواءه .

-المرجعية المعتمدة للتحليل (هل هي الدولة أم الفرد أم المجتمع) .

-مسؤولية ضمان الأمن والمقصود بها الجهة المسؤولة عن السياسات الأمنية توضع لاحتواء التهديد.

-وسائل ضمان الأمن و هي الآليات التي توضع لإحتواء التهديد .

ضيق الاتجاه التقليدي مفهوم للأمن، وانحصرت أفكاره في تيار المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، وحصر تفسير مفهوم الأمن في الأمن القومي والقوة العسكرية، أي بمعنى أنه فسر الأمن على أنه مسألة تخص الدولة وأمنها القومي.

وهناك العديد من التعريفات التي تصنف ضمن هذا الاتجاه يمكن التطرق إلى بعضها:

¹ - طرشي ياسين، ادارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام ما بعد الحرب الباردة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة، 2009/2008، ص 21 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

تعريف أرنولد ولفيرز " Arnold Willfars " : الأمن الوطني يعني حماية القيم، التي سبق اكتسابها، وهو يزيد وينقص حسب قدرة الدولة على ردع الهجوم، أو التغلب عليه" ويشبه هذا التعريف ما سبقه، في الاعتماد على القوة العسكرية، وهناك العديد من التعريفات التي تصنف ضمن هذا الاتجاه يمكن التطرق إلى بعضها:

تعريف والتر ليبمان " Wolter Lippmann " : "إن الدولة لكنه يشير إلى أنه يمكن ردع الخصم بامتلاك القوة دون الدخول في صراع مسلح معه، والتعريف يشير أيضا إلى أن الأمن الوطني ذو مفهوم متغير طبقا لقدرة الدولة على الأداء، وهي نقطة مهمة في الوصول إلى تحديد أدق لمفهوم الأمن.

تعريف فريدريك هارتمان " Fredrich Hartman"¹ : "الأمن هو محصلة المصالح القومية الحيوية للدولة"، يعتبر هذا التعريف أكثر مرونة، لشموله على المصالح الوطنية والحيوية معاً، و محصلة تفاعلها تكون أمن الدولة، ودون تحديد لها إذ هي من المتغيرات الدائمة وقد تختلف من موقع لآخر، أو من عصر لآخر كذلك. كما أنه لم يشر إلى القوة العسكرية، باعتبار المصلحة الدفاعية أحد المصالح الوطنية الحيوية، والمتغيرات الدائمة التي قد تختلف من موقع لآخر، أو من عصر لآخر كذلك. كما أنه لم يشر إلى القوة العسكرية، باعتبار المصلحة الدفاعية أحد المصالح الوطنية الحيوية .

تعريف هنري كيسنجر Henry Kissinger : " الأمن هو التصرفات، التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء." ، يشير هذا التعريف مباشرة، إلى استخدام عناصر القوة المختلفة، وليس العسكرية فقط، بلا توضيح لشرعية تلك التصرفات، أو تحديد لتوقيت استخدامها، مما يترك المفهوم مفتوحاً لتصرفات عدوانية، ولاشك أن هذا المفهوم يأتي من منطلق تمتع الدولة، التي ينتمي إليها كيسنجر (وهي الولايات المتحدة الأمريكية) بالعديد من عناصر القوة، التي تتيح لها القيام بالتصرفات المشار إليها في التعريف، مع ضمان نجاحها من دون أن تضع في الاعتبار إمكانات الآخرين لحفظ حقهم في البقاء. لذلك يرى بعضهم هذا التعريف ترجمة لعبارة "الغاية تبرر الوسيلة".

أما الإتجاه الثاني فيهدف للتوسيع في مفهوم الأمن وظهر في فترة الثمانينات والتسعينات من خلال أطروحات المدرسة الواقعية الجديدة، بهدف إعادة النظر في حصر

¹ - فريدريك هارتمان، سياسي فرنسي 1822-1880، انتخب عمدة مونستر، واستقال احتجاجا على ضم الألزاس وموزيل .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

الأمن في الإطار العسكري، وأكدت على ضرورة توسيعه وتعميقه، وما ميزها أنها قامت بتوسيع قائمة التهديدات إلى المجالات غير العسكرية للدولة من وحدات غير الدولة، إلا أن تفسيرها للأمن ظل على غرار الاتجاه التقليدي في الدولة وأمنها القومي الموسع .

كتب "روبرت ما كنمارا"¹، في تعريفه للأمن بالقول: "الأمن عبارة عن التنمية، ومن دون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وأن الدول التي لا تنمو في الواقع، لا يمكن، ببساطة أن تظل آمنة" .

وعبر ما كنمارا بتعريفه هذا عن مفهومه للأمن الوطني، بكلمة واحدة شاملة، هي "التنمية"، حيث تشمل تلك الكلمة أبعادا كثيرة، فهي تنمية عسكرية واقتصادية واجتماعية تنمية للموارد والقوى المختلفة، تنمية للدولة والمجتمع، تنمية للعلاقات الخارجية والسياسة الداخلية، كما أنه لفت النظر إلى أن التنمية تعني في مضمونها أيضا، استمرار الحياة وهو ما كان يؤكد عليه الآخرون ويخصونه بالتعريف، وربط ماكنمارا بين التنمية والقدرة على النمو والأمان.

وفي المقابل فإن الاتجاه الحديث طور مفهوم الأمن، واقترح أن يكون موضوع الأمن في الفرد والجماعة وليس الدولة، مشكلا بذلك قطيعة تصورية مع المفهوم التقليدي للأمن وبالتالي حدث تحول هام في المفهوم، إذ أصبح الأمن يفسر بأنه ليس ذلك الخطر المباشر للدولة بل ما يشكله من إعاقة لتحرير الفرد، والجماعة، والدولة² .

ولقد ميز الأكاديمي الأمريكي باري بوزان المهتم بشؤون الأمن خمسة أبعاد أساسية للأمن وهي:

- **الأمن العسكري:** ويخص المستويين المتفاعلين للهجوم المسلح والقدرات الدفاعية وكذلك مدركات الدول لنوايا بعضها.
- **الأمن السياسي:** ويعني الاستقرار التنظيمي للدول، ونظم الحكومات والأيدولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

¹ - روبرت ما كنمارا، وهو رجل اقتصادي وسياسي ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق ،وعبر عن هذا الاتجاه في كتابه "جوهر الأمن"

² - فريدة حموم، الأمن الإنساني (مدخل جديد في الدراسات الامنية)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2004، ص25 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

• **الأمن الاقتصادي:** ويخص الموارد المالية والأسواق الضرورية للحفاظ بشكل دائم على مستويات مقبولة من الرفاه وقوة الدولة .

• **الأمن الاجتماعي:** ويخص قدرة المجتمعات على إعادة إنتاج أنماط خصوصيتها في اللغة والثقافة والهوية الوطنية والدينية والعادات والتقاليد في إطار شروط مقبولة لتطورها.

• **الأمن البيئي:** ويتعلق بالمحافظة على المحيط الحيوي المحلي أو الكوني كعامل أساسي تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية .

لذلك يرى "باري بوزان" أن الأمن هو التحرر من التهديد، وفي سياق النظام الدولي هو قدرة الدول والمجتمعات، على الحفاظ على كيانه المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبر معادية¹ .

يعتبر هذا التعريف مكملًا لما أورده فريق الخبراء الحكوميين الذي شكله الأمين العام للأمم المتحدة لإجراء دراسة شاملة لمفاهيم الأمن"، فهو من حيث المبدأ، حالة ترى فيها الدول أنه ليس ثمة أي خطر في شن هجوم عسكري أو ممارسة أي ضغط سياسي أو اكراه اقتصادي، بحيث تمكن من مضى قدما نحو العمل على تحقيق تميماتها الذاتية وتقدمها" واكتفى التقرير في مجال تعريف الأمن الدولي على أنه نتيجة وحاصل أمن كل دولة عضو في المجتمع الدولي .

لكن الجامعي الفرنسي "داريو باتيستيل" يرى في تعريف بوزان تبسيطا لمعنى تعريف "آرنولد ولفرز" لعام 1952، الذي نال نوعا من الإجماع بين الدارسين، وهو يرى أن "الأمن موضوعيا يرتبط بغياب التهديدات ضد القيم المركزية وبمعنى ذاتي، فهو غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محور هجوم" وهي تتمثل بـ "بقاء الدولة، الإستقلال الوطني، الوحدة الترابية، الرفاه الاقتصادي، الهوية الثقافية، الحريات الأساسية"² .

يتضح جليا أن التهديد العسكري الخارجي المتعلق بالحدود والأطماع الترابية وغيرها لم يصبح هو مصدر التهديد الوحيد لأمن الدولة، كما يفترض أنصار التيار التقليدي³ .

¹ - حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مركز الدراسات العربية، طبعة 1-97 .

² - د. خليل حسين، موقع الدراسات والأبحاث الاستراتيجية، مفهوم الأمن في القانون الدولي العام، تاريخ النشر 01/16/2009 تاريخ الاطلاع: 2017/04/23. على الساعة 30 د23.

Dr khalil hossine.blog spot .com

³ - محمد شليبي، "الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة"، أعمال الملتقى الدولي: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2004، ص 157

المطلب الثالث : مدلول السلم والأمن الدوليين في ميثاق هيئة الأمم المتحدة :

يمثل السلم و الأمن الدوليين أهم الأهداف التي أنشأت من اجلها هيئة الأمم المتحدة إذ سعت المنظمة لمنع الأسباب التي تهدد أو تخل بهما¹ .

وجاء ميثاق هيئة الأمم المتحدة خاليا من أي إشارة صريحة لمفهوم السلم و الأمن الدوليين، بالرغم من أن هذا المبدأ هو من المبادئ الأساسية الواردة في هذا الميثاق فصانعو هذا الأخير لم يضعوا مفهوما محددا لهذا المبدأ، بل ركزوا على الحالات التي تشكل تهديدا أو خرقا له، وكلف مجلس الأمن بمهمة تكيف ما يعتبر انتهاكا لميثاق الهيئة ومبادئ القانون الدولي² .

ويشمل مفهوم الإخلال بالسلم كل الحالات التي تستعمل فيها الحرب أو القوة ، بما في ذلك العدوان .

ويظهر جليا اهتمام الهيئة بهذا المبدأ من خلال ما ورد من نصوص ميثاقها، بل وحتى من خلال ديباجة هذا الميثاق³ .

فقد جاء نص المادة الأولى منه مؤكدا ذلك ، حيث ورد :

المادة 1 : مقاصد الأمم المتحدة هي:

1. حفظ السلم والأمن الدولي، وتحقيقا لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها، وتقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلم، وتتنذر بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدل والقانون الدولي، لحل المنازعات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلم أو لتسويتها.

2. إنماء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها، وكذلك اتخاذ التدابير الأخرى الملائمة لتعزيز السلم العام .

3. تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية

¹ - مبروك غضبان، التنظيم الدولي و المنظمات الدولية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994 ، ص78.

² - تطبيق القرار الجمعية العامة 188 في الدورة 38 لعام 1983 (نشر تقرير عام 1986)

³ - الفقرة الثانية من الديباجة: وفي سبيل هذه الغايات اعترفتنا: أن نأخذ أنفسنا بالتسامح، وأن نعيش معا في سلام وحسن جوار، وأن نضم قوانا كي نحفظ بالسلم والأمن الدولي.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

للناس جميعا والتشجيع على ذلك إطلاقا بلا تمييز بسبب الجنس أو اللغة أو الدين ولا تفريق بين الرجال والنساء .

4. جعل هذه الهيئة مرجعا لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة.

حددت المادة الأولى من الميثاق، أهداف المنظمة ومقاصدها ولعل أهمها على الإطلاق حفظ السلم والأمن الدوليين، فنشاط المنظمة وجدول أعمالها يتمحوران حول هذا الهدف . ولقد تحدثت الفقرة الأولى من المادة الأولى عن ذلك الهدف وأوضحت أن قيام الأمم المتحدة بمهامها المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين يقتضي منها "إتخاذ التدابير المشتركة الفعالة لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها "بمعنى عدم إنتظار إندلاع المنازعات أو تحولها إلى صراعات مسلحة لكي تتدخل بل عليها إتخاذ إجراءات وقائية لإزالة الأسباب المؤدية إلى التوتر أو الإحتكاك الدولي، وفي حالة نشوب هذه النزاعات فيتعين على الهيئة المحاولة لإيجاد حلول لها بالطرق والوسائل السلمية، كما نصت الفقرة ذاتها على صلاحيات الأمم المتحدة في قمع العدوان وغيره من وجوه الإحتلال بالقوة، بما في ذلك التدابير السياسية، الإقتصادية، والعسكرية .

وعليه فإن الفقرة الأولى من المادة الأولى من الميثاق تشير بوضوح إلى ثلاثة أنواع من التدابير التي يتعين على الأمم المتحدة اتخاذها لحفظ السلم والأمن الدوليين وهي تدابير وقائية لإزالة أسباب التوتر والحيلولة دون اندلاع المنازعات أصلا، وتدابير لمساعدة أطراف النزاع على التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع وفقا لمبادئ العدل والقانون وتدابير قمعية لمواجهة حالات العدوان أو تهديد السلم أو الإخلال به¹.

واستكمالاً لنص المادة نستنتج الدور المنوط بالهيئة ومختلف أوجهه، ومن ذلك نجد :

• تطوير العلاقات الودية بين الدول، وهذا إنماء للعلاقات وتشجيعا للعمل الدبلوماسي المشترك بينها .

• تحقيق التعاون الدولي، لحل المسائل ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية، وهذا الهدف يعطي الطابع العام لاختصاصات المنظمة، ولأجل كل ذلك أحدثت عدة أجهزة متخصصة وأخرى داخلية تتقاسم مختلف المهام من أجل القيام بذلك.

¹ - نافعة حسن، الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995، ص77-78.

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

ومن أجل ترسيخ مبدأ عدم اللجوء إلى القوة في العلاقات الدولية، والاهتمام بتسوية النزاعات بالطرق السلمية بما يتفق مع ميثاق المنظمة، جاءت نصوص الفصل السادس منه تأكيداً لذلك .

ومن خلال نص المادة 33-الفقرة الأولى " يجب على أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتمسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية، أو أن يلجؤوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها." نجد أن الميثاق عدد الوسائل والآليات التي تستخدمها الأمم المتحدة للحد من النزاعات الدولية بالطرق السلمية .

كما أن هيئة الأمم المتحدة خولت مختلف أجهزتها لتحقيق هذه الأهداف والمقاصد ومنها ما جاء في المواد (11-12-13-14) الواردة في الفصل الرابع من الميثاق، والتي تنص على أنه يمكن للجمعية العامة مناقشة المسائل التي تكون لها صلة بحفظ السلم والأمن الدوليين، وذلك بطلب من عضو من أعضاء الأمم المتحدة أو مجلس الأمن (المادة 11-الفصل الثاني)، ولها أن تتخذ التدابير اللازمة لتسوية أي موقف يضر بالرفاهية العامة أو يعكر صفو العلاقات الدولية .

فيما أسند ميثاق الأمم المتحدة المهمة الرئيسية في حفظ السلم والأمن الدوليين إلى مجلس الأمن ومنحه في ذلك صلاحيات وسلطات واسعة، نظمت بموجب الفصلين السادس و السابع منه، فتضمن الفصل السادس حل النزاعات حلاً سلمياً، وتضمن الفصل السابع وسائل قمع العدوان¹ .

و النظر في النزاعات أو المواقف التي تهدد السلم والأمن الدوليين، يكون بناءاً على قرار يصدره مجلس الأمن (المادة 24)، أو بناءاً على طلب يتقدم به أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة (المادة 35)، أو بناءاً على طلب الأمين العام (المادة 99)، كما يمكن لمجلس الأمن النظر في الخلافات القائمة بين الدول إذا فشلت في وضع حل لها مثل ما جاء في نص (المادة 37) من الميثاق " إذا أخفقت الدول التي يقوم بينها نزاع من النوع المشار إليه

¹ - العفيف زيد الحسين حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن و الجمعية العامة، منتدى القانون العماني

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

في (المادة 33) في حله بالوسائل المبينة في تلك المادة وجب عليها أن تعرضه على مجلس الأمن.

غير أن هذه القرارات بحسب البعض لا تعدو أن تكون مجرد توصيات ليست لها أي صفة إلزامية¹ ومع ذلك، يمكن لمجلس الأمن أن يصدر قرارات ملزمة للدول وذلك في إطار الفصل السابع، وتتخذ هذه القرارات في الحالات التي تتعلق بتهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان، وهذا ما يؤكد نص (المادة 39) والتي تضمنت " ويقدم في ذلك توصياته أو يقرر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين (41 و 42) لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه".

أخيراً فإن هيئة الأمم المتحدة و منذ نشأتها سنة 1945م، وإلى يومنا هذا حاولت بشتى الطرق ترسيخ مبدأ السلم والأمن الدوليين، وكذا تحيينه وفق المعطيات والمتغيرات الدولية الجديدة .

وبالرغم من كل ما وجه لهذه الهيئة من إنتقادات إلا أنه لا يمكن جحد ما حقته من نتائج في هذا المجال، ولعل تضاعف عدد الدول المنتسبة للمنظمة خير دليل على ذلك فبعد أن كان عدد الدول المحصورة فيها على 51 دولة عند تأسيسها سنة 1945، تضاعف هذا العدد ليصل لـ 193 دولة، وهذا دليل آخر على أن هنالك جملة من المتغيرات التي طرأت على المجتمع الدولي، قد يكون إختفاء الظاهرة الإستعمارية أهمها، مما جعل الأمين العام الأممي السابق بيريدي دي كويلار²، يصف عملية تصفية الإستعمار بأنها أعظم إنجازات المنظمة العالمية التاريخية على الإطلاق .

¹ - مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية (دراسة مقارنة لبعض مشكلات الشرق الأوسط) القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1993، ص44.

² - خافيير بيريز دي كويلار، Javier Pérez de Cuéllar Guerra، محام ودبلوماسي متمرس من البيرو، شغل منصب الأمين العام لفترتين متتاليتين من العام 1982 لغاية 1992 .

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين

خلصنا من دراستنا في هذا الفصل إلى أن موضوع الدبلوماسية يعد موضوعاً متشعباً يؤثر الاهتمام بجملة من المشاكل التي يمكن أن تثار نتيجة الإحتكاك الدولي، وهنا لا نقصد الإحتكاك بالمفهوم الضيق، وإنما كل المفاوضات الإقتصادية السياسية وكل الجوانب المتصلة بالعلاقات الدولية.

كما تظهر الأهمية الكبرى للوسائل الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية، والتي عانى منها المجتمع الدولي وأضحت نتائجها وخيمة، فمن أجل تجنب الإنسانية ويلات الحروب عمدت إلى إيجاد هذه الوسائل لتحقيق هدفها الأسمى، وهو الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

فالسلم والأمن الدوليين هما رهان الدبلوماسية في عالمنا المعاصر، وبكل ما يتعلق بهما في جميع مجالات الحياة سواء السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية . فالمنظمات الدولية والتكتلات الإقليمية والدول فرادى، أصبحت لها أدوار في إحلال السلم والأمن على الساحة الدولية، حيث أصبحت تسعى إلى تنشيط تحركاتها الدبلوماسية على أكثر من صعيد، من أجل لعب دور أساسي في عملية فض النزاعات وإحلال السلم والأمن الدوليين بمختلف جوانبهما .

وكإجراء لاحق للدبلوماسية للتدليل على ما طرأ من تغيير في التمثيل والتفاوض يلاحظ بروز وانتشار أسلوب الممثل الخاص عادة ما تفوضه المنظمات الدولية، ويعد المبعوثون الدوليون والبعثات السياسية في الميدان من الوسائل التي تستخدمها المنظمات وخاصة الأمم المتحدة في نشر السلام وصون السلم والأمن الدوليين، مثال ذلك "دنيس روس" منسق مفاوضات الشرق الأوسط، و"الأخضر الأبراهيمي" المبعوث المشترك في سوريا.

يمكن القول ان جملة الاساليب الدبلوماسية التي يمكن اللجوء اليها في حل الازمات الدولية سواء الاجراءات الاولى أو اللاحقة تتشابه من حيث الهدف وهو مساعدة الاطراف المتنازعة على حل النزاع بالطرق السلمية المقترحة من طرف القانون الدولي احلالا للسلم والامن الدوليين.

الفصل الثاني

المبعوثون الدوليون لحل
الأزميتين السورية والليبية
إحلالا للسلم والأمن الدوليين

الفصل الثاني : المبعوثون الدوليون لحل الأزمة السورية و الليبية إحلالاً للسلم و الأمن الدوليين.

تلتزم الأمم المتحدة بالانتقال من ثقافة "رد الفعل" إلى ثقافة "الوقاية" بواسطة إجراءات دبلوماسية تتخذها للحيلولة دون تصعيد المنازعات إلى نزاعات، وللمحد من انتشار النزاعات عند حدوثها، وبالرغم من اضطلاعها بالدبلوماسية الوقائية في أشكال مختلفة إلا أن التعبير الأكثر شيوعاً لها يتبلور في عمل المبعوثين الدوليين الموفدين إلى مناطق الأزمات، بغرض تشجيع الحوار والتوصل إلى حلول توافقية ترضي جميع الأطراف المتنازعة وتسوية التوترات بالوسائل السلمية ويمكن أن تشمل الدبلوماسية الوقائية أيضاً تدخل مجلس الأمن والأمن العام الأممي وجهات فاعلة أخرى من منظمات ودول بغرض الإثراء عن إستخدام العنف في اللحظات الحاسمة.

لعل أشهر تعريف للدبلوماسية الوقائية وأهمها من الناحية الأكاديمية، هو الذي تضمنه تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق "بطرس غالي" المرفوع إلى مجلس الأمن بتاريخ (17 جوان 1992)¹، بناء على دعوة مجلس الأمن المتضمنة في بيانه المؤرخ في 31 جانفي 1992 لدى اختتام اجتماعه الذي ينعقد لأول مرة في تاريخه على مستوى رؤساء الدول والحكومات. فالنقطة العشرون من تقرير الأمين العام تنص على اتصال مصطلحات الدبلوماسية الوقائية، وصنع السلم، وحفظ السلام، أحدها بالآخر بصورة لا تتجزأ.

فالدبلوماسية الوقائية حسب تقرير الأمين العام الأممي هي العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات ووقف انتشار هذه الصراعات عند وقوعها.

ولقد أثبتت الأزمات التي تمر بها عدد من بلدان الشرق الأوسط والمغرب العربي صعوبة وتعقيد مهمة المبعوثين الدوليين بدأ من تحديد المبعوث للأطراف التي ينوي دعوتها إلى طاولة المفاوضات مروراً بخطوات تلك المفاوضات نفسها، فالمبعوث الدولي الذي يرى أن عليه مد يد الحوار للجميع، سيجد نفسه مضطراً للجلوس على طاولة واحدة مع قوى سياسية وأخرى عسكرية وبوجه الإجمال يتعاون المبعوث الدولي مع كل

¹ - تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق "بطرس غالي"، المرفوع إلى مجلس الأمن، بتاريخ 17 يونيو 1992، بناء على دعوة مجلس الأمن المتضمنة في بيانه المؤرخ في 31 يناير 1992 .

الفصل الثاني: المبعوثون الدوليون لحل الأزميتين السورية والليبية إحلالا للسلم والأمن الدوليين.

الأطراف الفاعلة والتي يمكن أن تكون جزءا من الحل لأن مهمته مساعدتهم على الخروج من مأزق معين حتى وإن كان يتعرض في بعض الأحيان لاتهامات بانحياز له لطرف في الصراع على حساب آخر وعليه أن يتعامل بصبر مع هذه الإتهامات .

ولذلك سوف نستعرض في خضم هذا الفصل الثاني ميدان الممارسة الدبلوماسية للمبعوثين الدوليين، ومساعدتهم لإيجاد حلول سلمية للأزمات تطبيقا لمبدأ الدبلوماسية الوقائية في نموذجين لفتا إنتباه العالم وهما الأزمة السورية والأزمة الليبية.

المبحث الأول : مساعي المبعوثين الدوليين لحل الأزمة السورية حفاظا على السلم والأمن الدوليين :

عصف ما سمي (بالربيع العربي) بتونس ومصر، وكان الشعب السوري يراقب هاتين الثورتين ونتائجهما، وهل أدت في نهايتهما إلى إسقاط الأنظمة في بلدان الثورة وما توصلت له الشعوب من خروجها على الحكام، خاصة أن سوريا لم تكن أحسن وضعاً من تلك البلدان والأنظمة القمعية التي فيها¹.

وما إن بدأت الإحتجاجات السلمية في مدينة درعا في 15 مارس 2011، حتى إنضمت إليها معظم المدن السورية الأخرى تظامنا معها، خصوصا بعد تزايد إستخدام العنف من قبل السلطات، هاته الأخيرة حاولت إمتصاص غضب المحتجين من خلال إعلان مستشارة الرئيس- بثينة شعبان- في 24 مارس 2011 إصدار مرسوم يتضمن جملة من الإصلاحات كان أهمها، إنهاء حالة الطوارئ المعمول بها منذ سنة 1963، محاربة الفساد إصدار قانون جديد للأحزاب يسمح بالتعددية، تشريع قانون جديد للإعلام، بالإضافة إلى الإصلاحات التي شملت قطاع الضمان الإجتماعي .

وهذا ما أكدّه الرئيس السوري بشار الأسد في خطابه الأول بعد الاحتجاجات في 31 مارس 2011، وتحدث فيه عن إصلاحات يعتزم القيام بها وبتشكيل حكومة جديدة بعد إستقالة حكومة محمد ناجي عطري، إلى جانب تجنيس آلاف الأكراد الذين حرّموا الجنسية وأطلقت الحكومة عددا من المعتقلين السياسيين .

لكن هذه الإجراءات لم تستطع احتواء الأزمة التي سرعان ما انتقلت إلى المدن السورية الأخرى، حيث شهدت مدينة حمص وريف دمشق مظاهرات ضخمة، وبحلول شهر ماي دخلت الأزمة السورية مرحلة دموية تمثلت في دخول الجيش السوري لمدينة حمص، كما شهدت سوريا سقوط المزيد من الضحايا في إدلب والرستن وتلبيسية وإنشقاق عدد من ضباط الجيش السوري الذين أطلقوا على أنفسهم الضباط الأحرار، وفيما بعد أنشأوا ما سمي بالجيش الحر الذي أعطى الأزمة السورية منحى أكثر تطورا .

¹ - ياسر بن متروك، الأزمة السورية وحقيقة الصراع، المركز الديمقراطي العربي، للدراسات الإستراتيجية والسياسية

و الإقتصادية، تاريخ الإطلاع 15 مارس 2017، الساعة 23:10، <http://democraticac.de/?p=25096>

وأعلن عن أول هجوم له على مبني المخابرات الجوية في بلدة حرستا، ومع اندلاع هذه الشرارة بسوريا عقد مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة جلسة طارئة في 02 ديسمبر 2011 لبحث الأزمة السورية، وأصدر بياناً استنكر فيه أعمال العنف في سوريا التي اعتبرها قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية.

المطلب الأول : تداعيات الأزمة السورية :

كان للتحويلات السياسية التي مست المنطقة العربية نتيجة الاحتجاجات الشعبية، الأثر الواضح على باقي الدول العربية بما فيها سوريا، والذي اعتقدت حكومتها أنها محصنة تجاه ما يحدث من هذه التحويلات، بسبب أنها في بدأت في مسيرة الإصلاحات، والتي يمكن من خلالها أن تردع مثل هذه الاحتجاجات، ورأت أن المطالبة بالإصلاحات السياسية السريعة قد يكون لها ردة فعل سلبية في حال لم تكن المجتمعات جاهزة لها وبذلك تتلأأ في تطبيق الديمقراطية معتبرة الشعوب العربية غير جاهزة لممارستها¹.

الفرع الأول : أطراف النزاع في سوريا :

الاحتجاجات في سوريا بدأت سلمية، لكنها تحولت فيما بعد إلى ساحة معارك طاحنة بين مختلف الفصائل المقاتلة فيها، والتي يمكن ذكر أبرزها في ما يلي² :

1-الحكومة التي كانت أول من أستعمل القصف لردع معارضيها، ورغم الانشقاقات في صفوفها وفقدان بقع لأبأس بها للمعارضة في وقت مبكر، فقد ضلت دائرة الرئيس بشار الأسد الداخلية متماسكة وموحدة إلى حد كبير، كما لا يزال الجيش السوري قوة فعالة في هذا الصراع بفضل أكبر مميزاته "القوة الجوية".

2-و قد دعم الأسد جيشه بإنشاء "قوات الدفاع الوطني"، وهي ميليشيات موالية للحكومة ورد أنها تلقت التدريب من إيران .

3-في المعسكر نفسه نجد مسلحي حزب الله اللبناني، الذين أسمتهم "الجماعة اللبنانية" للقتال إلى جانب حليفها بشار الأسد.

أما على الجبهة المعارضة فنجد كل من :

¹ - سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية(2011-2013)، رسالة ماجستير، دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، ص 37 .

² -أطراف النزاع بسوريا ،تقرير مصور على قناة سكاي نيوز عربية، بتاريخ الأحد 15 مارس 2015 13:59 بتوقيت أبو ظبي، يمكن الرجوع إليه من خلال الموقع : <http://www.skynewsarabia.com/web/video/730867> -

1- الجيش السوري الحر والذي كان نواة المعارضة المسلحة السورية، وقد وحد تحت قيادة "المجلس الأعلى" برئاسة اللواء سليم إدريس، ولكن خلال السنوات الأخيرة ضعف الجيش السوري الحر في ضل تراجع شعبيته وعدم قدرته على الحصول على السلاح وفي المقابل إشتد عود الجماعات الأكثر تشددا مثل :

2- الجبهة الإسلامية المكونة من سبعة فصائل، والتي تواجدت في أواخر 2013 وتسعى لإقامة دولة إسلامية في سوريا ولا تعترف بالائتلاف الوطني السوري وجناحه العسكري "المجلس العسكري الأعلى"، ولكنها بالمقابل أدانت ما وصفته بالتكتيكات الوحشية لتنظيم الدولة وجبهة النصرة .

3- جبهة فتح الشام "النصرة سابقا" وهي تابعة لتنظيم القاعدة وصعدت كواحدة من الجماعات الأقوى في ساحة المعركة، لكن نجمها أوفل نوعا ما مع دخول داعش للساحة وما يميزها عن هذه الأخيرة أنها مكونة في المقام الأول من السوريين .

4- تنظيم الدولة الفصيل الأكثر تطرفا على صعيد المعارضة، برز سنة 2013 في شمال سوريا، صراعه ليس ضد الحكومة فحسب، بل أيضا ضد جماعات المعارضة الأخرى، وضد كل من يختلف معهم في معتقداتهم.

5- الأكراد والممثلون في سوريا بوحدات الدفاع الشعبي، وفي العراق بقوات "البشمركة"، وقد خاضوا عدة معارك شرسة مع تنظيم الدولة شمالي سوريا.

الفرع الثاني: التحول من حراك داخلي إلى أزمة دولية :

مع تحول الأزمة السورية إلى تصادم حقيقي بين الثوار والجيش السوري بدأت هنالك فصول جديدة ومنحنى آخر يتشكل على الأرض السورية، فكان لابد لأطراف خارجية أن تتدخل لحلحلة الوضع وإيجاد سبيل مناسب يخرج الشعب السوري من الآلة العسكرية القمعية، فدعت الجامعة العربية إلى تشكيل لجنة لتقصي الأوضاع في سوريا، والتي ترأسها الفريق (مصطفى الدابي)¹ أواخر 2011، لكنها لم تتجح في الوصول إلى نتائج ملموسة، ما دعا الجامعة العربية إلى الاستعانة بمجلس الأمن الدولي فيما بعد، لكن دون جدوى، هذا الفشل حفز القوى الكبرى ودول المنطقة إلى التدخل لتنفيذ أجندتها كل حسب توجهاته .

¹ — محمد أحمد مصطفى الدابي ، 1948، دبلوماسي سوداني، وهو عسكري سابق غادر الخدمة العسكرية سنة 1999. عينته الجامعة العربية رئيساً لبعثة مراقبيها في سوريا التي تفقدت أحوال البلاد ديسمبر 2011 .

وانتهى الحال إلى أزمة عسكرية ومأساة إنسانية، فالنظام استعان بحلفائه وفي مقدمتهم تأتي القوات الروسية ويتجاوز عددها ستة آلاف جاؤوا بطائراتهم وبوارجهم يتمركزون في قاعدة طرطوس البحرية وحميميم الجوية باللاذقية، ثم تأتي إيران التي شاركت مبكرا في قمع المظاهرات بداية الثورة، وأقامت قواعد عسكرية أهمها في مطار دمشق الدولي وتتضارب تقديرات أعداد المقاتلين الإيرانيين في سوريا، ولكن المؤكد أن إيران دفعت بالآلاف من المقاتلين الإيرانيين وغير الإيرانيين، على الجانب المقابل تدفقت أعداد من المقاتلين الأجانب لأهداف مختلفة منها للانضمام إلى تنظيم الدولة، ويقدر عددهم في صفوفه بنحو عشرة آلاف، أما جبهة فتح الشام تضم نسبة قليلة وسط مقاتليها من السوريين، في المقابل توافد نحو ثلاثة آلاف من الأجانب انضوى بعضهم بشكل منفرد في عدد من كتائب المعارضة، ويوجد نحو ثلاثمائة مقاتل أجنبي ضمن صفوف وحدات حماية الشعب الكردية في شمال شرق سوريا .

وفي عام 2014، تشكل التحالف الدولي لمحاربة تنظيم الدولة في العراق وسوريا وتركزت جهوده في الضربات الجوية، ثم تحولت إلى نشر قوات على الأرض وخصوصا أميركية تقدر بنحو ألف ينحصر هدفها في دعم الأكراد، يضاف إلى ذلك قاعدة بريطانية واحدة داخل سوريا توجد بالقرب من منطقة الحدود السورية مع الأردن والعراق، أما أحدث القواعد العسكرية الأجنبية التي تم إنشاؤها داخل سوريا فهي القواعد التركية، وقد تدخل الأتراك بهدف محاربة تنظيم الدولة وحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي، وهكذا كلما مر الوقت على الأزمة السورية دون حل تفاقم التدخل الأجنبي فيها وازدادت تعقيدا¹

ولكن ما هو الأساس القانوني الذي إستند عليه كل طرف لتبرير تدخله في الأزمة السورية ؟

نص ميثاق الأمم المتحدة على أن استخدام القوة العسكرية من قبل إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أو ضد دولة أخرى هو أمر غير قانوني بموجب القانون الدولي، ومع ذلك فإن هذا القانون يخضع لثلاثة استثناءات:

أ- العمل العسكري للدفاع عن النفس.

¹ - خريطة أطراف الصراع في سوريا، تقرير مصور الجزيرة الإخبارية، بتاريخ 2017.03.17

ب- العمل العسكري المأذون به من مجلس الأمن بموجب الفصل السابع من الميثاق

ت- العمل العسكري على أساس مبدأ "التدخل بناء على دعوة".

في سبتمبر من عام 2015، وبناء على طلب من نظيره السوري، تلقى الرئيس الروسي فلاديمير بوتين تخويلاً من المجلس الاتحادي (مجلس النواب الروسي الأعلى للبرلمان) بشن ضربات جوية على الأراضي السورية، متذرعاً بمبدأ القانوني الدولي الذي ينص بإمكانية "التدخل بناء على دعوة".

هذا الأخير إستندت عليه أيضاً قوات التحالف التي تقوده الولايات المتحدة كأساس قانوني لتوجيه الضربات الجوية ضد "تنظيم الدولة" في العراق .

ولكن لم يكن هنالك "دعوة" أو "موافقة صريحة" من الحكومة السورية لتوجيه ضربات جوية لقوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة ضد "تنظيم الدولة" في سوريا، وعليه فإن تصرفات قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة في سوريا تم تبريرها قانونياً باستخدام المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة .

وإذا ما تم الاستناد على قانون الدفاع عن النفس ضد مجموعة مسلحة غير حكومية (تنظيم الدولة في هذه الحالة) فيجب أن يتبين أن الدولة التي وجدت تلك المجموعة المسلحة على أراضيها (سوريا) هي إما "غير راغبة أو غير قادرة" على منعها من مهاجمة دول أخرى.

لذلك يمكن القول، بأن التصرف دفاعاً عن النفس الفردي جائز لأن الحكومة السورية "غير قادرة" أو "غير راغبة" في منع "تنظيم الدولة" من شن هجمات ضد الدول بما فيها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وفرنسا، سيما بعد هجمات باريس 2015 ونيس 2016¹.

¹ - نشرت صحيفة "لوموند" الفرنسية تقريراً بتاريخ 24 ديسمبر 2016، سعت من خلاله لإيضاح دوافع ومخططات التدخل العسكري الفرنسي في سوريا، وأشارت فيه إلى تصريحات سابقة لوزير الدفاع الفرنسي -جون إيف لودريان-، حول الإطار القانوني للتدخل الفرنسي، حيث قال أن العمليات الجوية في سوريا، تأتي في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة المتعلق بشرعية الدفاع عن النفس، والذي ينص على الحق الطبيعي لكل دولة في الدفاع عن نفسها، في حال تعرضها لهجوم مسلح، في انتظار اتخاذ مجلس الأمن للتدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين.

ولاحظت الصحيفة أن فرنسا امتنعت عن التدخل في سوريا قبل سنة، بحجة غياب إطار سياسي وقانوني يشرع لذلك، ولكنها اليوم غيرت موقفها، بسبب تزايد الهجمات المسلحة على أراضيها، والتي ترجح باريس أنها تم التخطيط لها في سوريا والعراق، وفي السياق ذاته، لفتت الصحيفة إلى أن المملكة المتحدة اعتمدت الحجة ذاتها لتبرير ضرباتها الجوية التي استهدفت تنظيم الدولة، حيث اعتبرت الأمر دفاعاً شرعياً عن النفس، في ظل وجود عدد كبير من المقاتلين البريطانيين في صفوف التنظيم، والذين يمثلون خطراً كبيراً على أمن المملكة في حال عودتهم إليها، وتستخدم بريطانيا قاعدتها المهمة استراتيجياً في قبرص لضرب مواقع تنظيم الدولة دون مشاركة الرسمية في التحالف الذي تقوده أمريكا في سوريا .

المطلب الثاني: المبعوثون الدوليون لحل الأزمة في سوريا :

قبل التطرق إلى موضوع المبعوثين الدوليين الذين تم إيفادهم إلى سوريا، لا بأس أن نخرج على أهم المبادرات الدولية لحل الأزمة فيها، ولعل أبرزها تلك التي طرحت من قبل جامعة الدول العربية في 27 أوت 2011 .

وتضمنت المبادرة 13 نقطة من بينها دعوة الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين، وسحب كل المظاهر العسكرية من المدن السورية حقناً لدماء السوريين وتقادياً لسقوط المزيد من الضحايا، وتجنيب سوريا الانزلاق نحو فتنة طائفية أو إعطاء أي مبررات للتدخل الأجنبي، مع الإقرار ببقاء الرئيس في موقعه حتى عام 2014 ودعت إلى العمل المشترك بين النظام والمعارضة، لصياغة ملامح المرحلة الإنتقالية على أسس ديمقراطية¹.

لكن تصلب طرفي الأزمة أعاق تنفيذ المبادرة وفي ضوء تصاعد أعمال العنف، اتخذ مجلس الجامعة على المستوى الوزاري القرار -7438- بتاريخ 2011.11.12 والذي قرر بموجبه تعليق مشاركة وفود الحكومة السورية في اجتماعات مجلس الجامعة وجميع المنظمات والأجهزة التابعة لها، إلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها، كما قرر المجلس توقيع عدة عقوبات اقتصادية وسياسية ضد الحكومة السورية، وبتاريخ 2011.11.16 أصدر مجلس الجامعة على المستوى الوزاري قرار الموافقة على مشروع بروتوكول بشأن المركز القانوني ومهام بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى سوريا، والمكلفة بالتحقق من تنفيذ بنود الخطة العربية .

لكن وبتاريخ 2012.01.28 تم وقف نشاط البعثة، بسبب تدهور الأوضاع في سوريا والتصاعد الخطير في معدلات العنف، بالإضافة إلى وجود تهديدات باستهداف المراقبين. إنعقد مجلس الجامعة على المستوى الوزاري بتاريخ 2012.02.12 وصدر عنه القرار رقم -7446- الذي قرر إنهاء مهمة بعثة مراقبي جامعة الدول العربية، وإلى وقف جميع أشكال التعاون الدبلوماسي مع ممثلي النظام السوري، ودعا كافة الدول الحريصة على

¹ - كما تضمنت المبادرة تعويض المتضررين وجبر كل أشكال الضرر الذي لحق بالمواطن، وفصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية، وبدء الاتصالات السياسية الجدية ما بين الرئيس وممثلي قوى المعارضة السورية على قاعدة الندية والتكافؤ والمساواة، وتشكيل حكومة وحدة وطنية برئاسة شخصية مقبولة من قوى المعارضة، وتكليف المجلس النيابي بالإعلان عن جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد للبلاد، والاتفاق على مدى زمني، إضافة إلى آلية متابعة عبر فريق عربي يتابع التنفيذ في سوريا. لتفاصيل أكثر راجع ، المبادرة العربية لحل الأزمة السورية ،جامعة الدول العربية الموقع الرسمي http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challenge/Documents

أرواح الشعب السوري إلى مواكبة الإجراءات العربية في هذا الشأن، فضلا عن دعوة مجلس الأمن إلى إصدار قرار بتشكيل قوات حفظ سلام عربية أممية مشتركة للإشراف على تنفيذ وقف إطلاق النار، كما أقر المجلس بأن استخدام العنف ضد المدنيين السوريين بهذه القسوة البالغة يقع تحت طائلة القانون الجنائي الدولي ويستوجب معاقبة مرتكبيه .

الفرع الأول: كوفي عنان مبعوثا دوليا مشتركا للجامعة العربية و هيئة الأمم المتحدة :

اتجهت الجامعة العربية إلى الأمم المتحدة بعد أن فشل مشروعها، واستصدرت مشروعاً مشتركاً بين الجامعة العربية وهيئة الأمم المتحدة، واعتمدت كوفي عنان¹ الأمين العام السابق للأمم المتحدة مبعوثاً إلى سوريا لتنفيذ هذا القرار²، وقد احتوى مشروع القرار على ست نقاط، وهي:

1-الالتزام بالتعاون مع المبعوث في عملية سياسية تشمل كل الأطراف السورية لتلبية التطلعات المشروعة للشعب السوري وتهدة مخاوفه ومن أجل هذا الغرض الالتزام بتعيين وسيط له سلطات عندما يطلب المبعوث ذلك.

2-الإلتزام بوقف القتال والتوصل بشكل عاجل الى وقف فعال للعنف المسلح بكل أشكاله من كل الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار في البلاد .

ولتحقيق هذه الغاية على الحكومة السورية أن توقف على الفور تحركات القوات نحو التجمعات السكنية وإنهاء استخدام الأسلحة الثقيلة داخلها وبدء سحب التركزات العسكرية داخل وحول التجمعات السكنية .

ومع اتخاذ هذه الإجراءات على الأرض على الحكومة السورية أن تتعاون مع المبعوث فعالة للأمم المتحدة .

وسيسعى المبعوث الى التزامات مماثلة من المعارضة وكل العناصر المعنية لوقف القتال والتعاون معه للتوصل الى وقف دائم للعنف المسلح بكل أشكاله ومن كل الأطراف مع وجود آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة.

¹ - أتا كوفي عنان (Atta Annan Kofi)، دبلوماسي غاني، من مواليد 8 أبريل 1938، شغل منصب الأمين العام للأمم المتحدة، في الفترة ما بين 1 جانفي 1997 حتى 1 جانفي 2007، توج بجائزة نوبل للسلام مناصفة مع هيئة الأمم المتحدة عين مبعوثا دوليا مشتركا بين جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة في 23 فيفري 2013، وإستقال في 30 أوت من نفس السنة .

² - تم تبني خطة عنان بموجب القرار رقم 2042، الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 14 أبريل 2012.

3-ضمان تقديم المساعدات الإنسانية في الوقت الملائم لكل المناطق المتضررة من القتال ولتحقيق هذه الغاية وكخطوات فورية قبول وتنفيذ وقف يومي للقتال لأسباب إنسانية وتنسيق التوقيات المحددة وطرق الوقف اليومي للقتال من خلال آلية فعالة بما في ذلك على المستوى المحلي .

4-تكتيف وتيرة وحجم الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفيا وبوجه خاص الفئات الضعيفة والشخصيات التي شاركت في أنشطة سياسية سلمية والتقديم الفوري دون تأخير عبر القنوات الملائمة لقائمة بكل الأماكن التي يجري فيها إحتجاز هؤلاء الأشخاص والبدء الفوري في تنظيم عملية الوصول الى تلك المواقع والرد عبر القنوات الملائمة على الفور على كل الطلبات المكتوبة للحصول على معلومات عنها أو السماح بدخولها أو الإفراج عن هؤلاء الأشخاص .

5-ضمان حرية حركة الصحفيين في أنحاء البلاد وإنتهاج سياسة لا تنطوي على التمييز بينهم فيما يتعلق بمنح تأشيرات الدخول .

6-إحترام حرية التجمع وحق التظاهر سلميا كما يكفل القانون .

وجه كوفي عنان بعدها جهودده نحو التوفيق بين أطراف الأزمة السورية والقوى الفاعلة دوليا وإقليميا، لإنجاح مهمته نتيجة لتضارب المصالح الداخلية والخارجية . وأدت عدم قدرة مجلس الأمن الدولي للتوصل إلى قرار لإنهاء الأزمة في سوريا بسبب الفيتو الروسي والصيني، على تعبئة المجتمع الدولي لوضع آليات بديلة لمعالجة الأزمة السورية .

وجه كوفي عنان بعدها جهودده نحو التوفيق بين أطراف الأزمة السورية والقوى الفاعلة دوليا وإقليميا لإنجاح مهمته .

فتم تشكيل مجموعة "أصدقاء سوريا"¹ لتنسيق الجهود التي تبذلها الأطراف الإقليمية والدولية حول سوريا خارج مجلس الأمن.

¹ - إقترحت الولايات المتحدة وفرنسا، مبادرة أصدقاء سوريا، التي دعمها أيضا العالم العربي ثم عقدت مجموعة "أصدقاء سوريا" أول لقاء لها في تونس في 24 فبراير، وشارك في الاجتماع ممثلو ما يقرب من 70 دولة، من بينهم الولايات المتحدة، وتركيا والدول الأوروبية، والدول العربية. بينما لم يشارك ممثلا روسيا والصين، احتجاجا على عدم دعوة الحكومة السورية إلى الاجتماع، ولم تُثار إمكانية التدخل العسكري في سوريا خلال الاجتماع، إلا أن المجموعة دعت حكومة الأسد إلى الوقف الفوري لجميع أعمال العنف والسماح للهيئات الإنسانية بتقديم المساعدات الإنسانية، وتم الاعتراف أيضا بالمجلس الوطني السوري على اعتباره الممثل الشرعي للشعب السوري، ودعت المجموعة أيضا لفرض عقوبات جديدة على نظام الأسد .

ثم دعا كوفي عنان إلى إجتماع مجموعة العمل حول سوريا في ما يعرف بـ "جنيف"¹ بتاريخ 30 جوان 2012، والذي نص بيانه على تأسيس هيئة حكم إنتقالي توفر مناخا لإيجاد بيئة مستقرة تسمح بالتحول السياسي في البلاد من خلال عملية حوار تشمل جميع فئات المجتمع السوري دون استثناء والعمل على صياغة دستور جديد للبلاد والإعداد لانتخابات حرة ونزيهة تشارك فيها جميع القوى السياسية².

وكما هو المتعارف به في كافة الاجتماعات المتعلقة بـ "القضية السورية" رحبت جميع الأطراف بالقرارات المخرجة، إلا أنها لم تطبق، على خلفيات عدة أهمها التباين بين الحكومة الروسية والأمريكية على مصير رئيس النظام السوري بشار الأسد، وتمسك هذا الأخير بالحل الأمني، إضافة إلى رفض المعارضة لفكرة التسوية من خلال مرحلة إنتقالية تبقية في السلطة، فيما لعبت التحديات الإقليمية دورا مؤثرا في ذلك، فالخليج العربي يعمل على دعم المعارضة في الداخل والخارج بعكس النظام الإيراني أو العراقي، وكل من منطلق مصالحه الإستراتيجية.

ولقد أسهم هذا الفشل إلى إعلان المبعوث الأممي-العربي كوفي عنان إستقالته بتاريخ 02 أوت 2012 والذي صرح بأنه لم يحصل على الدعم المطلوب من المجتمع الدولي. مشيرا أيضا إلى أن عدم وجود التوافق بين أعضاء مجلس الأمن الدولي حال دون خطته للسلام وقال عنان إن "تصاعد العسكرة على الأرض وإنعدام الإجماع في مجلس الأمن الدولي غيرا دوري بشكل جذري .

الفرع الثاني : الأخضر الإبراهيمي ومؤتمر جنيف 2 :

في 17 أوت 2012 تم تعيين الدبلوماسي الجزائري المخضرم الأخضر الإبراهيمي³ رسميا ليحل محل كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، كوسيط دولي في الأزمة السورية، وذلك بعد نحو أسبوعين من إستقالة الأخير، والذي بدا غير واثق بفرص نجاحه

¹ - عقد المؤتمر في 30 جوان 2012، بعد دعوة من المبعوث الأممي إلى سوريا حينها، كوفي عنان، والجامعة العربية وضمّ الاجتماع كل من الأمين العام للأمم المتحدة، والأمين العام لجامعة الدول العربية، ووزراء خارجية روسيا، تركيا الصين، فرنسا، قطر، العراق، الكويت، المملكة المتحدة، أيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة، وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بالإضافة إلى وفد المعارضة برئاسة الشيخ أحمد معاذ الخطيب، وبشار الجعفري على رأس وفد النظام السوري .

² - راجع البيان الختامي لمؤتمر جنيف¹ في رسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس الجمعية العامة و رئيس مجلس الأمن، بتاريخ 5 جويلية 2012، وثائق هيئة الأمم المتحدة-A/66/865-S/2012/522 .

³ - الأخضر الإبراهيمي، 1 جانفي 1934، سياسي و دبلوماسي جزائري كان وزيراً للخارجية بين عامي 1991-1993 شغل العديد من المهام في جامعة الدول العربية، كما كان مبعوثا للأمم المتحدة في كل من لبنان، هايتي، جنوب إفريقيا اليمن، زانير، أفغانستان و العراق، عين الإبراهيمي مبعوثا مشتركا للجامعة العربية والأمم المتحدة إلى سوريا عام 2012 .

في وضع حد للنزاع الدامي منذ نحو 18 شهرا، قائلا في مقابلة مع هيئة الإذاعة البريطانية "بي بي سي"، "ربما أفضل بالقدر نفسه... لكن في بعض الأحيان نحن محظوظون ويمكننا إحراز اختراق".

قام الإبراهيمي بجولة من المشاورات في العديد من الدول الإقليمية وكانت أول زيارة له بعد ذلك إلى دمشق في 13 سبتمبر 2012، أين أجرى محادثات مع مسؤولين من الحكومة وممثلين للمعارضة السورية والمجتمع المدني.

وخلال زيارته إلى دمشق من 19 إلى 24 أكتوبر 2012، تفاوض الإبراهيمي على هدنة بمناسبة عيد الأضحى، وأعلن اتفاق طرفي النزاع على الالتزام بها طيلة أيام العيد ولكن الهدنة لم تصمد إلا ساعات معدودة.

حاول الإبراهيمي تطوير خطة السلام التي أعدها سلفه كوفي أنان حتى تكون قابلة للنجاح تكون بإنشاء حكومة انتقالية مكونة من وزراء يكونون محل قبول من لدن طرفي الصراع في سوريا، على أن يبقى الأسد في السلطة حتى عام 2014 وهي السنة التي تنتهي فيها ولايته الانتخابية، ولكن دون صلاحيات، كما ينبغي له -حسب الخطة- ألا يترشح للانتخابات الرئاسية، هذا الشرط الأخير رفضه الأسد، حيث إنه قبل التنازل عن صلاحياته ولكنه تمسك بالترشح لانتخابات العام 2014.

وأكد الإبراهيمي بأن خطة السلام التي أقرت في "جنيف1" ما زالت أساس الحل للصراع في سوريا.

في السابع والعشرين من سبتمبر 2013، تبنى مجلس الأمن الدولي بالإجماع القرار رقم -2118- والذي طالب بالتدمير أو التخلص من الترسانة السورية من الأسلحة الكيميائية بحلول منتصف العام 2014.

وقام الإبراهيمي بعدها بعدة جولات في عواصم الدول ذات النفوذ وتم الاتفاق بين كل من الأمم المتحدة الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا على عقد مؤتمر دولي جديد لحل الأزمة فيما عرف بـ "جنيف2"¹.

¹ - تم تحديد قائمة الدول المشاركة في مؤتمر "جنيف2" حول سوريا في 20 ديسمبر 2013 من قبل الأخضر الإبراهيمي، ووسيط الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن ونضال السبع، الذي كان وراء إعداد ورقة النقاط الثماني التي شكلت الأرضية المناسبة لانعقاد المؤتمر

وقد حددت الأمم المتحدة يوم 22 جانفي 2014 موعدا لمحادثات السلام، والتي كان الهدف منها الجمع بين وفد يمثل الحكومة السورية وآخر يمثل المعارضة السورية معا لمناقشة كيفية تنفيذ وتحقيق أهداف وتوصيات بيان جنيف¹ الصادر في 30 جوان 2012. وانعقدت محادثات السلام 22 جانفي 2014، حسبما حددت منظمة الأمم المتحدة بمشاركة أربعة منظمات دولية وهي الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون الإسلامي، ومشاركة 39 دولة، منها 11 دول عربية وهي الجزائر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت ومصر والمملكة الأردنية الهاشمية والمملكة المغربية وعمان والعراق ولبنان .

لكن المفاوضات عرفت بطئا نوعا ما، نتيجة تضارب المواقف، فالمعارضة تريد التركيز على ملف الحكومة الانتقالية التي تقول انها ستبعد الاسد عن السلطة، بينما الحكومة تؤكد على محاربة الإرهاب .

فانعقدت جولة ثانية من المفاوضات إستمرت من 10 إلى 15 فيفري 2014، وركزت هذه الجولة على ملف تشكيل هيئة الحكم الانتقالي في سوريا، وهو الملف الذي تم ترحيله من الجولة السابقة بسبب تمسك الحكومة بقضية مكافحة ما يسمى الإرهاب .

أعلن الوسيط الدولي الأخضر الابراهيمي انتهاء المفاوضات بين وفدي الحكومة والمعارضة السوريين التي وصلت إلى "طريق مسدود" بعد ثلاثة اسابيع من بدئها في جنيف، وتقدم الابراهيمي باعتذار للشعب السوري قائلا "اعتذر للشعب السوري عن عدم تحقيق شيء في المفاوضات، وآمل ان يفكر الطرفان بطريقة افضل ويعودان الى هنا جاهزين لتنفيذ بيان جنيف"، و اضاف "ليس لدي اي رسائل للرئيس الاسد كرجل ولكن رسالتي للجميع هي ان يفكروا بالشعب السوري وبالمعاناة الهائلة التي يتحملها هذا الشعب"، مضيفا "اعتقد انه من الأفضل أن يعود كل طرف إلى منزله ويفكر بمسؤولياته ويقول ما إذا كان يريد أن تستمر هذه العملية".

واتفقت الأطراف بالرغم من ذلك على جدول الأعمال الخاص بالجولة الثالثة، ولكنهما لم يتفقوا على مواعدها .

وقال الإبراهيمي أنها ستتضمن أربعة نقاط هي: العنف والإرهاب، وتشكيل هيئة إنتقالية، والمؤسسات الوطنية، والمصالحة الوطنية¹ .

¹ -وذلك خلال الإحاطة التي قَدَّمها الأخضر الإبراهيمي إلى مجلس الأمن حول "الخطة الإيرانية"، ذات النقاط الأربع .

لكنه أعلن في 13 ماي 2014 إستقالته من منصبه، مبدياً "إحباطه وشعوره باليأس" من عجزه عن إحراز أي تقدم في الصراع السوري للتوصل إلى حل سياسي .
خصوصاً عندما أعلن الرئيس السوري بشار الأسد عن إجراء إنتخابات رئاسية جديدة و الترشح فيها .

فيما أكد على أنه في المأزق الحالي يجب أن يكون "التركيز المباشر" للأمم المتحدة على سبع مسائل وهي :

1- العمل الإنساني على النحو المنصوص في القرار 2139.

2- خفض العنف وانهاؤه .

3- تشكيل حكومة تنفيذية تقود التحول إلى سوريا الجديدة .

4- عقد مؤتمر للحوار الوطني في دمشق .

5- مراجعة الدستور .

6- ثم الانتخابات الوطنية .

7- وقف تدفق الأسلحة إلى سوريا .

الفرع الثالث : دي ميستورا مبعوثاً أممياً لحل الأزمة السورية :

في 10 جويلية 2014 عين المسؤول المخضرم بهيئة الأمم المتحدة "ستفان دي ميستورا"¹، مبعوثاً أممياً جديداً لمحاولة إنهاء الأزمة في سوريا، وسيمثل دي ميستورا الأمم المتحدة، في حين كان الإبراهيمي وعنان موفدين مشتركين للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية .

عين دي مستورا في منصبه مع انسداد أفق الحل السياسي في الأزمة السورية، وذلك بعد فشل مؤتمر "جنيف 2"، وعجز الأطراف الراعية للمؤتمر عن إطلاق جولة جديدة من المفاوضات بين النظام السوري والمعارضة، ثمّ إصرار النظام على إجراء الانتخابات الرئاسية في سوريا في 3 جوان 2014²، والتي نسفت ما تبقى من آمال المبعوث السابق

¹ - ستافان دومينغو دي ميستورا، Staffan de Mistura، من مواليد 25 جانفي 1947، دبلوماسي سويدي وحاصل على الجنسية الإيطالية، وعضو سابق في الحكومة الإيطالية، شغل دي ميستورا العديد من الوظائف في الأمم المتحدة، في لبنان أفغانستان ، العراق ، لبنان، رواندا والصومال، ثم عينا مبعوثاً أممياً لحل الأزمة في سوريا في 10 جويلية 2014.

² - فاز الرئيس بشار الأسد بولاية رئاسية جديدة، بنسبة 88.7% ، في 3 جوان 2014 تم إجراء أول انتخابات في ظل الدستور السوري الذي تم إقراره عام 2012، حيث تقدم 24 شخصاً بأوراق ترشحهم، ولكن المحكمة الدستورية اختارت ثلاثة أشخاص وهم الرئيس بشار الأسد، وعضو مجلس الشعب ماهر الحجار، ورئيس المبادرة الوطنية للإرادة والتغيير حسان النوري.

الأخضر الإبراهيمي بشأن بيان "جنيف 1"، والمتعلق بإنشاء هيئة حكم إنتقالية كاملة الصلاحيات تمهد الطريق لحل شامل للأزمة، وقد تزامن تعيين دي مستورا مع صعود تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام "داعش"، وتوسع نفوذه بعد سقوط الموصل في 10 جوان 2014، وسيطرته على مساحات واسعة في سوريا والعراق، ثم إعلانه الخلافة الإسلامية في 29 جوان 2014، ما أدى إلى تراجع الاهتمام الدولي بالحل السياسي للأزمة السورية .

وركز على حلول جزئية وأهداف متواضعة تتمحور حول خفض مستوى العنف وتحسين وصول المساعدات الإنسانية، وزرع ما سماه "بذور لعملية سياسية شاملة" بدلا من الاستمرار في الرهان على توافق دولي وإقليمي يؤدي إلى وضع بيان "جنيف 1" موضع التنفيذ .

بمعنى آخر، لم يقدم دي مستورا تصورا شاملا لحل للأزمة، بل قدم ما يعتبره محاولة لتحريك العجلة لإيجاد حل لها، وبهذا فهو لا يفكر بحل جذري للأزمة السورية بل بحل لمهمته بحيث تحقق نجاحا ما في شأن ما¹.

تكمن أهمية هذه الخطة أو المبادرة في أنها تبدأ من الأرض، وليس من المستوى السياسي، كما كان الحال مع الأخضر الإبراهيمي في "جنيف 2" وقبله كوفي أنان مع خطته ذات البنود الست، بل على العكس يمكن القول إن دي مستورا عمل على ربط النجاح السياسي في المراحل البعيدة بمدى نجاح خطته على الأرض في المرحلة المقبلة .

وكنتيجة لذلك تبنى مجلس الأمن بالإجماع مشروع قرار حول المساعدات الإنسانية في سوريا يجدد العمل بالقرارين السابقين -2139- و-2165-، ويدعو الأطراف السورية إلى التقيد بالقرارين وتسهيل مرور المساعدات الإنسانية، ورفع الحصار عن المناطق المحاصرة، ووقف ارتكاب الانتهاكات بحق المدنيين، بموجب القانون الدولي الإنساني، وجدد التأكيد أن بعض الانتهاكات في سورية يرقى إلى مستوى جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية .

¹ - مقترحات دي مستورا في سورية: تسويات صغيرة تصطدم بعوائق كبيرة ،شبكة شام الإخبارية، مقال نشر بتاريخ 2014.11.27، تاريخ الإطلاع: 02 ماي 2017 على الساعة 23:50 <http://www.shaam.org>

لكن وبعد مرور فترة ما وصلت هذه الإجراءات إلى طريق مسدود مما أدى بدي ميستورا إلى طرح مقاربة جديدة على أساس مبدأ «من فوق إلى تحت»، بعدما فشلت مقاربته «من تحت إلى فوق» في التوصل إلى تجميد القتال كخطوة أولى يبني عليها حل سياسي.

ثم دعا المبعوث الدولي إلى إجراء مشاورات مع الفصائل السورية والدول المعنية لاستئناف المفاوضات بين النظام والمعارضة في "جنيف3"، وتنفيذ «بيان جنيف» مدعوما بتشكيل مجموعة اتصال دولية- إقليمية، مقترحا عملية سياسية من ثلاثة مراحل تتضمن تشكيل ثلاثة أجسام، هي هيئة انتقالية تتمتع بصلاحيات تنفيذية كاملة عدا الصلاحيات البروتوكولية، وتشكيل مجلس عسكري مشترك ينسق عمل الفصائل المسلحة من قوات نظامية وفصائل معارضة ويشرف على إصلاح أجهزة الأمن مع احتمال «إلغاء» بعض هذه الأجهزة، إضافة إلى مؤتمر وطني وصولاً إلى انتخابات رئاسية وبرلمانية برعاية الأمم المتحدة، فيما تقسم الوثيقة السياسية مسيرة الحل إلى ثلاثة مراحل، مرحلة التفاوض والمرحلة الانتقالية والدولة السورية النهائية¹.

وفي 29 جانفي 2016 بدأت محادثات "جنيف3"، والتي ما فتأت أن علقحت حتى 25 فيفري، في ما وضح دي ميستورا أنها لم تفشل لكنها تحتاج إلى مساعدة عاجلة من داعميها الدوليين، وخصوصاً الولايات المتحدة وروسيا، لكنها أجلت مرة أخرى للفترة ما بين 14 و 24 مارس من نفس السنة .

وحددت أجندة مفاوضات جنيف في أربع نقاط تتضمن البحث في تشكيل «حكم ذي صدقية غير طائفي، وبرنامج صوغ مسودة لدستور جديد، والإعداد لانتخابات حرة وعادلة بموجب الدستور الجديد، ومبادئ رئيسية للانتقال السياسي وما بعده» .

ثم بدأت جولة أخرى من المفاوضات بين 15 و 27 أفريل 2016، وإنتهت بعرض «ملخص الوسيط الدولي للمحادثات بين الأطراف السورية بتيسير الأمم المتحدة»، وعلى الرغم من ترحيب أطراف عدة، بمقترحات دي ميستورا، فإن ترجمتها إصطدمت بعوائق عديدة.

¹ - هيئة انتقالية تشرف على مجلس عسكري مشترك... وانتخابات رئاسية بـ «رعاية» دولية، جريدة الحياة الإلكترونية تاريخ النشر، الثلاثاء 1 سبتمبر 2015 02:00، تاريخ الإطلاع: 24 أفريل 2017 على الساعة 15:30
<http://www.alhayat.com/Articles/10908187>

وانطلقت جولة رابعة من المفاوضات في 23 فيفري 2017، وانتهت يوم 3 مارس 2017، والتي جاءت عقب التوصل إلى إتفاق لوقف إطلاق النار في سوريا أواخر ديسمبر 2016، وجولتين من المفاوضات بين النظام والمعارضة المسلحة في أستانا¹.

تمكنت الأطراف التي شاركت في هذه الجولة من التوصل إلى اتفاق على جدول أعمال يتكون من أربع "سلال" وتتمثل السلال الأربع التي كشف عنها دي ميستورا في المؤتمر الختامي لجنيف 4 فيمايلي :

✓ **السلة الأولى:** القضايا الخاصة بإنشاء حكم غير طائفي يضم الجميع، مع الأمل في الاتفاق على ذلك خلال ستة أشهر.

✓ **السلة الثانية:** القضايا المتعلقة بوضع جدول زمني لمسودة دستور جديد، مع الأمل في أن تتحقق في ستة أشهر.

✓ **السلة الثالثة:** كل ما يتعلق بإجراء انتخابات حرة ونزيهة بعد وضع دستور، وذلك خلال 18 شهرا، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتشمل السوريين خارج بلادهم.

✓ **السلة الرابعة:** إستراتيجية مكافحة الإرهاب والحوكمة الأمنية، وبناء إجراءات للثقة المتوسطة الأمد .

وتم مناقشة هذه السلال خلال الجولة الخامسة من مفاوضات جنيف بين 23 و 31 مارس 2017 والتي لم تحمل اي جديد نتيجة تعنت الأطراف، لذلك فقد دعى دي ميستورا أثناء مؤتمر للدول المانحة لسوريا يوم 5 أفريل في بروكسل، أنه "سيقترح على الأمم المتحدة عقد الجولة السادسة من مفاوضات جنيف في شهر ماي"، والتي انطلقت بالفعل في 17 ماي الجاري (2017) .

¹ - أستانة ، عاصمة كازخستان، إحتضنت عدة جولات من المفاوضات بين أطراف الأزمة السورية، في جانفي 2017 عقد الاجتماع الأول، برعاية تركية روسية، لبحث التدابير اللازمة لترسيخ وقف إطلاق النار في سوريا المتفق عليه في العاصمة التركية أنقرة في 29 ديسمبر 2016، وفي اجتماع "أستانة 2"، فيفري 2017، جرى الاتفاق بين روسيا وإيران وتركيا على إنشاء آلية حازمة لمراقبة وقف إطلاق النار، لكن المحادثات انتهت حينها دون صدور بيان ختامي، بعدها انعقدت الجولة الثالثة من محادثات "أستانة 3"، واختتمت منتصف مارس، بالاتفاق على تشكيل لجنة ثلاثية تضم كلاً من روسيا وتركيا وإيران لمراقبة الهدنة .

وبتاريخ 5 ماي 2017 وقع ممثلو الدول الراعية لمحادثات أستانا روسيا وتركيا وإيران، على مذكرة تفاهم لإقامة مناطق لتخفيف التوتر في سوريا، وأكدت روسيا أنه سيتم تطبيقها ستة أشهر قابلة للتديد، بينما أعلن وفد المعارضة أنهم ليسوا جزءا من الاتفاق .

كانت هذه أهم محطات عمل المبعوثين الدوليين الذين تناوبوا على حل الأزمة السورية، فالى أي مدى نجحوا؟ وماهي أهم معوقات عملهم؟ هذا ما سنتطرق إليه في المطلب القادم.

المطلب الثالث : تفعيل جهود المبعثين الدوليين في سوريا و معوقات عملهم :

طال أمد الصراع السوري كثيراً، وفي غضون ذلك ازدادت تعقيداته، والتدخلات أو التلاعبات الخارجية فيه، كما تعددت طبقاته وأطرافه، خاصة بعد تحوله إلى صراع إقليمي ودولي.

وبات مصير سوريا يتقرر في عواصم أخرى، وبحسب أجندات ومصالح الفاعلين الدوليين والإقليميين.

ومع ذلك حاول المبعوثون الدوليون إلى سوريا، إيجاد تسوية للصراع فيها، بالرغم من إدراكهم العميق بصعوبة مهامهم من البداية.

الفرع الأول: تفعيل جهود المبعوثين الدوليين في سوريا من خلال الممارسات الدولية:

يقول مبعوث سابق إلى إحدى بقع التوتر في العالم، إن ما يعتبره البعض من مؤشرات فشل في مهام مبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة، هي في واقع الأمر من معايير النجاح في مهمة أي مبعوث دولي، ويقصد بالطبع التعرض للانتقاد من جميع أطراف الصراع، إذ أن إرضاء جميع أطراف الصراع غاية لا تتحقق¹.

الدبلوماسي الغاني كوفي عنان الأمين العام السابق للمنظمة الدولية والذي عينته الأمم المتحدة مبعوثاً خاصاً إلى سوريا تقدم بخطة سلام لتسوية الأزمة السورية من ستة نقاط تعتبر من أكثر المحاولات جدية، بدأت في فيفري 2012، الخطة تفرض وفقاً لإطلاق النار من جميع الأطراف ابتداءً من العاشر من أبريل 2012، وحصلت على موافقة مجلس الأمن الذي تبناها بموجب القرار-2042 بتاريخ 14 أبريل 2012، ثم أكدها بالقرار-2043 في 21 أبريل 2012، من خلال تكوين بعثة أممية تشرف على تنفيذ الخطة .

¹ - منير الماوري مهام المبعوثين الدوليين : سير في حق اللغام ، مقال نشر في موقع العربي الجديد بتاريخ 21 جوان 2015 .
<https://www.alaraby.co.uk/politics/>

وعلي الرغم من إعلان مختلف الأطراف قبولها لخطة عنان، إلا أنه عند التنفيذ لم تجد الخطة قبولا على الأرض، فتواصلت المواجهات في سوريا، ورفضت أطراف دولية التجديد لعنان وطاقمه، وتمديد فترة البعثة فاستقال عنان أوائل أوت 2012 .

حاول الإبراهيمي بعدها إيجاد أرضية لتنفيذ هذه القرارات فدعا في زيارته الثانية إلى سوريا بعد تعيينه مبعوثا دوليا لحل الأزمة فيها إلى هدنة بمناسبة عيد الأضحى، وأعلن اتفاق طرفي النزاع على الالتزام بها طيلة أيام العيد، ولكن الهدنة لم تصمد إلا ساعات معدودة .

وبعد ذلك بفترة زادت الأمور تعقيدا بأن ثبت إستخدام الأسلحة الكيميائية في المواجهات داخل سوريا (الغوة 21 أوت 2013) مما أدى بمجلس الأمن إلى إستصدار قرار بشأن تدمير الأسلحة الكيميائية السورية¹ .

تركز عمل المبعوث الدولي بعدها على المساعدات الإنسانية وعمليات إغاثة المدنيين فصدر قرار مجلس الأمن رقم -2139- بتاريخ 22 فيفري 2014، الذي أكد على ضرورة تيسير التوسع في عمليات الإغاثة، وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني الواجبة التطبيق ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية للمساعدات الإنسانية في حالات الطوارئ والسماح لوكالات الإغاثة بإيصال المساعدات الإنسانية، بالإضافة إلى الالتزام بمبدأ الحياد الطبي.

وهذا ما أكدّه أيضا القرار-2165- الصادر بتاريخ 14 جويلية 2014، بعد فترة من تسلم ستافان دي ميستورا مهامه كمبعوث أممي في سوريا، عقب إستقالة سلفه الأخضر الإبراهيمي .

ولقد حاول دي ميستورا التركيز على حلّ حلول تتمحور حول خفض مستوى العنف وتحسين وصول المساعدات الإنسانية، وزرع ما سماه "بذور لعملية سياسية شاملة" بدلا من الإستمرار في الرهان على توافق دولي وإقليمي يؤدي إلى وضع بيان "جنيف1" موضع التنفيذ، مما أدى بمجلس الأمن إلى تبني مشروع القرارين-2170- بتاريخ 15 أوت 2014 و-2175- في 29 أوت 2014، حول المساعدات الإنسانية في سوريا ويجدد العمل بالقرارين السابقين -2139- و-2165-.

¹-أنظر القرار-2118-الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 27 سبتمبر 2013 .

ثم حاول دي ميستورا إيجاد خطة شاملة لحل الأزمة السورية وفق جدول زمني معين وتبناها مجلس الأمن من خلال القرار -2254- بتاريخ 18 ديسمبر 2015، هذا الأخير أصبح مرجعية لكل المبادرات الدولية الساعية لوقف القتال في سوريا، ومن بينها في ما يعرف بخطة السلال الأربعة التي قدمها دي ميستورا لاحقا.

كانت هذه أهم محطات عمل المبعوثين الدوليين في سوريا والتي لا نستطيع أن نجزم بفشلهم فيها رغم كم الإنتقادات الموجهة إليهم!

كما أن تحميل المبعوثين الدوليين كامل المسؤولية فيه الكثير من المبالغة غير المقبولة موضوعيا، رغم أن المبعوث بحكم مهمته يتحمل مسؤولية خاصة، واستبداله لن يغير شيئا بالضرورة، إلا إذا تغير الأداء الدولي والاقليمي إزاء الأزمة في سوريا، كي لا يتكرر انسحاب الممثلين الدوليين من مهامهم.

الفرع الثاني : معوقات نجاح عمل المبعوثين الدوليين :

اللافت في هذا السياق هو أنه رغم الجهود الحثيثة التي بذلها المبعوثون الدوليون لحل الأزمة في سوريا لم تحقق نتائج بارزة وذلك لاعتبارات عديدة يمكن تناولها عل النحو التالي:

1-الاتهامات بالانحياز :

وجهت عدة اتهامات للمبعوثين الدوليين في الكثير من القضايا بعدم الحياد، ودعم مصالح أطراف معينة، على غرار المبعوث الأممي إلى سوريا ستيفان دي ميستورا بسبب سعيه إلى طرح مبادرات لمجرد ملء الفراغ والظهور العالمي، خاصة بعد تأكيده، في 12 فبراير 2015، أن الأسد جزء من الحل في سوريا، مشيرا إلى استحالة تجاوزه، حيث اعتبر الائتلاف الوطني السوري أن هذه التصريحات تمثل محاولة لاسترضاء الأسد على حساب مبادئ أساسية لا حياد عنها¹.

في المقابل اعتبر وزير الإعلام السوري عمران الزعبي في تصريح للتلفزيون الرسمي السوري بتاريخ 14 مارس 2014، أن الموفد الدولي الأخضر الإبراهيمي "تجاوز مهمته" بالحديث عن الانتخابات الرئاسية السورية، وتابع يجب على الإبراهيمي أن

¹ - وحدة العلاقات الإقليمية بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، أدوار المبعوثين الدوليين في الأزمات الإقليمية بالشرق الأوسط، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، مجموعة أكسفورد للأبحاث.

يحترم دوره كوسيط ويكون نزيها وحياديا، مؤكدا أن على الأخير " الالتزام بمهمته ودوره ولا يحق له ولا لغيره التدخل في الشأن الوطني السوري " .

واتهم الزعبي الإبراهيمي بدعم موقف المعارضة السورية والولايات المتحدة، قائلا إن موقفه الأخير "ينسجم مع اللغة التي طرحها وفد الائتلاف في مؤتمر "جنيف2" ومع السياسة الأميركية" وأضاف "لا يحق له تنفيذ السياسة الأميركية في سوريا والقرار بإجراء الانتخابات تقرره السلطات السورية ولا يستطيع أحد أن يعطل الاستحقاقات الدستورية في البلاد".

يأتي هذا التصريح بعد أن حذر الإبراهيمي قبله بيوم في مؤتمر صحفي عقده في نيويورك، من إجراء انتخابات رئاسية في سوريا، مؤكدا أن حصولها سينسف مفاوضات السلام الرامية لوضع حد لثلاث سنوات من النزاع، كما اتهم دمشق باللجوء إلى "مناورات تسويقية" لتعطيل المحادثات¹.

2-تغت أطراف النزاع :

فالمعارضة السورية لا تقبل بفكرة التسوية من خلال مرحلة إنتقالية تبقي الرئيس بشار الأسد في السلطة، بينما ترى الحكومة السورية ومن يدعمها من الخارج خصوصا روسيا أن مسألة بقائه لا نقاش فيها بل إعتبرته جزءا من الحل، ولم يظهر أي من الطرفين ليونة في الموقف بل كان يزداد حدة في كل جولات المفاوضات السابقة، والتي كان النظام السوري يؤكد فيها على ضرورة معالجة الجوانب الأمنية ومحاربة الإرهاب(المعارضة)، في حين كانت المعارضة السورية تركز على دراسة المرحلة الإنتقالية للسلطة .

3-التنافس الإقليمي :

وبنظر الدارس يعد هذا العامل أكبر عائق أمام عمل المبعوثين الدوليين، وذلك بتواجد محورين قويين في الأزمة أحدهما داعم للنظام السوري ويشمل كل من روسيا، إيران والصين وآخر ضده ويشمل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، بالإضافة إلى تركيا وبعض الدول العربية مثل السعودية وقطر .

¹ - دمشق تتهم الإبراهيمي ب"تجاوز مهمته" وبدعم المعارضة، مقال نشر في موقع فرانس24، بتاريخ 14 مارس 2014.
www.france24.com

فيلاحظ المتابع لتطورات الأزمة السورية أن روسيا قامت باستخدام حق النقض "الفيتو" في مجلس الأمن ضد أي قرار أممي ضد سوريا لحماية مصالحها أولاً، وحتى لا تكرر امتناعها عن التصويت في القرار الأممي بخصوص الوضع الليبي الذي أدى لسقوط القذافي.

لكن الدور الروسي لم يكن الوحيد، فكان هنالك دور صيني داعم لروسيا في مجلس الأمن عبر الاعتراض على القرارات السياسية وعدم القبول بها، مع اختلاف الأهداف بين روسيا والصين .

ولا يمكن أن ننسى الدور الإيراني فهو الدور الأساسي لدعم بشار ونظامه مما يحققه لهم من مكاسب جيوسياسية ومذهبية، وتعتبر إيران سوريا امتداداً حقيقياً لأهدافها وتطلعاتها وتوافق الرؤى فيما بينهما، فإيران ترى أن سقوط حكومة بشار وقدم حكومة أخرى هو نهاية الدور الإيراني في سوريا ولبنان، وسوف يزيد من عزلتها ومن تعرضها للضغوط الخارجية، فضلاً عن أن انتقال سوريا إلى التجمع الإقليمي والدولي المعادي لإيران يقلل نافذة طهران على المتوسط، ويزيد من احتمالات العدوان المسلح عليها بحجة القضاء على برنامجها النووي .

في الجبهة المعادية للنظام السوري، تلعب الولايات المتحدة الدور الأساسي، فالقلق الأميركي بات حالياً في مكان آخر، وهو أخذ بالنمو بشكل مضطرب بفعل التنسيق شبه الدائم بين بلدين "يتحديان" السلطة الأميركية سياسياً واقتصادياً (اي روسيا والصين) وقد كان هذا التنسيق أحد الأسباب المهمة في عودة روسيا إلى الساحة الدولية وبقوة وفرض رأيها في قضايا دولية عدة، حتى أن الحديث بات يتردد عن عودة القطبين الأميركي والروسي للتحكم بالعالم بعد سيطرة أميركية مطلقة .

وبعد التجربتين العراقية والأفغانية¹، أصبحت الولايات المتحدة تدرك بعمق الطبيعة الشائكة لتدخلها المباشر ولا سيما بعد أن تراجع ثقلها النسبي في العالم، برغم كل القوة الهائلة التي تمتلكها، ولذا تفضل العمل عن طريق وكلاء يقومون بتحقيق مرادها بالنيابة

¹ - مناف قومان القضية السورية في أعين الدول الكبرى، ن.بوست، مقال نشر في 02 مارس 2016 تاريخ الإطلاع 27 أبريل 2017 .
<http://www.noonpost.org>

ومنهم السعودية التي ترى أنه طالما حصلت ثورة ضد نظام الأسد الذي شكل هلالاً وحلقة وصل لإيران في المنطقة وجسراً لتمويل حزب الله في لبنان، فإن إزالة النظام سوف يغير من المعادلة والزعامة في المنطقة.

أما الدور التركي القطري، فكانت الأهداف في سوريا متشابهة بينهما إلى حد كبير فالمصالح متقاربة، فهم يبحثون عن مكاسب سياسية واقتصادية، كان تغيير النظام السوري هو السبيل لتحقيقها وإيجاد نظام موال لهم يحقق ما يصبون إليه من أهداف سياسية واقتصادية تعود عليهم بالنفع، مع توافق أوروبي كذلك يدعم التوجه القطري حيال الوضع السوري ومستقبل المنشود.

4-التدخلات الخارجية :

تفرض التدخلات الأجنبية خيارات ضيقة أمام المبعوثين الدوليين، الذين ارتبطت جهودهم في الكثير من الأحيان بأدوار القوى الإقليمية والدولية المعنية بتلك الأزمات. وكمثال عن ذلك ما أثير من إنتقادات إلى دي ميستورا المبعوث الدولي إلى سوريا، بعد مطالبته إشراك إيران في مبادرات التسوية، بعد سحب الدعوة الموجهة لها في مفاوضات "جنيف 1و2" بضغط من المعارضة السورية على اعتبار إيران الداعم الأساسي للنظام السوري، هذا الموقف تبنته أيضاً في العديد من المفاوضات آخرها "أستانة4" مع رفض وفد المعارضة المسلحة أن تلعب إيران دور الطرف الضامن للمحادثات كونها جزءاً من المشكلة والصراع في سوريا وليست ممن يكمن الحل بضمانها .

المبحث الثاني: المبعوثون الدوليون لحل الأزمة الليبية تطبيقاً لمبدأ الدبلوماسية الوقائية:

الانتفاضات المختلفة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في أوائل عام 2011، لم تترك سوى عدداً قليلاً من البلدان العربية، فالرحيل المفاجئ للزعيم التونسي زين العابدين ابن علي إلى المنفى في المملكة العربية السعودية يوم 15 جانفي 2011، وتحيي الرئيس المصري حسني مبارك يوم 11 فيفري 2011، تركت المنطقة في إطار التساؤل عن من سيكون عليه الدور القادم.

وبتشجيع من الانتفاضات المحيطة بليبيا أخذ الليبيون ينزلون إلى الشوارع، لأول مرة في بنغازي يوم 15 فيفري 2011، ثم في أيام لاحقة في العديد من المدن، بما في ذلك العاصمة طرابلس حيث تصاعدت الاحتجاجات ضد النظام السياسي، وتحولت الاحتجاجات السلمية في ليبيا (منتصف فيفري 2011) إلى مواجهات دموية بين النظام والثوار، على عدة جبهات ما بين الشرق والغرب، كاشفة الستار عن أسباب أخرى كانت تحت الرماد دفعت الليبيين لاختيار الثورة رغم الثروة، أبرزها الفساد في كافة المناحي والتوزيع غير العادل للثروات، وحالة التخلف الذي تعيش فيه ليبيا رغم ثرائها بالنفط وغياب المعارضة الحقيقية، وانسداد قنوات التواصل، فضلاً عن "القمع الأمني" عبر اللجان الثورية، والذي امتدت أذرع قمعه إلى الخارج لتلاحق كل من يختلفون مع النظام إلى الحد الذي دفع إلى وصف النظام الليبي بأنه نظام قمعي بامتياز داخليا وإرهابي خارجيا¹.

و لدراسة شاملة وأدق لهذا الموضوع سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم مرحلة تمر بها الأزمة الليبية، وهي مرحلة ما بعد النزاع ومشكلة التحول السياسي السلمي في المرحلة الانتقالية والجهود الأممية والدولية لاحتواء الأزمة بالوسائل الدبلوماسية بين الفرقاء لوقف التوتر أو الكبح من حدة التوتر الحاصل في المنطقة، وسنتعرض بعد ذلك لتقييم جهود هذه الوساطة عبر المبعوثين الدوليين ونتائجها وآفاقها.

¹ - د.محمد عاشورمهدي، محاضرة، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، بجامعة القاهرة، تاريخ الإطلاع 29 أبريل 2017، على الساعة 20:30

المطلب الأول : تطورات الأزمة الليبية :

في 17 فيفري اندلعت الاحتجاجات المطالبة برحيل النظام، وانتقلت إلى غرب البلاد وبعد القمع العنيف والدموي لمتظاهرين، تحولت هذه الاحتجاجات إلى انتفاضة مسلحة نتيجة لطريقة تعامل نظام القذافي مع المحتجين¹، فاندلعت اشتباكات بين الجانبين أدت إلى خروج المدن تباعا عن سلطة العقيد "معمر القذافي" وانضمامها إلى الثوار.

وبدأ هذا التداعي بمدن الشرق في ليبيا، إذ انضمت مدن أجدابيا ودرنة وبنغازي والبيضاء وطبرق...، ثم تحول إلى المدن القريبة من العاصمة طرابلس مثل بني الوليد والزنتان ومصراته والزاوية وزوارة، وإلى مدن أخرى فيما بعد².

إن استخدام القوة العسكرية بالأسلحة الثقيلة ضد الثوار في شرق ليبيا، سرع انما أثار انشغال المجموعة الدولية³، وفي مدينة نيويورك، في مجلس الأمن الدولي، كبار الدبلوماسيين الليبيين وهما، الممثل الدائم لليبيا "عبد الرحمن شلقم" نائبه "إبراهيم الدباشي" انشقا عن حكومة القذافي، وأقنعا مجلس الأمن بتمرير قرارا بالإجماع رقم-1970-في 26 فيفري 2011، وكان ذلك قبل يوم واحد من الطلب الملح الذي ساوى فيه "عبد الرحمن شلقم" الزعيم الليبي معمر القذافي مع هتلر وبول بوت، وقبل احتضانه "للدباشي" بدموعه في قاعة المجلس .

ويلاحظ على القرار-1970- أنه أحال الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية ويعد أول إحالة بالإجماع إلى المحكمة الجنائية الدولية من قبل مجلس الأمن، وفرض حظرا على توريد الأسلحة، مع مطالبة الدول بتفتيش الشحنات التي تتحرك عن طريق البحر، ووضع حظرا على سفر أسرة معمر القذافي وكبار الوزراء، كما جمد أصول عائلة القذافي، بالإضافة لدعوته تشكيل لجنة عقوبات تابعة لمجلس الأمن⁴ .

¹ - حافظ عبد العظيم جبر، التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011 رؤية سياسية وتحليلية، مجلة المستنصرات للدراسات العربية والدولية، سنة 2012، ص 110.

² - إستخدمت الذخيرة الحية وراح ضحية لهذه الأحداث ما يقارب 170 محتج في بنغازي والبيضاء وحوالي 1500 جريح، وفي مدة زمنية قصيرة تحولت الإحتجاجات الشعبية في ليبيا إلى حرب مفتوحة بين طرفين يسعى أحدهما للبقاء في السلطة والآخر للإطاحة بمعمر القذافي والنظام الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، وقد تأثرت مدن ليبيا جراء النزاع المسلح، إذ إستعملت قوات النظام سياسة الحصار على المدن التي تعرف إحتجاجات عارمة وتسيطر عليها قوات المعارضة، وبذلك تكون حكومة القذافي قد مارست التعذيب وغيره من الممارسات اللاإنسانية بما يشكل إنتهاك للإلتزامات الليبية بموجب القانون الدولي والإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

³ - أحمد جمعة، مقال، بموقع اليوم السابع على 23.10 الساعة .

⁴ -أنظر القرار رقم 1970 لمجلس الامن الدولي، بتاريخ 26 فبراير 2011 .

كما رحب بقرار مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الصادر في 25 فبراير 2011 والداعي إلى سرعة إرسال لجنة دولية مستقلة للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان في البلاد، والتي وصفها مجلس الأمن بأنها واسعة النطاق وممنهجة ضد السكان المدنيين والتي "قد ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية".

وفي 1 مارس 2011 صوتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع على تعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان.

هذا الإنشغال الدولي بالملف الليبي منذ بدايته، جاء نتيجة لتداعيات هذه الأزمة، التي تعدت التراب الداخلي لمركز الصراع، لتصل بؤر التوتر إلى دول المغرب العربي بل وتعدت ذلك، مما استدعى ليلة 19 من مارس تدخلا فجائيا لحلف شمالا الأطلسي (النااتو) في اللحظات الأخيرة في ساعة متأخرة ذلك اليوم بعملية عسكرية سميت «فجر الأوديسة» لإنقاذ بنغازي من السقوط في أيدي جنود كتائب "القذافي"، وهكذا استمر الهجوم الجوي على ليبيا بواسطة التحالف الدولي، حتى تمكن الثوار من القبض على "معمر القذافي" وإعدامه على الطريقة الشعبية في العشرين من أكتوبر¹ 2011.

منذ بداية الثورة في ليبيا، لم يكن لأي طرف عربي بادرة التنديد بما يقترفه نظام "القذافي"، أما في الغرب فكان الموقف مختلفا وتعالّت الأصوات المستكرة لتصرف النظام وجرائمه، فبدأت تدعو لموقف دولي وتطالب العرب بغطاء للتدخل في الوضع بليبيا، هنا تحركت بعض الدول العربية واتخذت إجراءاتها لتمهد الأمر لعملية عسكرية غربية يقودها تحالف عربي ضد "القذافي" وكتائبه، والذي لم ينتظر طويلا قبل أن يصوت على قرار مجلس الأمن الذي سمح له بالتدخل في ليبيا عسكريا.

توالت بعد ذلك إدانات من قبل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي ومنظمة التعاون الإسلامي، مما تعكس إجماعا حول إراقة الدماء الوشيك في ليبيا، وفي ظل تضخيم خطاب القذافي، وحقيقة أن ليبيا في صلب المصالح الجغرافية والسياسية. منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي دخلا في فترة وجيزة الخط، شأنها في ذلك شأن عدد من الدول التي دخلت على أساس ثنائي .

¹ - د. محمد عاشور مهدي، المرجع السابق .

في 10 مارس 2011، أصبحت فرنسا أول دولة تعترف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي شكله قادة الثوار في بنغازي يوم 27 فبراير 2011، باعتباره الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي.

ولكن مفتاح التحفيز على الإجماع في مجلس الأمن هو ذلك السيل من البيانات من جميع المنظمات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

وكانت الجامعة العربية قد أوقفت عضوية ليبيا في الجامعة في يوم 22 فبراير 2011، وهو عمل غير مسبوق للمنظمة.

و في 7 مارس 2011، طلب مجلس التعاون الخليجي من مجلس الأمن فرض منطقة حظر جوي فوق ليبيا، وفي 8 مارس 2011، أعلن الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي دعم منظمته لمنطقة حظر الطيران¹.

في 12 مارس 2011، أصدرت جامعة الدول العربية القرار رقم 7360- بعد أن ضغطت كل من قطر والمملكة العربية السعودية لإصداره، لدعوة مجلس الأمن الدولي إلى إنشاء منطقة حظر الطيران وإنشاء مناطق آمنة لحماية المدنيين الليبيين، والتعاون ودعم المجلس الوطني الانتقالي الذي أنشئ مؤخرا في بنغازي، حيث إن " السلطات الليبية قد فقدت شرعيتها بسبب أفعالها"².

سقط نظام القذافي في العشرين من شهر أكتوبر عام 2011، عقب مقتله على أيدي مجموعة من الثوار في مدينة سرت مسقط رأس القذافي، التي احتلها بها في أيامه الأخيرة، لتعلن بعدها السلطة الانتقالية في الثالث والعشرين من الشهر ذاته تحرير البلاد ودخولها عهد جديد من الحرية والديمقراطية التي يطمح إليها الشعب الليبي، لتدخل ليبيا بعدها في دوامة الصراعات بين أطراف سياسية وأخرى عسكرية أثرت حمل السلاح واتخذته سبيلا في فرض سطوتها وتسعى كل منهما لإضفاء الشرعية على نفسها وتقوم على أسس قبلية للضفر بالحكم والسطو على السلطة .

¹ - بيتر بارتو، ترجمة د- إدريس محمد علي قناوي تحول ليبيا السياسي : تحديات الوساطة : تاريخ النشر في 30 نوفمبر 2016، تاريخ الاطلاع 2017-05-02 على الساعة 20.30 <http://www.altareekh.com/article/view/8738>

² - أنظر القرار رقم 7360، الصادر عن جامعة الدول العربية، بتاريخ 12 مارس 2011، بشأن تداعيات الأحداث الجارية في ليبيا، والموقف العربي إزاءها .

المطلب الثاني: دور المبعوثين الدوليين في حل الأزمة الليبية:

منذ سقوط نظام العقيد القذافي أصبحت الدولة الليبية عاجزة عن فرض إرادتها وسيطرتها على مؤسساتها وعن حماية أراضيها فقد أفرز الانقسام والصراع السياسي كيانات تحولت إلى ميليشيات وكتائب دينية وجهوية وقبلية متناحرة تتقاتل بضراوة تريد كل منها أن تفوز بقطعة من الأراضي الليبية غير مكتثرين بأى مصلحة وطنية أو مقدرات البلاد مستثمرة الانفلات الأمنى فى إثارة أعمال العنف لتحقيق أهدافها.

وفى ظل هذا الواقع المتردى أصبح ما يدور على الساحة الليبية يشكل تحدياً أمنياً حقيقياً ليس لأمن المنطقة فحسب بل تعداه ليشكل تهديداً واضحاً للسلام والأمن الدوليين. أدى لتكافل المجتمع الدولي لإحتواء الأزمة فيها، لذلك كانت هنالك محاولات جادة من عدة أطراف فاعلة، ولعل أهمها كان عن طريق إفاد العديد من المبعوثين الدوليين سعياً لإيجاد مخرج سريع لهذه الأزمة.

أولاً : المبعوث الخاص للأمم المتحدة لليبيا(عبد الإله الخطيب):

وافق عبد الإله الخطيب¹، لأول مرة على دعوة الأمين العام للأمم المتحدة في 3 مارس 2011، ليصبح مبعوثاً خاصاً للأمم المتحدة في ليبيا، وقد قبل المنصب لمدة سنة وتم تعيينه رسمياً في 7 مارس 2011، بعد اتصال هاتفي بين الأمين العام ووزير الخارجية الليبي، موسى كوسا .

كان عبد الإله الخطيب يعلم أن المهمة ستكون صعبة، ولكنه تحدّ يستحق تلك الجهود لأنه شعر أن الأحداث في ليبيا ستؤثر على مسار الربيع العربي وعلى مطالب الإصلاح التي يدعمها في المنطقة، وفي الوقت نفسه، رأى أن ليبيا، مثل سوريا اليوم، تعد واحدة من تلك الصراعات التي سيكون التوفيق فيها بين الجانبين صعباً. وكانت التوقعات في مقر الأمم المتحدة في نيويورك بأن نجاح مسار الوساطة سيكون منخفضاً جداً، وكان يعتقد أن معمر القذافي لن يخلع بسرعة وأن ذلك سيتقرر في ساحة المعركة.

¹ - عبد الإله محمد الشيخ عبد الحميد الخطيب (1953) سياسي أردني، عمل وزيراً للخارجية (1998-2002)، وفي 26 ماير 2009، عُين رئيساً للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وفي 7 مارس 2011، عينه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، مبعوثاً خاصاً له إلى ليبيا، بمناسبة أحداث الثورة الليبية، وذلك لإجراء مشاورات عاجلة مع حكومة طرابلس التي تواجه حملة تطالب بتنحيها تصدت لها بحملة قمع دموية استنكرها بها المجتمع الدولي.

كان "عبدالإله الخطيب" وزير الخارجية الأردني الأسبق ذو سمعة طيبة ونزاهة في العمل الجاد، وكان لديه خبرة سابقة مع الأمم المتحدة، بعد أن مثل الأردن في مختلف لجان الجمعية العامة منذ عام 1982 والأهم من ذلك، كان لديه فهم عميق للمنطقة وبطبيعة الحال، يتحدث العربية.

تولى دور مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة عندما صدر قرار مجلس الأمن رقم 1970 الذي حدد "قواعد اللعبة" من حيث العقوبات وإحالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية .

إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية في الحالة الليبية في وقت مبكر جعل دور الوساطة لدى الخطيب أكثر صعوبة، فصدور أمر اعتقال القذافي، سوف يزيد في عدم رغبته في التخلي عن السلطة، وجعل احتمالات انتقال التفاوض الذي يقود إلى خروجه من السلطة أكثر صعوبة.

وبمجرد أن أصدرت المحكمة الجنائية الدولية في الواقع أمرا في 27 جوان 2011 بالقبض على القذافي وابنه سيف الإسلام، ورئيس المخابرات العسكرية "عبد الله السنوسي" أصبح النظام أقل مرونة .

وطالب المبعوث الدولي "عبد الإله الخطيب" "بالوقف الفوري لأعمال العنف"، ودعا إلى اتخاذ "خطوات لتحقيق المطالب المشروعة للسكان - بالرغم من أنه من غير الواضح من الذي سيمثل مطالب الشعب الليبي .

1-الخطوات الأولى لمساعي الخطيب:

باعتبار عبدالإله الخطيب المحاور الرئيسي للأمم المتحدة مع النظام الليبي، ذهب إلى طرابلس لأول مرة للاجتماع مع حكومة القذافي في 13 مارس 2011، بعد أيام فقط على تعيينه، وبعد يوم من قرار الجامعة العربية، ترأس الخطيب وفد كبير للأمم المتحدة شمل كبار الموظفين في إدارة الشؤون السياسية، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والمنسق المقيم للأمم المتحدة في طرابلس، وكان القصد من الوفد الكبير ليس فقط للتعبير عن خطورة دخول الأمم المتحدة، ولكن أيضا للتفاوض ووصول المساعدات الإنسانية لوكالات الأمم المتحدة المختلفة حتى يمكن التأكد من الحجم الحقيقي للأزمة ومعالجتها¹.

¹ - بيتر بارتو ترجمة د: إدريس محمد علي قفنا ويتحول ليبيا السياسي تحديات الوساطة، نفس المرجع السابق .

التقى عبدالإله الخطيب وزير الشؤون الخارجية موسى كوسا الذي انشق في 30 مارس في لندن مع آخرين، لمناقشة وقف إطلاق النار ووضع حد للعنف على النحو المطلوب في القرار -1970-، وفي اليوم الثاني من الزيارة، طلب القذافي مقابلة الخطيب لوحده، لكن الخطيب قال إنه سيلتقي معه بشرط حضور اثنين من الوفد المرافق له. الاجتماع لم يحدث في أي وقت بعد، ولم يسمح للخطيب الاجتماع على الإطلاق "بالقائد" وضاعت الفرصة الثانية للاجتماع بسبب القصف المكثف لحلف شمال الأطلسي حول طرابلس في 7 جوان 2011 .

في هذا الوقت، كان عبدالإله الخطيب يتعامل مع السيناريو الشائع للوساطة، مع حكومة دولة عضو في الأمم المتحدة كانت قد تعاملت بعنف ضد انتفاضة داخلية، وركزت الوساطة على تحقيق وقف إطلاق النار ومنع التصعيد إلى حرب أهلية، وكان عبدالإله الخطيب قد أخبر موسى كوسا أنه في مصلحة الحكومة الامتثال للقرار -1970-، وإلا مزيدا من الضغوط التي ستأتي .

2- صدور قرار مجلس الامن رقم (1973) :

وبالفعل فيما تجمعت أرتال من قوات القذافي في بنغازي يوم 17 مارس 2011 أصدر مجلس الأمن القرار¹ -1973- الذي أعطى السلطة للدول الأعضاء، بالعمل على الصعيد الوطني أو من خلال المنظمات الإقليمية، إلى "اتخاذ جميع التدابير الضرورية" لحماية المدنيين والمناطق الآهلة بالسكان تحت تهديد الهجوم "بما في ذلك إنشاء" منطقة حظر الطيران².

كان دور عبدالإله الخطيب إلى جانب الاتحاد الأفريقي يتمثل في إيجاد "حل للأزمة يستجيب للمطالب المشروعة للشعب الليبي"، للحصول على قرار عبر تأمين تصويت جنوب أفريقيا، فإن مجلس الأمن أيد جهود الوساطة الموازية من قبل عبدالإله الخطيب والاتحاد الأفريقي، ولكن كيف يمكنها أن تغير الحوافز لتحقيق حل بوساطة يقوم على إما قبول القذافي أو المجلس الانتقالي.

¹ - أنظر القرار رقم 1973 لمجلس الامن بتاريخ، 2011/03/17 (S/RES/1973/2011) .

² - الفقرة الخامسة من القرار أشارت لجامعة الدول العربية فقط و "دورها المهم في الأمور المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين في المنطقة " واضعا في الاعتبار الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، وطالبا فقط الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وليس تلك التابعة للاتحاد الأفريقي، التعاون مع الدول الأخرى في حماية المدنيين، وكان واضحا : أن الاتحاد الأفريقي يعتبر خارج الإطار وكانت جامعة الدول العربية في داخله، وذلك من باب المجاملة للإجراءات والبيانات السابقة التي قدمتها الجامعة للأعضاء الدائمين الغربيين الثلاثة في مجلس الأمن وأعطتها الغطاء للتصرف .

3-محاولات المبعوث الدولي لتأمين وقف إطلاق النار :

عندما عاد الخطيب إلى طرابلس يوم 30 مارس 2011، كان يبدو أن الحكومة الليبية قد أدركت خطورة الوضع، وكانت أكثر استعدادا لمناقشة وقف إطلاق النار، والتقى رئيس الوزراء البغدادي المحمودي، والقائم بأعمال وزير الخارجية عبد العاطي العبيدي الذي زار في وقت لاحق أنقرة مبعوثا خاصا للقذافي، وجمعة إبراهيم، الأمين العام للشؤون الأفريقية، وقال رئيس الوزراء إن الحكومة قبلت خارطة الطريق المعروضة في 25 مارس 2011 من قبل الاتحاد الأفريقي، ولكن أيضا أخذت على محمل الجد الحاجة للانتقال السياسي الحقيقي الذي قدمه الخطيب لأول مرة، لكن عندما سافر الخطيب إلى بنغازي، قال إنه تلقى تقارير صحفية نقلا عن رئيس الوزراء المحمودي أن النظام لا يدعم الانتقال السياسي¹.

في 1 أبريل 2011، التقى عبدالإله الخطيب في بنغازي مع مصطفى عبد الجليل رئيس المجلس الوطني الانتقالي الذي وافق على وقف إطلاق النار، ولكن على أساس أن يتنحى القذافي أولا .

في منتصف أبريل 2011، عاد عبدالإله الخطيب مرة أخرى إلى طرابلس واستمرت المناقشات مع المحمودي والعبيدي عن كيفية تحقيق وقف إطلاق النار مع انتقال سياسي حقيقي، اتفق مسؤولون حكوميون أن الأمم المتحدة يجب أن تتسق آلية مراقبة دولية لتنفيذ وقف إطلاق النار، بالتعاون الوثيق مع الاتحاد الأفريقي، ولكن كانت مترددة في تبني التحول السياسي .

وكان عبدالإله الخطيب في مناقشات جيدة مع رئيس الوزراء ووزير الخارجية في طرابلس بشأن الانتقال السياسي المحتمل، إلا أنها لا يمكن أن تقبل أو تتفاوض على رحيل القذافي، ولتقريب الهوة بين طرابلس وبنغازي، اقترح عبدالإله الخطيب بتحفظ في نهاية ماي 2011 على آلية انتقالية لاقتسام السلطة بين كل جانب من شأنها أن يقدم كل جانب شخصين والاتفاق بشكل جماعي على رئيس محايد أو رئيس مؤقت، سيتم تمكين هذه

¹ - بيتر بارتو ترجمة، د: إدريس محمد علي قفناوي، تحول ليبيا السياسي تحديات الوساطة : تاريخ النشر في 30 نوفمبر 2016، تاريخ الاطلاع 2017-05-02 الساعة 20.30 <http://www.altareekh.com/article/view/8738>

الهيئة لإدارة المرحلة الانتقالية السياسية والإشراف على تشكيل حكومة مؤقتة ومصادقية وقف شامل لإطلاق النار¹.

و كانت الفكرة عقيمة النقاش فيما يتعلق بمغادرة القذافي وعائلته أو بقاؤه وحصول كل من طرابلس وبنغازي علي فرصة متقدمة في النقاش حول عملية الانتقال السياسي.

4- المؤسسة الليبية ومواقفها من وساطة المبعوث الدولي عبد الإله الخطيب :

كان المجلس الوطني الانتقالي في بنغازي ثابت طوال فترة الصراع، وأن أي مفاوضات مع طرابلس ينبغي أن تعالج أولا وقبل كل شيء مسألة رحيل القذافي، من وجهة نظره، " المطالب المشروعة للشعب الليبي "في القرار -1973- يعني إبعاد القذافي وكان هذا أساس أي تفاوض.

يعتقد أعضاء المجلس الوطني الانتقالي أنه إذا بقي القذافي في ليبيا، فإنه من شأنه أن يؤثر على العملية ويخدع الجميع، والعامل المشترك الآخر على نطاق واسع هو الخوف من الرجل وعائلته والغضب الجماعي للجماهير من ردة فعل القذافي علي الانتفاضة. اضطرت قيادة المجلس الوطني الانتقالي أيضا لاعتبار وجهات النظر القوية بين المقاتلين الثوار بأن التحدث إلى النظام يعتبر عملا من أعمال الخيانة بالنسبة لأولئك على خط الجبهة.

ورأى بعض أعضاء المجلس الوطني الانتقالي أن المحادثات المباشرة مع النظام من شأنها أيضا أن تقوض شرعية المجلس فينظر السكان. أراد الآخرون استكشاف أي مقترحات لوقف إراقة الدماء بالحوار مع النظام وبدقة.

في مطلع جوان 2011، قال رئيس المجلس الوطني الانتقالي عبد الجليل لعبد الإله الخطيب أن القذافي يمكن أن يبقى في ليبيا ولكن تحت إشراف دولي، وربما من قبل الأمم المتحدة، ومع ذلك فإن القذافي لم يستجب، وفي جويلية 2011، سحب عبد الجليل العرض إلا أنه بعث بالمقترح مرة أخرى بعد بضعة أسابيع بالرغم من بعض الاحتجاجات الشعبية ضد هذه الفكرة.

بيان مجموعة الاتصال في 15 جويلية 2011، بعث الروح في خارطة الطريق للمجلس الوطني الانتقالي، التي قدمها محمود جبريل في الاجتماع الثاني لمجموعة

¹ - بيتر بارتو ترجمة، د: إدريس محمد علي قفناوي، نفس المرجع السابق .

الاتصال في 5 ماي 2011 في روما¹، والتي دعا فيها إلى إدراج التكنوقراط وكبار الضباط من " النظام القديم " للمشاركة في الحكومة المؤقتة، ولكن خارطة الطريق ذاتها قد رفضت رفضا قاطعا من قبل التيارات الإسلامية والسكان على نطاق أوسع في بنغازي وعلى أي حال، كان المجلس الوطني الانتقالي في مرحلة تفاوض داخلية وتسلسل انتقالي جديد عندما اجتمع فريق الاتصال في اسطنبول .

جوهريا، كانت السلطة التشريعية للمجلس الوطني الانتقالي التي قادها مصطفى عبد الجليل رفضت صيغة 15 جويلية 2011 المقدمة من مجموعة الاتصال لتسوية الصراع ومسار الوساطة، وفضلت الإعلان الدستوري الخاص في 3 أوت 2011 في لقاءاته الأخيرة مع المجلس الوطني الانتقالي وعدد من كبار المسؤولين في النظام عبدالإله الخطيب وجد كلا الجانبين متزمنا بشكل متزايد وبالتالي مسار الوساطة أصبح فاشلا .

ثانيا : المبعوث الدولي إيان مارتن وبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا :

بدأ المجلس الوطني الانتقالي ينظر إلى الأمم المتحدة لتلعب دورا رئيسيا في الانتقال السياسي الوشيك في ليبيا.

فبالإضافة إلى عبدالإله الخطيب، كان الأمين العام للأمم المتحدة قد عين مستشارا خاصا له، لتنسيق وتخطيط مرحلة ما بعد الصراع لمنظومة الأمم المتحدة في ليبيا يوم 26 أفريل 2011 نوقش دور إيان مارتن² لأول مرة في اجتماع مجموعة الاتصال في لندن يوم 29 مارس 2011، و ذلك يعني أن الأمم المتحدة كانت أكثر استعدادا للمرحلة الانتقالية من المعتاد .

¹ - تشكلت مجموعة الاتصال بعد مؤتمر لندن حول ليبيا في مارس عام 2011، وضمَّ المؤتمر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، وعددًا من المبعوثين رفيعي المستوى من جامعة الدول العربية والدول الأوروبية، ووزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، وممثلين من حلف الناتو، وكان قد سبق عقد مباحثات مع قادة المجلس الوطني الانتقالي، مثل محمود جبريل، لكنهم لم يحضروا المؤتمر، عُقدت الاجتماعات الثلاثة الأولى لهذه المجموعة في الدوحة، وروما وأبو ظبي وفي الاجتماع الرابع، الذي عُقد في إسطنبول في يوليو عام 2011، وحضرته وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، أعلنت مجموعة الاتصال اتفاق المشاركين فيها على التعامل مع المجلس الوطني الانتقالي الليبي، وهو التحالف الرئيسي للقوات المقاومة للقدافي، باعتباره "السلطة الحاكمة الشرعية في ليبيا"، وكان من المزمع عقد الاجتماع الخامس في نيويورك في شهر سبتمبر، لكن الأحداث في طرابلس أجبرت أعضاء مجموعة الاتصال على الاجتماع مرة أخرى في إسطنبول اجتماعًا فوق العادة يوم 25 أغسطس لوضع خارطة طريق لبناء "ليبيا الجديدة"

أشادت مجموعة الاتصال بشأن ليبيا بالتقدم الذي أحرزه الشعب الليبي، والمجلس الوطني الانتقالي، وقوات الناتو. وشددت على أهمية الدعم المتواصل من كافة الكيانات لبناء ليبيا حرة ديمقراطية

² - إيان مارتن (مسؤول بالأمم المتحدة) ، والناشط الإنجليزي في مجال حقوق الإنسان ومسؤول بالأمم المتحدة.

وشعر إيان مارتن بوجود تقسيم واضح للمسؤولية مع الخطيب وأن ذلك كان نهج نموذجي وجيد، فإذا كانت الوساطة قد تطورت في شكل مفاوضات مفصلة على التحول السياسي، فبالتالي كل الأدوار قد حانت معا، عندما سقطت طرابلس، وافق إيان مارتن على بدء وجود الأمم المتحدة في ليبيا لكنه أوضح أنه سيبقى خارجا لفترة محدودة، معتبرا أن المهمة تتطلب متحدثا بالعربية.

وفيما يتعلق بالمجلس الوطني الانتقالي، كان على الأمم المتحدة أن اتخذت خطأ دقيقا بالنسبة للمجلس الوطني الانتقالي باعتباره محاورا، وليس المحاور الوحيد، وهذا يعني أن الليبيين الآخرين في حاجة أيضا إلى التشاور حول دعم الأمم المتحدة لعملية الانتقال الأمم المتحدة كانت غير قادرة على التخطيط بشكل حصري مع المجلس الوطني الانتقالي.

عندما سقطت طرابلس في أوت 2011، كان إيان مارتن قد أكمل عملية تخطيط وتقويم مسبقة داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك العديد من المستلزمات للمجلس الوطني الانتقالي، الذي طلب دعم الأمم المتحدة في الانتخابات، إصلاحات الشرطة والعدالة الانتقالية وحقوق الإنسان، دعم هذه القطاعات تم بالاتفاق المتبادل، وأكد عليه قبل وعند وصول إيان مارتن إلي طرابلس في أوائل سبتمبر 2011 .

ثالثا : مساعي طارق متري في حل الأزمة الليبية :

في أكتوبر 2012، تم استبدال إيان مارتن بطارق متري، وهو أكاديمي متميز من لبنان والذي كانت له تجربة حكومية على المستوى الوزاري، طارق متري¹ انخرط في العملية الانتقالية، وفي أوائل عام 2013، دعا إلى "حوار وطني شامل" يسمح "لمختلف الجهات الفاعلة، سواء كانت سياسية أو مجتمعية أو من منظمات المجتمع المدني، لبناء توافق في الآراء بشأن توجيه المبادئ والأولويات "حتى يتم اعتماد دستور جديد .

ومع ذلك، طوال العام 2013 تفاقم الوضع بشكل أكثر، ولعل التطور الأكثر حيرة كان قانون العزل السياسي² الذي قام بتمريره المؤتمر الوطني في ماي 2013 بالتحالف بين الإخوان المسلمين، وممثلين من مصراتة، وبعض الأعضاء المستقلين .

¹ - التعريف بطارق متري: ولد طارق متري قبل 57 عاما: ليس بطرابلس عاصمة ليبيا، إنما بمدينة طرابلس الكبيرة الواقعة في شمال لبنان، والتي تقطنها أقلية مسيحية. ولهذا الأب لطفين، المنحدر من الطائفة الأرثوذكسية، حياة مهنية أكاديمية طويلة في لبنان وفي الخارج أيضا. وقد أمضى أكثر من خمسة عشر عاما خارج وطنه الأم، لا سيما في جنيف حيث قاد بين العامين 1991 و2005 برنامج الحوار بين الأديان في مجلس الكنائس العالمي .

² - قانون العزل السياسي بليبيا: القانون يمنع اعتلاء "مناصب عليا في المستقبل" لمدة عشر سنوات لأي شخص شغل منصبا في رئاسة الوزراء، وزير، الحرس الثوري، سفير، عميد الجامعة، رئيس قسم في الجامعة، رئيس المجلس المحلي

البعثة واجهت أول قضية وهي فحص المرشحين لانتخابات المؤتمر الوطني، 2012 وكان القانون يمثل تحديا مباشرا لتحالف القوى الوطنية بقيادة محمود جبريل وغيره من القادة الثوريين، ويمكن أن ينظر إليه علي أنه كجزء من صراع أوسع للسيطرة على البيروقراطية .

رمى القانون، المصالحة خارج الباب وأقصى أكثر من نصف مليون من الليبيين الذين فروا إلى البلدان المجاورة والذين كانوا من غير الواضح أن يتمكنوا من العودة إلى بلادهم.

ويمكن القول أنه مهد الطريق لتكرار وتصاعد الأزمات خلال العامين 2013- 2014 بما في ذلك محاولات اللواء "خليفة حفتر" لتولي المرحلة الانتقالية في ضوء اعتداءات الجماعات المتنافسة والإسلامية في بنغازي وطرابلس.

في هذه الأثناء، في سياق الصراع الدائر بين الفصائل الليبية المختلفة داخل الحكومة وخارجها، فإن الولايات المتحدة الأميركية، المملكة المتحدة، فرنسا، إيطاليا، الإمارات العربية المتحدة، والاتحاد الأفريقي، وجامعة الدول العربية عينت لديها مبعوثين في ليبيا في محاولة لإنقاذ التحول السياسي .

الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة لبدء عملية الحوار الوطني قبل انتخابات جوان 2012 وجهت لها انتقادات لاذعة، واتهمت الأمم المتحدة بالانحياز من قبل بعض الفصائل الليبية¹ .

إن طارق متري نظر إلى الصراع الدائر في ليبيا بمنطق "الحزمة الكاملة" التي تعالج مختلف قضاياها السياسية والاقتصادية، وهو ما تجلّى في مبادرته للحوار في جويلية 2014، على أن تلك المبادرة تعرضت للتعثر لا سيما حساسيتها للتوقيت، و خاصة أنها جاءت بعد إطلاق خليفة حفتر عملية الكرامة في ماي 2014، و في هذه الظروف تعرض متري لإتهامات بإنحيازه للإسلاميين وأنه كان يسعى لإنقاذهم بمبادرته للحوار.

عضو في مؤسسة الكتاب الأخضر، رئيس هيئة الأمن، عضو الجيش، عضو الشرطة، رئيس اتحاد الطلاب، رئيس محكمة خاصة، رئيس جهاز في إعلام القذافي، وأي أحد من الذين عارضوا ثورة 17 فبراير .
¹ - خالد حنفي علي، مقالة، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية الصراعات، المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، بدون تاريخ.

رابعاً : مساعي المبعوث الأممي برناردينو ليون في حل الأزمة الليبية :

تم تعيين الإسباني برناردينو ليون¹ المبعوث الأوروبي الخاص إلى ليبيا رئيساً جديداً لبعثة الأمم المتحدة في ليبيا خلفاً للبناني طارق متري، وكان متري قد تعرض لانتقادات عدة خلال مهمته في ليبيا في الآونة الأخيرة لمهمته، وإخفاقه في بلورة توافق بين الفصائل الليبية المتناحرة واتهامه بالانحياز لبعض الأطراف الرافضة للاستحقاقات الدستورية في البلاد .

كانت بؤادر الحل في الأزمة الليبية تكمن في تفعيل الحل السياسي في ليبيا من خلال تطبيق خطة المبعوث الدولي للبيبا برناردينو ليون، وتنفيذ اتفاق الصخيرات في أسرع وقت " .

في 11 جويلية 2015، اجتمع الفرقاء الليبيون في جلسة للحوار الليبي برعاية المبعوث الدولي للأمم المتحدة برناردينو ليون، لينتهي الاجتماع بالاتفاق وقع عليه المشاركون بالأحرف الأولى، على تشكيل حكومة وحدة وطنية توافقية، واعتبار برلمان طبرق الهيئة التشريعية، وتأسيس مجلس أعلى للدولة، ووقع المشاركون على مسودة الاتفاق الرابعة المعدلة التي اقترحتها الأمم المتحدة لحل الأزمة الليبية، في غياب المؤتمر الوطني العام بعد أشهر من المفاوضات².

جرى حفل التوقيع في مدينة الصخيرات المغربية، بحضور وفد مجلس النواب الليبي المنحل بطبرق ووفد يمثل النواب المقاطعين لجلساته، وآخر يمثل المستقلين، وممثلون عن عدد من البلديات منها مصراتة وطرابلس، وحضره المبعوث الأممي إلى ليبيا برناردينو ليون، إضافة إلى وزير خارجية المغرب صلاح الدين مزور، كما حضره السفراء والمبعوثون الخاصون إلى ليبيا، إضافة إلى ممثل الاتحاد الأوروبي بليبيا ونصت خطة المبعوث الدولي أو اتفاق الصخيرات أيضاً على تشكيل عدد من المؤسسات هي حكومة

¹ - برناردينو ليون بالإسبانية (Bernardino León) هو دبلوماسي وسياسي إسباني، شغل منصب الممثل الخاص ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، خلفاً لطارق متري، من أوت 2014 إلى نوفمبر 2015، وقيل تعيينه في هذا المنصب من قبل الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، شغل منصب الممثل الخاص للاتحاد الأوروبي لجنوب البحر الأبيض المتوسط (EUSR) .

ليون هو الأمين العام السابق في مكتب رئيس الوزراء الإسباني، وعمل أيضاً كوزير الدولة الإسباني للشؤون الخارجية بصورة رئيسية كرس حياته الدبلوماسية في العالم العربي حيث كانت جهوده تتركز في المفاوضات في عملية السلام .

² - ما هي خطة برناردينو ليون واتفاق "الصخيرات" الذي تدعمه مصر في ليبيا؟

الأربعاء 19-08-2015 AM 05:29 كته: ميسر ياسين- تاريخ الإطلاع يوم 2017/04/28 على الساعة 15.30

<http://www.elwatannews.com/news/details/789013>

الفصل الثاني: المبعوثون الدوليون لحل الأزميتين السورية والليبية إحلالا للسلام والأمن الدوليين.

وطنية يرأسها رئيس، ومجلس رئاسي من رئيس ونائبين، ومجلس نواب، ومجلس أعلى للدولة كمؤسسة أساسية على صعيد الحوكمة في الدولة، وهيئة صياغة الدستور، والاتفاق على آلية للتعاون بين هذه المؤسسات لتحقيق التوافق، ومجلس أمن قومي، ومجلس بلديات وكان الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا برناردينو ليون دعا «المؤتمر الوطني العام الليبي» إلى الإسراع في التوصل إلى حل لمسألة اعتراضه على مسودة الاتفاق وموقفه من جلسات الحوار لتوقيع وثيقة الحوار السياسي بحلول العشرين من شهر سبتمبر الجاري .

وطالب المؤتمر الوطني العام الليبي بإدخال تعديلات على اتفاق السلام والمصالحة الذي تم التوصل إليه في 11 جويلية 2015، والذي وقعته الأطراف الأخرى فيما رفض هو (المؤتمر) التوقيع عليه.

دعا مبعوث الأمم المتحدة إلى ليبيا من وصفها بـ"الفصائل المتناحرة" هناك إلى وقف محاولاتها لإعاقة خطة اقتسام السلطة، والتي تهدف إلى إنهاء أزمة سياسية طويلة في البلد¹.

خامسا : مساعي المبعوث الأممي مارتن كوبلر في حل الأزمة الليبية :

عين الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون الدبلوماسي الألماني مارتن كوبلر² مبعوثا امميا جديدا الى ليبيا خلفا لبرناردينو ليون الذي فشل في اقناع اطراف النزاع في هذا البلد بالتوصل الى اتفاق سلام دائم .

وابلغ بان مجلس الامن بهذا التعيين في رسالة ارسلها الى مجلس الامن، وخلف كوبلر المبعوث الأممي الحالي إلى ليبيا برناردينو ليون الذي كان اعلن في مطلع اكتوبر 2015 انه تمكن من انتزاع اتفاق بين اطراف النزاع الليبي على مقترح لتشكيل حكومة وفاق وطني تقود مرحلة انتقالية لمدة عامين .

لكن هذا المقترح رفضه برلمان طرابلس (غرب) المدعوم من ميليشيات اسلامية وكذلك ايضا برلمان طبرق (شرق) المعترف به دوليا .

¹ - ما هي خطة برناردينو ليون واتفاق "الصخيرات" الذي تدعمه مصر في ليبيا؟ المرجع السابق .

² - مارتن كوبلر (62 عاما) كان سفيراً لألمانيا في كل من العراق ومصر وهو يرأس منذ عامين بعثة الأمم المتحدة في الكونغو، وهذا الدبلوماسي الذي عمل لدى وزير الخارجية الألماني الأسبق يوشكا فيشر انضم إلى الأمم المتحدة في 2010 بصفة مساعد المبعوث الأممي إلى أفغانستان، قبل أن يعين مبعوثاً خاصاً إلى العراق بين عامين 2011 و2013 .

حيث كانت الامم المتحدة تتطلع الى تشكيل حكومة وحدة وطنية في ليبيا ترسخ لقيام دولة مؤسسات قادرة على ارساء الاستقرار ومكافحة الهجرة غير الشرعية ومحاربة الجماعات المتطرفة التي وجدت في الفوضى الليبية موطئ قدم لها، ومن بينها تنظيم الدولة الاسلامية الذي يسيطر على سرت (450 كلم غرب طرابلس)¹.

وأما عن خطة مبعوث الأمم المتحدة للدعم لدى ليبيا "مارتن كوبلر" فقد كان يرى أنه ليس لدى الأمم المتحدة "خطة أ أو ب" إزاء الأوضاع في ليبيا، وأن هناك خطة وحيدة تتمثل في موافقة مجلس النواب على حكومة الوفاق .

وأضاف كوبلر، أن البرلمان الليبي عليه أن يصوت على الحكومة، قائلاً "من ليسوا موجودين سندعوهم للالتحاق بالركب ولا بديل آخر عن ذلك"².

وأوضح كوبلر أن غالبية الليبيين تدعم حكومة الوفاق الوطني، وأكد أن المجلس الرئاسي يمكنه تنظيم مسألة انتقال السلطة في طرابلس وقد أجرى عدة مشاورات ومباحثات مع جهات فاعلة داخلية وإقليمية وأوروبية ودولية .

وفي لقاء جمع بين وزير الخارجية التونسي "خميس الجهنياوي" والمبعوث الأممي في ليبيا مارتن كوبلر في 13 فيفري 2017 بمقر الوزارة في العاصمة تونس إستعرض فيه الطرفان أهم مستجدات الملف الليبي والمساعي الهادفة إلى التوصل إلى تسوية شاملة للأزمة في ليبيا.

قدم فيها الوزير المبادرة التونسية والمساعي التي تبذلها تونس، بالتنسيق مع دول الجوار الليبي، لدفع مسار التسوية السياسية وحث الأشقاء الليبيين بمختلف انتماءاتهم وتوجهاتهم على التوصل إلى حل سياسي توافقي يحفظ وحدة ليبيا الترابية ويعيد إليها الأمن والاستقرار .

وكان المبعوث الأممي مارتن كوبلر شدد على "أهمية دور الأمم المتحدة ودول الجوار الليبي والإتحاد الأوروبي وغيرها من القوى الإقليمية والدولية في الدفع باتجاه مصالحة ليبية شاملة تحفظ وحدة هذا البلد الشقيق وتمكن من التصدي للمخاطر التي تهدد المنطقة بأسرها وأبرزها ظواهر الإرهاب والجريمة المنظمة" .

¹ - مبعوث أممي جديد إلى ليبيا بعد فشل برناردينو ليون في التوصل إلى اتفاق سلام ، كتب يوم الخميس 29 أكتوبر 2015 م على الساعة 0:30، تاريخ الإطلاع 02 أفريل 2017 س15:00

<https://www.febrayer.com/270050.html>

² - مارتن كوبلر: ليس لدينا خطط بديلة إزاء الأوضاع في ليبيا، الصباح نيوز، نشر في الصباح نيوز يوم 15-04-2016 تاريخ الإطلاع 03.أفريل 2017 س15:30

<http://www.turess.com/assabahnews>

مستعرضا في ذلك الجهود التي تبذلها منظمة الأمم المتحدة لحلحلة الأزمة الليبية واللقاءات التي يجريها مع مختلف الأطراف ذات العلاقة بالملف الليبي لبحث سبل التوصل إلى توافق ليبي يمكن من تنفيذ اتفاق الصخيرات، منوها بالمبادرة التونسية الهادفة إلى تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين ودفعهم باتجاه إيجاد حل توافقي، ومعبرا عن تفاؤله بالنتائج التي ستفضي إليها، في ضوء المؤشرات والبيانات الإيجابية التي تمخضت عنها المشاورات والاتصالات المكثفة الجارية مع دول الجوار¹.

ودعا كوبلر، إلى الإسراع في تفعيل قوات الشرطة والأمن لحماية الليبيين من الجريمة والفلتان الأمني، معربا في الوقت نفسه عن دعمه الكامل للمجلس الرئاسي باعتباره السلطة التنفيذية الشرعية الوحيدة في ليبيا، مطالبًا ببذل المزيد من الجهود نحو تنفيذ الاتفاق السياسي الليبي بناء على ما جاء في قرارات مجلس الأمن الخاصة بليبيا .
وشدد على أن الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ملتزمان بمساعدة الشعب الليبي على إيجاد حلول لخلافاته ودعم جميع المساعي الليبية الهادفة إلى ضمان الوحدة والاستقرار والسلام .

أعلن موفد الأمم المتحدة إلى ليبيا مارتن كوبلر أن مفاوضات تفعيل حكومة الوفاق الوطني في ليبيا قد تؤدي إلى نتيجة قريبا، خصوصا بالنسبة لقوات المشير خليفة حفتر شرق البلاد .

اقترح مارتن كوبلر في اجتماع بالقاهرة والذي حضره ممثلون عن الخارجية المصرية والإماراتية وممثلون عن برلمان طبرق، أن يتم اختيار خمسة عشر شخصية تمثل أقاليم ليبيا الثلاثة موزعة بين مجلس النواب وبين الأطراف الفاعلة، على أن يخول لهذه الشخصيات اختيار رئيس ونائبين وإلغاء المادة الثامنة من الاتفاق السياسي وذلك في محاولة يائسة منه للوصول إلى حل ينقذه من الورطة التي تردى فيها .

إن ما أتاحه كوبلر يدل على حجم التخطي الذي بلغته الأمم المتحدة لأن إلغاء المادة الثامنة من الاتفاق يعني تفجيرها بالكامل، فكل شيء يمكن الوصول فيه إلى حلول إلا أن

¹ - المبادرة التونسية لإنهاء الأزمة الليبية محور لقاء الجهيناي وكوبلر، بتاريخ 13-02-2017، تونس، بقلم سنيا البرنيسي .
<http://www.afriqatenews.net/content/>

يكون حفتر جزءا من الحل وطرفا في مستقبل ليبيا، وهذا الأمر يدركه السيد كوبلر العارف بطبيعة المعوقات التي اعترضت تطبيق الاتفاق¹.

وقال كوبلر لمجلس الأمن، الأربعاء 8 فيفري 2017: "المباحثات حول تعديلات محتملة للاتفاق السياسي خصوصا حول دور محتمل لحفتر، أحرزت تقدما في الشهرين الماضيين"... "إنني مقتنع بإيجاد إطار في الأسابيع المقبلة تحل هذه المسائل من خلاله وسنصدر توصيات لتوافق عليها المؤسسات المعنية".

وأضاف كوبلر: "على 2017 أن يكون عام القرارات والتقدم السياسي"².

سادسا : الوساطة الجزائرية لحل الازمة الليبية :

تعدد المشهد الليبي وتنامي الحضور الخارجي فيه سواء من خلال فرنسا أو من خلال المحور المصري-الاماراتي، واشتراك الاثنتين في ترجيحهما للحل العسكري، دفع الجزائر للخروج من حالة الانكماش الدبلوماسي الاختياري، وللعلم الدور الذي يجب أن تلعبه حتى تحول دون صنع عراق مغاربي على حدودها الشرقية، تحرك جاء في شكل مبادرة تهدف إلى جمع أطراف الصراع في ليبيا حول مائدة الحوار لوقف الاقتتال والوصول إلى حل سياسي.

إطلاق المبادرة أتى لأن الجزائر ترفض التدخل العسكري وباستماتة، وبالإضافة إلى الأسباب المعلومة سواء من ناحية وفاء الدبلوماسية الجزائرية لنهجها الذي يرفض التدخل في شؤون الدول الأخرى.

و يرى مراقبون أن الجزائر تقدر بأن دخولا على الأرض سواء لحلف الناتو أو لأي قوة عسكرية دولية أخرى سيفقدها مكانتها الإقليمية، كما أن حربا بالمعنى التقليدي في ليبيا ستعكس بالضرورة على الأوضاع في شريطها الحدودي مع ليبيا الذي يبلغ 1000 كم فان لم يكن عبر تهريب السلاح فسيكون عبر آلاف اللاجئين الهاربين من رحي القصف والاقتتال إذن ستكون أمام عبء انساني يضاف إلى أعبائها الأخرى الداخلية.

وقد نصت المبادرة الجزائرية على جملة من البنود أهمها الترخيص لمجموعة عمل تابعة لمنظمة الأمم المتحدة، لتحديد قوائم قادة الميليشيات التي تشكل عائقا أمام استتباب

¹ - عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدبلوماسية لمهدي ثابت، تطورات المشهد الليبي في ظل التحولات الإقليمية

<http://www.csd-center.com>

² - كوبلر: تقدم المباحثات لتفعيل حكومة الوفاق في ليبيا أخبار العالم العربي، نشر بتاريخ 2017/02/08، على الساعة 21: 40

الأمن والاستقرار في ليبيا، وهذه الخطوة ستكون لها آثار ردعية، لكونها ستدفع قادة آخرين إلى مراجعة مقارباتهم ومواقفهم وتوقيف مسلسل العنف، وهذه الخطوة تتطلب تحديد بعض القوى الرافضة للحوار أو تلك المصنفة ضمن المنظمات المتطرفة، فضلا عن تحديد طبيعة العلاقات القائمة لتواجد العديد من اللاعبين الفاعلين في الأزمة الليبية سواء الخليجية أو مصر أو فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة .

وأما النقطة الثانية فتخص تحديد آليات لتقديم الدعم والمساعدة الدولية لليبية، في مجال نزع السلاح وإلغاء حالة التجنيد لدى الميليشيات وإعادة الإدماج، وإحداث إصلاحات لمصالح الأمن الليبية، هذان العاملان ضروريان لترسيخ السلم ولإعادة بناء هياكل الدولة الليبية. وإلى جانب ذلك يتم اقتراح تقديم دعم دولي واستشارات ومصاحبة ليبيا لإعداد دستور، كما يمكن لبعض الدول أيضا وفقا لاستعداداتها أن توفر التكوين السياسي في مجال الحوكمة الديمقراطية، لضمان تمثيل كافة الشرائح ومكونات الشعب الليبي إثنيا وقبليا في البنية السياسية الليبية الجديدة¹.

كما يتم اقتراح منح القبائل دورا استشاريا في المرحلة الانتقالية المؤقتة التي ستمر عليها ليبيا للسماح بتقديم المشورة في عدد من المسائل، لوزنها وثقلها على المستوى الاجتماعي والسياسي وتشجيع الحوار فيما بينها مع تشجيعها على الابتعاد عن سياسات الميليشيات، والابتعاد عن أي مسعى للإقصاء والتهميش، من خلال الدعوة إلى "مبادرة مصالحة وطنية دون استثناء والذي يدعم من قبل المؤتمر الوطني العام، وهو السلطة التشريعية في ليبيا، وإعادة دمج والقبول بأعضاء قبيلة القذافة وغيرهم من القوى التي كانت قريبة من الرئيس معمر القذافي"².

وقد لقيت المساعي الجزائرية استحسانا لدى الطرف الأمريكي وحتى الأوروبي، وتؤكد ذلك خلال لقاءات وزير الخارجية رمطان لعمامرة مع كاتب الدولة الأمريكي جون كيري ومسؤولين آخرين على هامش انعقاد الدورة العادية الـ 69 للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وخلال اجتماع وزاري لدول الجوار الليبي، إضافة إلى استقبال عبد القادر

¹ - أي دور للجزائر في المشهد الليبي؟ مقال نشر في 27-08-2016 تاريخ الاطلاع يوم 2017/05/02، على الساعة

23.55 . <http://www.noonpost.net/content>

² - د.علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية، جامعة الزاوية بليبيا، مجلة الدراسات القانونية و السياسية العدد 05 المجلد 01 جانفي 2017 .

مساھل الوزیر المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية في الجزائر، للمبعوث الخاص الأمريكي ديبورا جونز والمبعوث الخاص البريطاني لليبية جوناتان باول¹.
سرعان ما أضيفت على المبادرة الجزائرية شرعية دولية من خلال التحاق الأمم المتحدة عبر مبعوثها برناردينو ليون بالجهود الرامية إلى إدارة حوار بين الفرقاء يغنيهم عن حوار السلاح، ورغم عدم تسجيل تقدم كبير بعد لقاء غدامس الأول ومشاورات جنيف قبل الرجوع إلى غدامس مرة أخرى، يبدو أن المجتمع الدولي يريد أن يستوفي حظوظه قبل تغيير السياق .

في الوقت الذي كانت فيه مبادرة الجزائر تحظى بالتفاف دولي، حلت على نحو معاكس حادثة قتل الأقباط المصريين من طرف ما قيل أنهم امتداد داعش في ليبيا، لتقوى شوكة الرأي الباحث عن الحسم العسكري سيما أمام الحراك الدبلوماسي الذي تقوم به مصر وإيطاليا بغرض حشد فكرة التدخل الدولي الميداني وإسراع مصر إلى التدخل لقصف مواقع لتنظيم الدولة على محافظة درنة أين نفذت المجزرة، واقتناع الكثير من زعماء الدول العربية والغربية بضرورة التدخل لإنقاذ ليبيا من خطر "داعش" .
في 2015/03/09 بالجزائر في إحدى جولات الحوار الليبي، تم إعلان الأطراف السياسية المشاركة التزامها بالحوار حلا للأزمة، مع رفض كل أشكال التدخل الأجنبي والتعهد بالعمل للوصول إلى اتفاق لتشكيل حكومية توافقية².

وفي ختام اللقاء، أصدر المجتمعون بيانا سمي بـ"إعلان الجزائر"، تعهد من خلاله المجتمعون بـ"العمل على حماية وحدة ليبيا وسيادتها واستقلالها، وضرورة الاتفاق على حكومة توافقية من الكفاءات، ووضع ترتيبات أمنية تضمن وقفا دائما لإطلاق النار وانسحاب التشكيلات المسلحة من كافة المدن الليبية، ووضع جدول زمني لجمع السلاح مع آلية مراقبة وتنفيذ واضحة وصولا إلى حل جميع التشكيلات، مع الالتزام التام بإعادة تنظيم وبناء قوات مسلحة وشرطة وأجهزة أمنية" .

كما أعلنوا التزامهم "التام بالحوار كحل وحيد للأزمة في ليبيا، ورفض اللجوء إلى العنف لتسوية خلافات سياسية، والرفض التام للتصعيد العسكري بكافة أشكاله"، وطالبوا بوقف العمليات العسكرية فورا للسماح للحوار بأن يستمر في أجواء مواتية.

¹ - د.علي مصباح محمد الوحيشي، نفس المرجع السابق .

² - ياسين بودهان، الجزائر، إعلان الجزائر يجمع الفرقاء الليبيين على الثوابت، الخميس 21/5/1436 هـ الموافق 2015/3/12 الساعة 7:57 (غرينتش) تاريخ الإطلاع 2017/04/30 على الساعة 18.25

وأشاد المبعوث الأممي الخاص إلى ليبيا برناردينو ليون بنتائج تلك الجولة من الحوار التي اعتبرها الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغربية والأفريقية بالجزائر عبد القادر مساهل "محطة انطلاق واعدة لتحقيق التوافق الوطني الذي يتطلع إليه الليبيون".
إن موقف الجزائر يتطابق شكلا ومضمونا مع موقف الأمم المتحدة، كما جاءت زيارة مارتن كوبر إلى الجزائر في إطار استكمال المراحل الأساسية لما بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني، التي نص عليها اتفاق الصخيرات المغربية¹.

المطلب الثالث : تقييم دور المبعوثين في ليبيا وآفاق الحل للأزمة الليبية:

المشترك في نتائج الجهود التي يبذلها المبعوثون الدوليون في ليبيا، أنها تصل إلى طريق مسدودة، بما يشكل فشلا للأمم المتحدة والمجتمع الدولي، واحباطا شخصيا للمبعوثين الذين يختارون عادة استنادا إلى قدراتهم وخبراتهم ومعرفتهم بواقع الأزمات التي يرشحون لتولي مهمة إيجاد حلول لها، بتوصية من الأمين العام للأمم المتحدة، ومن بين المعوقات التي كانت تعترض التوصل إلى حل دائم وعادل للأزمة ما يلي:

1-التنافس الإقليمي :

والذي ظهر جليا في الحالة الليبية حيث أن الحوار الذي تم عقده بين الأطراف الليبية المتصارعة في مدينة الصخيرات المغربية، والذي انتهى بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق "السلم والمصالحة"، والذي يأتي في إطار محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة للوصول إلى تسوية للأزمة الليبية، لم يمنع اتجاهات عديدة من الإشارة إلى أن ثمة تنافسا خفيا يتصاعد بين المغرب والجزائر للعب دور الوسيط في الأزمة الليبية.

2-التداخل في المهام :

حيث قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا وبريطانيا والاتحاد الأوروبي وتركيا بتعيين مبعوثين لها، ورغم أن هذه الخطوة تشير عمليا إلى أن تلك الأطراف تسعى إلى الانخراط في الأزمة الليبية بعد الاتهامات التي وجهت إلى بعضها بسبب دورها في التدخل العسكري الذي أدى إلى الإطاحة بنظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي، فإنها تعكس في الوقت نفسه تضاربا في مهام المبعوثين الدوليين

¹ - هبة داودي، الجزائر، الوكالات، (منذ عام واحد) الجزائر تؤكد دعمها للمساعي الأممية لحل الأزمة الليبية، 1 فيفري 2016
<http://www.elkhabar.com/press/article/99619.dpuf1>

وهو ما يؤدي في النهاية إلى تراجع فرص نجاح الجهود الدولية في التوصل إلى تسوية جادة للأزمة الليبية¹.

أ- طرح رؤى جزئية تتعامل مع الصراع على أنه القوي المتقاتلة عبر إقتسام السلطة دون وجود رؤية للتعامل مع المعضلات التي فجرت الصراع نفسه، ومنها الثروة والهوية.

ب- تضارب أهداف القوى الكبرى و تقاعسها عن بناء قوة أمنية مركزية يمكن لها أن تكون داعمة لأي إتفاق سياسي، حيث أن المتحاورين قد لا يستطيعون تنفيذ ما إتفقوا عليه لأنهم لا يملكون القوة على الأرض².

ج- تزايد المكون الجهادي ضمن تيار الإسلام السياسي في ليبيا وتزايد نفوذ تنظيم داعش في وسط ليبيا فهؤلاء الجهاديون يعيقون أي تقدم في الحوار السياسي الوطني. ويبقى الفشل الحقيقي في التوصل لحل للأزمة الليبية تتحمل مسؤوليته أولا النخب السياسية في تلك البلدان لأن المبعوث الخاص لا يستطيع أن يصلح بين أطراف ليسوا مستعدين للحوار لا يستطيع أن يفرض التسوية على جهات لا تقبل بالتسوية. ورغم ذلك، فإن رئيس البعثة المعين حديثا برناردينو ليون قام بإعطاء دفعة جديدة لعملية الحوار الوطني.

عن الدور الجزائري فإن وزير الخارجية الجزائري المكلف بالعلاقات المغاربية والوطن العربي وإفريقيا السيد عبد القادر مساهل صرح أن الجزائر شهدت 11 لقاءا سريا بين الفرقاء الليبيين بعيدا عن الإطار الأممي ومفاوضات الصخيرات، وتسعى جاهدة للخروج بحل سياسي توافقي يجمع بين كل الأطراف فالجزائر تسعى بدبلوماسيةيتها المعروفة لحلحلة الأزمة وللصلح بين الفرقاء الإخوة³.

¹ - كريم صالح، خمس معوقات تحول المبعوث الأممي لوسيط صوري، نشر يوم الخميس 2016/02/04 على الساعة 04.27 بتوقيت أبوظبي، تاريخ الإطلاع يوم 2017/05/03 على الساعة 15.30.

<https://al-ain.com/article/61786>

² - خالد حنفي علي، مرجع سبق ذكره.

³ - د. عصام بن الشيخ، محدثات ومعوقات الدور الجزائري اتجاه التحولات السياسية والأمنية في ليبيا، نشر في 2016/09/10، تاريخ الإطلاع يوم 2017/05/02 على الساعة 23.50 <http://aw-cs.net>

بين عزم المجتمع الدولي على تحقيق الاستقرار في ليبيا وبصمة البعثة البسيطة جدا يبدو أن هناك عدة احتمالات، نعتبرها في نظرنا مقومات لنجاح الحل السياسي للخروج من الأزمة في ليبيا:

فالخيار الأول يستلزم وجود مكتب جيد في جميع أنحاء البلاد مع التركيز على آليات استشارية لدعم أهداف المرحلة الانتقالية في ليبيا، وربما تشمل في مقدمتها عملية الحوار الوطني الرسمية .

أما الخيار الثاني فهو زيادة وجود البعثة-UNSMIL- داخل الحكومة والمؤتمر الوطني بقوة أكثر لمعالجة مسائل عملية الحوار، ودعم القدرة، والفصل بين السلطات لتعزيز شرعية المؤسسات الانتقالية في ليبيا.

والخيار الثالث هو إعادة تكوين البعثة لتشمل القدرة على الوساطة السياسية والعسكرية التي يمكن أن تعالج في البداية الأزمات الجارية حول قطاع الأمن في العاصمة طرابلس. وينبغي معالجة هذه المسائل في عملية الحوار الوطني وإعادة تخطيطها بما في ذلك إعادة النظر في قانون العزل السياسي.

والحل هنا سيكون بالتمثيل الليبي المناسب حيث الأحزاب السياسية والمجالس المحلية ومجالس الشورى، والميليشيات الثورية، مسؤولي النظام السابق، ومنظمات المجتمع المدني، وجميعها ينبغي أن يكون لها دورا في ذلك.

بعض المراقبين عن كثب للأزمة الليبية، متشائمون حول آفاق التحول ويصفون قدرة المبعوثين الأجانب للتوسط والتأثير على الجهات الفاعلة المحلية بأنها لا تذكر، ويرجع هذا جزئيا إلى المواقف الغامضة من قبل بعض البلدان خلال المعارك الأخيرة، فضلا عن الشك المتزايد من قبل الليبيين تجاه الجهات الخارجية بما في ذلك المؤسسات الدولية خلال العامين الماضيين.

آخرون يفترض شروط مسبقة للتحول، وهي تجديد الالتزام من قبل النخبة السياسية والعسكرية في ليبيا نحو عملية شاملة وشفافة، والالتزام أعمق وأكثر طموحا من قبل الدول الأوروبية على وجه الخصوص نحو ليبيا، بما في ذلك اتباع نهج أكثر حزما.

¹-تعتبر بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بعثة سياسية خاصة أسست في 2011، بقرار من مجلس الأمن الدولي رقم 2009 (سبتمبر 2011) بناء على طلب من السلطات الليبية، في أعقاب ستة أشهر من النزاع المسلح، وذلك لدعم جهود السلطات الانتقالية الجديدة للبلاد في مرحلة ما بعد الصراع، ويقود مبدأ الملكية الوطنية جميع أنشطة الأمم المتحدة من أجل الشعب الليبي .

نخلص في نهاية هذا الفصل، بأن النموذج السوري والليبي يوفر دراسة حالة معقدة في التجارب المقارنة من التحولات السياسية، ومع ذلك وبشكل أكثر إلحاحا هو ضرورة قيام المجتمع الدولي بالتفكير من خلال الدروس المستفادة من الوساطة في سوريا وليبيا ودور المبعوثين الدوليين الذين تعاقبوا على كليهما، لأنه يشاهد الفوضى الحالية في هذه البلدان العربية ويتأمل في كيفية الانخراط مجددا هناك.

ففي الأزمة السورية بذل الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان، جهودا مضنية لحل الأزمة السورية، قبل أن تشتد الأزمة وتعمق وتتسبب، واستطاع أن يضع مبادرة مثلت أرضية للبيان الختامي الذي صدر عن مؤتمر "جنيف1"، (جوان 2012)، إلا أن البيان أصبح جزءا من المشكلة بسبب إخضاعه لتفسيرات متناقضة، ولم يستطع الأخضر الإبراهيمي، على مدار أكثر من عامين، وقف التدهور والخروج بتفسير موحد للبيان، فكان أن فشل مؤتمر "جنيف2"، واضطر الإبراهيمي في نهاية المطاف للاستقالة من مهمته، وعبر عنان والابراهيمى عن خيبة أملهما من جمود وتناقض مواقف المجتمع الدولي، والانعكاسات السلبية لذلك على الأزمة.

المبعوث الثالث إلى سورية، ستافان دي مستورا، يدور في حلقة مفرغة منذ خلافته للأخضر الإبراهيمي، حتى وإن توصل إلى هدنة مؤقتة في حلب لكنها تبقى هشّة، وهو يحاول بتحركاته لإعادة إطلاق العملية السياسية بواسطة مباحثات "جنيف6" وصولا إلى مفاوضات "أستانة".

كما يجب مضاعفة الجهود من طرف بعثة الأمم المتحدة في ليبيا على وجه الخصوص، والبعثات السياسية الخاصة المتكاملة على نطاق أوسع، كما أن هناك فرصة للدراسة من جديد خيارات الآليات الاستشارية الوطنية لدعم التحولات السياسية، بما في ذلك عمليات الحوار الوطني الرسمية .

ومع ذلك، فإن الدروس المستوحاة من الوساطة في حل الأزمة الليبية عام 2011، هو وجود جهود وساطة واحدة، وهذا ما انعكس في قرارات مجلس الأمن، ومضاعفة جهود القوى الإقليمية الفاعلة في الساحة الدولية كالجائز.

كما يمكن للمجتمع الدولي والأمم المتحدة على وجه الخصوص أن تسعى للتسوية بشكل مختلف عبر مراحل متعددة، وإيجاد بدائل قابلة للتطبيق .

الفصل الثاني: المبعوثون الدوليون لحل الأزمات السورية والليبية إحلالا للسلام والأمن الدوليين.

غير أنه، لا لبس فيه أن تعدد الأصوات والجهود يكون لها تأثير سلبي على النتائج الحالية.

في هذه المرحلة الجديدة، يتعين على المجتمع الدولي أن يكون أقل انقسامًا وأكثر اهتمامًا في استخدام مداخل صادقة ومتعددة في بؤر التوترات. وهذا ما تأمله دول الجوار الليبي في اجتماعها الأخير المنعقد بتاريخ 08 ماي 2017 لإيجاد حل سياسي توافقي بين الفرقاء الليبيين يكون عادلاً ودائماً.

خاتمة

حاولت الدبلوماسية عبر مختلف العصور بلوغ غايتها في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وهذا من خلال تبني مجموعة من النصوص والمواثيق الدولية، ولعل أهمها ميثاق هيئة الأمم المتحدة الذي أقر جملة من الوسائل الدبلوماسية لحل النزاعات بالطرق السلمية كالمفاوضة والوساطة والتحقيق والتوفيق والمساعي الحميدة وهذا لتفادي أي إحتكاك من شأنه أن يقوض العلاقات الدولية، كما ساهمت إتفاقية العلاقات الدبلوماسية والتمثيل الدبلوماسي لسنة 1961 في ترسيخ هذا الدور.

كما وضعت هيئة الأمم المتحدة من خلال الأحكام الصادرة في أجندة السلام التي أعدها الأمين العام الأممي السابق بطرس بطرس غالي لسنة 1992، تصورا شاملا لموضوع السلم والأمن الدوليين بوصفه مفهوما متعدد الأبعاد وليس مقصورا على الجوانب العسكرية والسياسية، بل تعداه لمجالات أخرى اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وبيئية.

وحاولت الدبلوماسية من خلال المبعوثين الدوليين تطبيق هذه المبادئ في حل الأزميتين السورية والليبية.

من خلال دراستنا لموضوعي: الأزمة السورية والأزمة الليبية، فقد توصلنا إلى النتائج التالية:

1. لقد لعبت الدبلوماسية دورا مهما في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين بواسطة المبعوثون الخاصون، كما قامت هيئة الأمم بتفعيل دور مجلس الأمن لحل الأزمات الدولية حيث أصدر عدة قرارات دعت أطراف النزاع للتوقف عن المواجهات العسكرية وجعل ذلك أمرا إجباريا.

2. تميزت الأزميتين السورية والليبية عن غيرها من الأزمات في أنهما شكلتا بؤرة التقاء لصراعات إقليمية ودولية، ولقد كان لهما الأثر في تغير موازين القوى حيث سعت الأطراف الفاعلة فيهما لتوظيف الأزميتين بما يخدم مصالحها ويثبت نفوذها الإقليمي، مما إنعكس سلبا على عمل المبعوثين الدوليين الموفدين إليهما.

3. أسهمت كلتا الأزميتين في إحداث تغير واضح في موازين القوى الدولية، فلم يعد النظام الدولي تحت سيطرة قطب واحد (الولايات المتحدة) بل خلقت نوعا من التوازن في القوى ب بروز محور روسيا وداعمياها.

4. كشفت كلتا الأزميتين عن حالة الضعف للدور الإقليمي العربي في احتواءهما مما أدى إلى تحولهما لأزميتين دوليتين.
 5. ومما زاد من تعقد الأزميتين، أيضا فشل المعارضة في توحيد صفوفها وبالتالي توحيد جهودها وفق برنامج وأهداف مشتركة.
 6. عدم إحترام قرارات مجلس الأمن كان له هو أيضا الدور البارز في تأزم الأوضاع وبالتالي إطالة أمد الأزميتين.
 7. تعنت أطراف النزاع والتمسك بمبدأ السيادة، عرقل جهود المبعوثين الدوليين في إيجاد أرضية للتفاهم وحل الأزمة .
- ووفقا للاستنتاجات السابقة و لإنجاح عمل المبعوثين الدوليين نقترح ما يلي :
1. العمل على بلورة موقف دولي وإقليمي مشترك اتجاه الأزميتين.
 2. العمل على توحيد أهداف المعارضة السياسية والعسكرية في البلدين.
 3. يجب على جميع الأطراف التعامل بشئ من المرونة بتقديم تنازلات خدمة للصالح العام.
 4. العمل على توفير مناخ سياسي داخلي ملائم لتحقيق مصالح وطنية بين الأطراف المتنازعة.
 5. تفعيل الدور العربي لحل الأزميتين ليس من خلال جامعة الدول العربية فحسب بل عن طريق خيارات أخرى، وهذا ما حاولت بعض الأطراف طرحه عندما طلب من الجزائر لعب ذلك الدور في الأزمة الليبية لما تتميز به الدبلوماسية الجزائرية من مؤهلات ترشح نجاحها في هذا الدور.
 6. زيادة تفعيل الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمات العربية والافريقية للحفاظ على الدور الريادي الاقليمي، تطبيقا لمبدأ الحياد الايجابي الذي تنتهجه.

قائمة المراجع

أولا : المصادر :

القرآن الكريم .

1. المعاهدات والمواثيق الدولية :

(1) ميثاق الأمم المتحدة، 1945.

(2) اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية 1961.

2. القرارات :

(1) القرار رقم 2042، الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 14 أبريل 2012 .

(2) القرار رقم 2043، الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 21 أبريل 2012 .

(3) القرار رقم 2118، الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 27 سبتمبر 2013 .

(4) القرار رقم 2139، الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 22 فيفري 2014 .

(5) القرار رقم 2165، الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 12 جويلية 2014 .

(6) القرار رقم 2170، الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 15 أوت 2014 .

(7) القرار رقم 2175، الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 29 أوت 2014 .

(8) القرار رقم 2254، الصادر عن مجلس الأمن، بتاريخ 18 ديسمبر 2015.

(9) القرار رقم 1970، الصادر عن مجلس الأمن ، بتاريخ 26 فبراير 2011.

(10) القرار رقم 1973 ، الصادر عن مجلس الأمن ، بتاريخ 17 مارس 2011.

(11) القرار رقم 7360 ، الصادر عن جامعة الدول العربية، بتاريخ 12 مارس 2011.

(12) قرار الجمعية العامة 188 في الدورة 38 لعام 1983(نشر تقرير عام 1986).

(13) تقرير الأمين العام للأمم المتحدة الأسبق "بطرس غالي"، المرفوع إلى مجلس الأمن

بتاريخ 17 جوان 1992، بناء على دعوة مجلس الأمن المتضمنة في بيانه المؤرخ في

31 جانفي 1992.

ثانيا : الكتب :

1. الكتب باللغة العربية :

(1) د.أحمد ابو الوفا، العلاقات الدبلوماسية والقنصلية (علما وعملا) مع اشارة خاصة لما هو

مطبق في مصر، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

(2) د.أحمد محمود جمعة، الدبلوماسية في عصر العولمة، دار النهضة العربية، القاهرة 2004.

(3) الكتبي ابتسام، محي الدين عميمور، صالح المانع وآخرون، إلى أين يذهب العرب رؤية

30 مفكر في مستقبل الثورات العربية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012.

قائمة المصادر و المراجع :

- 4) د.أنس، ل، كلود، النظام الدولي والسلام العالمي، ترجمة عبد الله العريان، دار النهضة القاهرة، 1964
- 5) ايمانويل كانط نحو السلام الدائم ترجمة نيل الخوري، دار صادر بيروت، 1985.
- 6) ثامر كامل محمد، الدبلوماسية المعاصرة واستراتيجية ادارة المفاوضات، دار المسيرة للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى، 2000.
- 7) د.جاستون بوتول، الحرب والمجتمع، ترجمة عباس الشربيني، دار النهضة العربية القاهرة 1983.
- 8) د.جبران مسعود، الرائد: معجم لغوي عصري، المجلد 1، مادة، دار العلم للملايين ط3 يناير 1978.
- 9) د.حسن نافعة، دور الأمم المتحدة في تحقيق السلم والأمن الدوليين في ظل المتغيرات الدولية الراهنة، مركز الدراسات العربية، طبعة 1-97.
- 10) د.روجر فيشر ووليام أدري " فن التفاوض-الوصول إلى نعم دون إستسلام " ترجمة منى الأعرجي، منشورات مجلة الصناعة، بغداد/العراق، بدون تاريخ.
- 11) د.زايد عبيد الله مصباح، الدبلوماسية، دار الكتب الوطنية، بنغازي ليبيا الطبعة الأولى 1999.
- 12) د.سموحي فوق العادة، الدبلوماسية الحديثة، دار اليقظة للتأليف والترجمة والنشر الطبعة الأولى، دمشق 1973.
- 13) د.سموحي فوق العادة، معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية، مكتبة لبنان بيروت 1996.
- 14) د.سهيل حسين الفتلاوي، الحصانة القضائية للمبعوث الدبلوماسي، دراسات قانونية مقارنة المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، 2002.
- 15) د. شفيق عبد الرزاق السامرائي، الدبلوماسية، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ليبيا 2002.
- 16) د.عبد الفتاح شبانة، الدبلوماسية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002.
- 17) د. عدنان طه الدوري وعبد الأمير الوكيل، القانون الدولي العام، إصدار الجامعة المفتوحة طرابلس، 1994.
- 18) د.عطا محمد زهرة، في النظرية الدبلوماسية، إصدار جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا 1993.
- 19) د.علاء أبو عامر، الوظيفة الدبلوماسية (نشأتها، مؤسساتها، قواعدها، قوانينها) دار النشر والتوزيع الأردن الطبعة الأولى، 2001.

قائمة المصادر و المراجع :

- (20) د.علي حسين الشامي، الدبلوماسية- نشأتها تطورها وقواعدها ونظام الحصانات والامتيازات الدبلوماسية، دار العلم للملايين بيروت لبنان، ط الثانية 1994.
- (21) د.علي صادق أبو هيف، القانون الدبلوماسي، منشأة المعارف، الإسكندرية-مصر ط2 2005.
- (22) د.علي يوسف الشكري، الدبلوماسية في عالم متغير، ايتراك للطباعة النشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى، 2004.
- (23) د.غازي حسن صباريني الدبلوماسية المعاصرة دراسة قانونية، الطبعة الاولى 2002.
- (24) د.غسان الجندي، الدبلوماسية الثنائية، المعهد الدبلوماسي الأردني، الطبعة الاولى 1998، عمان الأردن.
- (25) د.فريال حسن خليفة، الدين والسلام عند كانط، العربية للنشر والتوزيع، 2000.
- (26) د.كاظم هاشم نعمة، نظريات العلاقات الدولية، إصدار أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1999.
- (27) د.مبروك غضبان، التنظيم الدولي والمنظمات الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1994 .
- (28) د.محمد جمال باروت، العقد الأخير في تاريخ سوريا، جدلية الجمود والإصلاح المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012.
- (29) د. محمد حسين هيكل، الحل والحرب، شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 1983 بيروت.
- (30) د.محمد سامي عبد الحميد، اصول القانون الدولي العام، الجزء الثالث، المجلد الأول الاسكندرية، الطبعة الثالثة 2002.
- (31) د.محمود خلف، الدبلوماسية النظرية والممارسة، دار الزهران للنشر والتوزيع عمان الأردن، 1997.
- (32) د.مصطفى سلامة حسين، العلاقات الدولية، مصر دار المطبوعات الجامعية 1984.
- (33) د.مهنا محمد نصر، معروف خلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية (دراسة مقارنة ابعض مشكلات الشرق الأوسط) القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، 1993.
- (34) د.نافعة حسن الأمم المتحدة في نصف قرن، دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ 1945 الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1995.

2. الكتب باللغة الأجنبية :

- 1) Charles calvo, dictionnaire du droit international. T .I.paris 1885 .
- 2) Genet,La Diplomatie et le droit diplomatique,1934,Vol 1.
- 3) Ph.cahier,le droit diplomatique contemporain, librairie DROZ Geneve 1962 .
- 4) riviére,principe du droit de gens,paris,1869,vol11p432

ثالثا : الدراسات غير المنشورة :

1)طرشي ياسين، ادارة الأمم المتحدة لعمليات حفظ السلام ما بعد الحرب الباردة ،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 2009/2008.

2)سهام فتحي سليمان أبو مصطفى، الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية(2011-2013)، رسالة ماجستير، دراسات الشرق الأوسط، جامعة الأزهر غزة، فلسطين.

3)عادل زقاع إدارة النزاعات الإثنية في فترة ما بعد الحرب الباردة، دور الطرف الثالث رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2004 .

4)فريدة حموم، الأمن الإنساني -مدخل جديد في الدراسات الأمنية-، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2004.

رابعا : المقالات ضمن مجلات محكمة :

1)د.أمين شلبي، في بناء الدبلوماسية المعاصرة، مجلة السياسة الدولية، العدد، 152 أبريل 2003 .

2) باراني، زولتان، موقف الجيوش من الثورات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مجلة سياسات عربية، العدد4، 2013.

3)حافظ عبد العظيم جبر، التطورات السياسية في ليبيا على إثر ثورة 17 شباط 2011 رؤية سياسية وتحليلية، مجلة المستنصرات للدراسات العربية والدولية، سنة 2012.

4)خالد حنفي علي، أبعاد وجهود تسوية الصراع الليبي من منظور حساسية الصراعات المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، بدون تاريخ.

5)زيادة رضوان، "العلاقات السورية اللبنانية بين الماضي والحاضر"، مجلة السياسة الدولية القاهرة، العدد 164، افريل 2006 .

6)صافيناز محمد أحمد، الضربة العسكرية الأمريكية ضد سوريا... هل تتغير معادلة الصراع الدولي ؟ مركز الأهرامات للدراسات السياسية والاستراتيجية.

قائمة المصادر و المراجع :

- (7) د.علي أحمد حسن حاج، حرب أفغانستان التحول من الجيوستراتيجي إلى الجيوثقافي مركز دراسات الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، عدد286، بيروت، ديسمبر2002.
- (8) د.علي محمد علي، الثورة السورية (أسبابها، وقواها، وآلاتها)، مركز سورية للبحوث والدراسات .
- (9) د.علي مصباح محمد الوحيشي، دور الدبلوماسية الجزائرية في حل الأزمة الليبية جامعة الزاوية بليبيا، مجلة الدراسات القانونية والسياسية العدد 05-المجلد 01، جانفي 2017.
- (10) د.غازي التوبة، الثورة السورية، الأسباب والتطورات، الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، مركز لندن، المملكة المتحدة (دراسة قدمت الى مؤتمر الأمة الإسلامية المنعقد في اسطنبول في 1-07-2012)
- (11) د.محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة، أعمال الملتقى الدولي: الدولة الوطنية والتحولات الدولية الراهنة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 2004.
- (12) د.محمد عاشور مهدي، محاضرة، قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة.
- (13) وحدة العلاقات الإقليمية بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، أدوار المبعوثين الدوليين في الأزمات الإقليمية بالشرق الأوسط، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة-مجموعة أكسفورد للأبحاث.

خامسا : الحصص التلفزيونية :

- (1) أطراف النزاع بسوريا، تقرير مصور على قناة سكاي نيوز عربية، بتاريخ الأحد 15 مارس 2015 13:59 بتوقيت أبو ظبي، يمكن الرجوع إليه من خلال الموقع :
<http://www.skynewsarabia.com/web/video/730867>
- (2) خريطة أطراف الصراع في سوريا، تقرير مصور الجزيرة الإخبارية بتاريخ 2017.03.17، يمكن الإطلاع عليه من خلال الموقع :
<http://www.aljazeera.net/multimedia/reportslibrary>

سادسا : المواقع الالكترونية :

- (1) الأزمة السورية وحقيقة الصراع، ياسر بن متروك، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .
<http://democraticac.de/?p=25096>
- (2) إعلان الجزائر يجمع الفرقاء الليبيين على الثوابت، ياسين بودهان، الجزائر .
<http://www.elkhabar.com/press/article/99619.dpuf1>

- (3) أي دور للجزائر في المشهد الليبي؟ مقال نشر في 27-08-2016.
<http://www.noonpost.net/content>
- (4) تحول ليبيا السياسي تحديات الوساطة، بيتر بارتو، ترجمة د. إدريس محمد علي قفناوي
تاريخ النشر في 30 نوفمبر 2016
<http://www.altareekh.com/article/view/8738>
- (5) تطورات المشهد الليبي في ظل التحولات، مهدي ثابت، عن مركز الدراسات الاستراتيجية والديبلوماسية .
<http://www.csd-center.com>
- (6) الجزائر تؤكد دعمها للمساعي الأممية لحل الأزمة الليبية، هبة داودي، الجزائر، وكالات 1 فيفري 2016 .
<http://www.elkhabar.com/press/article/99619.dpuf1>
- (7) حل المنازعات الدولية في إطار مجلس الأمن والجمعية العامة، العفيف زيد الحسين منتدى القانون العماني .
<http://www.omanlegal.net/vb/showthread.php?t=6187>
- (8) خمس معوقات تحول المبعوث الأممي لوسيط صوري، كريم صالح الخميس 21/5/1436 هـ - الموافق 2015/3/12 .
<https://al-ain.com/article/61786>
- (9) دمشق تتهم الإبراهيمي بـ"تجاوز مهمته" وبدعم المعارضة، مقال نشر في موقع فرانس24، بتاريخ 14 مارس 2014 .
www.france24.com
- (10) قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، د. محمد عاشور مهدي محاضرة أستاذ العلوم السياسية المساعد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة.
<http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.html>
- (11) كوبلر: تقدم المباحثات لتفعيل حكومة الوفاق في ليبيا، أخبار العالم العربي، موقع روسيا اليوم، نشر بتاريخ 08.02.2017
<https://arabic.rt.com/middleEast>
- (12) ما هي خطة برناردينو ليون واتفاق "الصخيرات" الذي تدعمه مصر في ليبيا؟ ميسر ياسين، 19 أوت 2015 .
www.inst-news.com
- (13) مارتن كوبلر: ليس لدينا خطط بديلة لإزاء الأوضاع في ليبيا، الصباح نيوز، نشر في الصباح نيوز، يوم 15.04.2016.
<http://www.elwatannews.com/news/details/789013>
- (14) المبادرة التونسية لإنهاء الأزمة الليبية محور لقاء الجهيناوي وكوبلر، بقلم سنيا البرنيسي، تونس، بتاريخ 13-02-2017.
<http://www.afrigatenews.net/content/>
- (15) المبادرة العربية لحل الأزمة السورية، جامعة الدول العربية الموقع الرسمي .
http://www.leagueofarabstates.net/ar/issue_challeng/Documents

- (16) مبعوث أممي جديد إلى ليبيا بعد فشل برناردينو ليون في التوصل إلى اتفاق سلام
كتب يوم الخميس 29 أكتوبر 2015م على الساعة 00:30 سا
<https://www.febrayer.com/270050.html>
- (17) محددات ومعوقات الدور الجزائري اتجاه التحولات السياسية والأمنية في ليبيا، بقلم
د. عصام بن الشيخ، في 10/09/2016 .
<http://law-cs.net>
- (18) مفهوم الأمن في القانون الدولي العام، خليل حسين، موقع الدراسات والابحاث
الاستراتيجية تاريخ النشر 2009/01/16
Drkhalilhossine.blogspot.com
- (19) مقترحات دي مستورا في سورية، تسويات صغيرة تصطدم بعوائق كبيرة، شبكة شام
الإخبارية مقال نشر بتاريخ 2014.11.27 .
<http://www.shaam.org>
- (20) مهام المبعوثين الدوليين: سير في حق الالغام، منير الماوري، مقال نشر في موقع
العربي الجديد، بتاريخ 21 جوان 2015 .
<https://www.alaraby.co.uk/politics/>
- (21) مناف قومان، القضية السورية في أعين الدول الكبرى، ن.بوست، مقال نشر في 02
مارس 2016 تاريخ الإطلاع 27 أبريل 2017
<http://www.noonpost.org>

الملاحق

AS

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/47/277
S/24111
17 June 1992
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH AND FRENCH

الجمعية العامة مجلس الأمن



UN LIBRARY

JUN 23 1992

UN/SA COLLECTION

مجلس الأمن
السنة السابعة والأربعون

الجمعية العامة
الدورة السابعة والأربعون
البند ١٠ من القائمة الأولية*
تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة

برنامج العمل

الدبلوماسية الوقائية ومنع السلم وحفظ السلم

تقرير الأمين العام المقدم عملاً بالبيان
الذي اعتمدته اجتماع القمة لمجلس الأمن
في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢

مقدمة

١ - دعاني مجلس الأمن في بيانه المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ ، الذي أصدره لدى اختتام أول اجتماع يعقده على مستوى رؤساء الدول والحكومات ، إلى أن أعدّ ، بغية التوزيع على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بحلول ١ تموز/يوليه ١٩٩٢ ، "تحليلاً وتوصيات بشأن سبل تعزيز وزيادة قدرة الأمم المتحدة ، في إطار الميثاق وأحكامه ، على الاضطلاع بمهام الدبلوماسية الوقائية ، ومنع السلم وحفظ السلم" (١) .

٢ - الأمم المتحدة تجمع لدول ذات سيادة ، وما تستطيع عمله إنما هو رهـن بما توجده تلك الدول من أرضية مشتركة تلتقي عليها . وكان من شأن عقود الخصومة التي انتابت العالم أثناء الحرب الباردة أن جعلت تحقيق وعد المنظمة الأممي أمراً مستحيلاً . ولذا فإن اجتماع القمة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ إنما كان إعادة للالتزام بشكل لم يسبق له مثيل وعلى أعلى المستويات السياسية ، بمقاصد الميثاق ومبادئه .

* A/47/50

.../...

220692

200692 190692 (٩٣)٤١١٩٨ 92-25959

A/47/277
S/24111
Arabic
Page 7

-٧-

وداخل الدول وفي إطار جماعة الدول . وينبغي أن يكون واجبنا دائما هو الحفاظ على سلامة كل منها وإيجاد صيغة متوازنة للجميع .

ثانيا - التعاريف

٢٠ - تتصل بمطلحات الدبلوماسية الوقائية ، ومنع الخلم ، وحفظ السلم أحدهما بالآخر بصورة لا تتجزأ ، وهي مستخدمة في هذا التقرير بالتعاريف التالية :

الدبلوماسية الوقائية هي العمل الرامي إلى منع نشوء منازعات بين الأطراف ، ومنع تصاعد المنازعات القائمة وتحولها إلى صراعات ، ووقد انتشر هذه الصراعات عند وقوعها .

منع السلم هو العمل الرامي إلى التوفيق بين الأطراف المتعادية ، لا سيما عن طريق الوسائل السلمية مثل الوسائل التي ينص عليها الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة .

حفظ السلم هو وزع أفراد للأمم المتحدة في الميدان ، ويتم ذلك حتى الآن بموافقة جميع الأطراف المعنية ، ويشمل عادة اشتراك أفراد عسكريين و/أو أفراد من الشرطة تابعين للأمم المتحدة ، وكثيرا ما ينطوي ذلك على اشتراك موظفين مدنيين أيضا . وحفظ السلم هو وسيلة لتوسيع إمكانيات منع نشوب المنازعات ومنع السلم ، على السواء .

٢١ - وسيتناول هذا التقرير بالإضافة إلى ذلك مفهومين له صلتهم الدقيقة بالموضوع وهو مفهوم بناء السلم بعد انتهاء الصراع - وهو العمل على تحديد ودعم الهياكل التي من شأنها تعزيز وتدعيم السلم لتجنب الارتداد إلى حالة النزاع . وترمي الدبلوماسية الوقائية إلى حل المنازعات قبل نشوب العنف ، ويلزم منع السلم وحفظ السلم لوقف الصراعات ولصون السلم بعد التوصل إليه . وهما يعززان - في حالة نجاحهما - فرصة بناء السلم بعد انتهاء الصراع ، الأمر الذي يمكن أن يحول دون نشوب العنف من جديد بين الأمم والشعوب .

٢٢ - وتوفر مجالات العمل الأربعة هذه ، إذا ما أخذت معا ، وطبقت بدعم من جميع الأعضاء ، إسهاما متماسكا نحو كفالة السلم بروح من الميثاق . وللأمم المتحدة خبرة

.../...

(٩٣)٥١١٩٨

شامعة ليس فقط في هذه الميادين ، وإنما أيضا في المجال الأوسع نطاقا المتمثل في العمل من أجل السلم الذي يضم هذه الميادين الأربعة . وقد أسهمت المبادرات المتعلقة بإنهاء الاستعمار ، والبيئة والتنمية القابلة للاستمرار ، والسكان ، واستئصال المرض ، ونزع السلاح ، وتطوير القانون الدولي ، ومجالات كثيرة غيرها ، إسهاما هائلا في وضع الاسس لعالم يسوده السلم . إن العالم كثيرا ما مزقته المنازعات وابتلي بقدر هائل من الألم والحرمان الإنساني . ومع ذلك فلولا جهود الأمم المتحدة المتواصلة لكان الأمر أشد وطأة . وينبغي أن تؤخذ في الحسبان هذه الخبرة الواسعة عند تقييم إمكانات الأمم المتحدة في صون الأمن الدولي ، ليس فقط بالمعنى التقليدي وإنما أيضا في ضوء الأبعاد الجديدة التي تمثلها المرحلة القادمة .

شالسا - الدبلوماسية الوقائية

٢٣ - يتمثل أكثر جهود الدبلوماسية استموابا وفعالية في تخفيف التوتر قبل أن يؤدي إلى نشوب صراع ، فإذا ما نشب الصراع كان لا بد من العمل بسرعة على احتوائه وعلاج أسبابه الكامنة . ويمكن أن يتولى مهام الدبلوماسية الوقائية الأمين العام شخصيا ، أو تؤدي عن طريق كبار الموظفين أو عن طريق الوكالات والبرامج المتخصصة ، أو بواسطة مجلس الأمن ، أو الجمعية العامة ، أو المنظمات الإقليمية بالتعاون مع الأمم المتحدة . وتتطلب الدبلوماسية الوقائية اتخاذ تدابير لخلق الثقة ، وتحتاج إلى إنذار مبكر يقوم على جمع المعلومات وتقصي الحقائق بصورة رسمية أو غير رسمية ، كما قد تتضمن وزعا وقائيا للأفراد ، وإنشاء مناطق منزوعة السلاح في بعض الحالات .

تدابير بناء الثقة

٢٤ - الثقة المتبادلة وحسن النية أساسيان في التقليل من احتمال اندلاع الصراع بين الدول . والعديد من هذه التدابير متاح للحكومات التي لديها الإرادة لاستخدامها . ومن الأمثلة على ذلك تبادل البعثات العسكرية بصورة منتظمة ، وتشكيل مراكز إقليمية أو دون إقليمية لتقليل المخاطر ، ووضع ترتيبات للتدفق الحر للمعلومات ، بما في ذلك رصد اتفاقات التسلح الإقليمية . وإنني أطلب من جميع المنظمات الإقليمية أن تنظر في أية تدابير أخرى لبناء الثقة يمكن أن تطبق في مناطقها وتبلغ الأمم المتحدة بالنتائج . وسأجري مشاورات دورية بشأن تدابير بناء الثقة مع أطراف المنازعات سواء منها المحتملة أو الراهنة أو الماضية ، ومع المنظمات الإقليمية ، مع تقديم ما تستطيع الأمانة العامة أن تقدمه من مساعدة استشارية .

A/47/277
S/24111
Arabic
Page 9

-٩-

تقصي الحقائق

٢٥ - يجب أن تقوم التدابير الوقائية على معرفة آنية ودقيقة بالحقائق . وفوق ذلك ، من المطلوب وجود تفهم للتطورات والاتجاهات العالمية يقوم على تحليل سليم . ولا بد من توافر الإرادة لاتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة . ونظرا لوجود جذور اقتصادية واجتماعية لكثير من الصراعات المحتملة ، يجب أن تشمل المعلومات التي تحتاج إليها الأمم المتحدة الآن الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية ، علاوة على التطورات السياسية التي قد تفضي إلى حدوث توترات خطيرة .

(أ) يلزم اللجوء على نحو متزايد إلى تقصي الحقائق ، وفقا للميثاق ، إما بمبادرة من الأمين العام ، كي يتمكن من أداء مسؤولياته بموجب الميثاق ، بما في ذلك المادة ٩٩ ، أو من مجلس الأمن أو الجمعية العامة . ويمكن استعمال أشكال مختلفة على نحو انتقائي حسبما تتطلب الحالة . وأي طلب يرد من دولة ما لإرسال بعثة تقصي للحقائق تابعة للأمم المتحدة إلى إقليمها ينبغي أن يدرس دون تأخير لا مبرر له .

(ب) ينبغي أن توفر الاتصالات مع حكومات الدول الاعضاء للأمين العام معلومات تفصيلية عن القضايا ذات الأهمية . وإنشي أطلب أن تكون جميع الدول الاعضاء على استعداد لتقديم المعلومات اللازمة لتحقيق الفعالية للدبلوماسية الوقائية . ومؤكد أن توفير معلومات شخصية لإيفاد كبار المسؤولين بانتظام في بعثات يكون الغرض منها إجراء مشاورات في العواصم وغيرها من الأماكن . ومثل هذه الاتصالات ضرورية للوصول إلى فهم أعمق للحالة وتقدير عواقبها المحتملة .

(ج) قد يأتي التكليف بالتقصي الرسمي للحقائق من مجلس الأمن أو من الجمعية العامة ، وقد تختار أي من هاتين الهيئتين أن ترسل بعثة تحت مظلعتها المباشرة ، كما قد تدعو الأمين العام إلى اتخاذ الخطوات اللازمة ، بما في ذلك تعيين بعثة خاص . وفضلا عن قيام مثل هذه البعثة بجمع المعلومات التي يمكن على أساسها اتخاذ قرار بمزيد من الإجراءات ، فإنها في بعض الحالات تستطيع بوجودها أن تساعد على تهدئة النزاع ، حيث يتبين للأطراف أن المنظمة ، وبخاصة مجلس الأمن ، مهتمة اهتماما نشطا بالمسألة باعتبارها خطرا قائما أو محتملا يهدد الأمن الدولي .

(د) في الظروف الاستثنائية يجوز للمجلس أن يجتمع خارج المقر وفقا لما ينص عليه الميثاق ، لا بغية الاطلاع على الحقائق مباشرة فحسب ، بل كذلك لإعمال سلطة المنظمة في حالة بذاتها .

.../...

١٩٨٥ (٩٣)

الإنذار المبكر

٢٦ - ما فتئت منظومة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة تطور شبكة قيّمة من نظم الإنذار المبكر فيما يتعلق بالآخطار البيئية ، وخطر وقوع حادثة نووية ، والكوارث الطبيعية ، وتحركات السكان الضخمة ، وخطر حدوث المجاعات وانتشار الأمراض . غير أن هناك حاجة لتعزيز الترتيبات بطريقة تجمع بين المعلومات الآتية من هذه المصادر وبين المؤشرات السياسية ، بغية الوقوف على احتمال وجود خطر يهدد السلم ، وتحليل ما يمكن للأمم المتحدة أن تتخذه من تدابير للتخفيف من هذا الخطر . ومتظل هذه العملية تتطلب تعاوناً وثيقاً من مختلف الوكالات المتخصصة والمكاتب الفنية في الأمم المتحدة . وساقوم ، حسب الاقتضاء ، بتوفير التحليلات ، والتوصيات التي تتمخض عنها بشأن الإجراءات الوقائية ، إلى مجلس الأمن وغيره من أجهزة الأمم المتحدة . وإنني أوصي إضافة إلى ذلك بأن يدعو مجلس الأمن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعد تنشيطه وإعادة تشكيله في هيكل جديد إلى توفير تقارير ، وفقاً للمادة ٦٥ من الميثاق ، بشأن التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي قد تؤدي ، إن لم يتم التخفيف من حدتها ، إلى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر .

٢٧ - وللترتيبات والمنظمات الإقليمية دور هام في الإنذار المبكر . وإنني أطلب من المنظمات الإقليمية التي لم تسع بعد إلى الحصول على مركز المراقب في الأمم المتحدة أن تفعل ذلك وأن ترتبط ، من خلال ترتيبات مناسبة ، بالليات الأمن التابعة لهذه المنظمة .

الوزع الوقائي

٢٨ - عادة ما تقام عمليات الأمم المتحدة في مناطق الازمات بعد نشوب الصراع . وقد آن الاوان للتخطيط لمواجهة الظروف التي تستدعي وزعا وقائيا ، وهو ما يمكن أن يحدث بأشكال وطرق متنوعة . فمثلا ، يمكن اللجوء إلى الوزع الوقائي في ظروف أزمة وطنية بناء على طلب من الحكومة أو من جميع الأطراف المعنيين ، أو بموافقتهم ، وفي المنازعات بين الدول يمكن أن يحصل مثل هذا الوزع عندما يشعر بلدان أن وجود الأمم المتحدة على جانبي حدودهما يمكن أن يشبط الأعمال العدوانية ، كذلك يمكن أن يحمل الوزع الوقائي عندما يشعر بلد ما أنه مهدد فيطلب وجودا مناسباً للأمم المتحدة على جانبه هو فقط من الحدود . وفي كل حالة ، ينبغي بعناية تحديد ولاية وتكوين عناصر وجود الأمم المتحدة ، وأن يكون كل ذلك واضحا للجميع .

الملحق رقم 01 : تقرير الأمين العام بطرس غالي عن الدبلوماسية الوقائية وصنع السم

وحفظ السلم 1992



مجلس جامعة الدول
مستوى الوزاري
في دورته غير العادية

المبادرة العربية لحل الأزمة السورية

القاهرة
27 أغسطس/ آب 2011



المبادرة العربية لحل الأزمة السورية

حرصاً من الدول العربية على المساهمة في إيجاد حل للأزمة في سورية، ودرءاً للأخطار الناجمة عن تفاقم الوضع وتأثير ذلك على استقرار سورية وسلامتها الإقليمية ووحدةها، وحقن دماء السوريين، وتفادياً لأي نوع من التدخل الأجنبي مباشراً أو غير مباشر وضمان تحقيق الإصلاحات في مناخ آمن ومنضبط، تؤكد على ما يلي:

- 1- دعوة الحكومة السورية إلى الوقف الفوري لكل أعمال العنف ضد المدنيين وسحب كل المظاهر العسكرية من المدن السورية حقناً لدماء السوريين وتفادياً لسقوط المزيد من الضحايا وتجنب سورية الانزلاق نحو فتنة طائفية أو إعطاء مبررات للتدخل الأجنبي.
- 2- تعويض المتضررين وجبر كل أشكال الضرر الذي لحق بالمواطن.
- 3- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، أو المعتقلين بتهم المشاركة في الاحتجاجات الأخيرة.
- 4- إعلان مبادئ واضحة ومحدد من قبل الرئيس، يجدد فيه ما تضمنته خطاباته من خطوات إصلاحية⁽¹⁾، كما يؤكد التزامه بالانتقال إلى نظام حكم تعددي، وأن يستخدم صلاحياته الموسعة الحالية لكي يعجل في عملية الإصلاح، كما يتضمن الإعلان إجراء انتخابات رئاسية تعددية مفتوحة لكافة المرشحين الذين تنطبق عليهم شروط الترشح في العام 2014 موعد نهاية الولاية الحالية للرئيس.
- 5- يتم فصل الجيش عن الحياة السياسية والمدنية ويتحول إلى حام لعملية التحول والإصلاح.

⁽¹⁾ من قانون إلغاء حالة الأحكام العرفية إلى القبول بانتخاب مجلس شعب جديد قابل للانتقال إلى هيئة دستورية تضع دستوراً جديداً للبلاد... الخ)، وتحديد صلاحيات كل جهاز أمني من الأجهزة الأربعة ضمن وظائفه المنصوص عليها قانوناً، وتبقيتها القانونية للوزارات المرتبطة بها، وتوكيل الشرطة بكافة قضايا الأمن الداخلي، وإجراء انتخابات رئاسية تعددية في العام 2014 وفق الآليات التي ينص عليها الدستور الجديد الذي يضعه مجلس الشعب القادم أو الجمعية التأسيسية. وهذا كله يتوافق مع طروحات الرئيس ومع ما طرحه. ويشمل ذلك ما وعد به الرئيس في حواراته مع الوفود الأهلية بمحاسبة من ارتكبوا التجاوزات والأخطاء، ويمكن أن يتطور إلى ذلك إلى تشكيل هيئة لإتصاف الضحايا.



- 6- بدء الاتصالات السياسية الجديدة ما بين الرئيس وممثلي قوى المعارضة السورية على قاعدة الندية والتكافؤ والمساواة، بدءاً من التجمع الوطني الديمقراطي (هيئة التنسيق الوطني لقوى التغيير الوطني الديمقراطي في سورية)⁽²⁾ وتمثيل التنسيق الميدانية البازغة على الأرض في الحوار بوصفها شريكاً معترفاً به سياسياً⁽³⁾ وممثلين عن التيار الإسلامي وشخصيات وطنية معروفة ذات رصيد، وذلك على أساس رؤية برنامجية واضحة للتحول من النظام القديم إلى نظام ديمقراطي تعددي بديل. ويكون هذا الحوار الذي يجري بتيسير ودعم الرئيس ومع الرئيس مفتوحاً لكافة القوى والشخصيات الراغبة في الانضمام إليه بغض النظر عن الهيئة التي تنتمي إليها، أو الحزب الذي تمثله وفق الأسس التي يعلنها الحوار، ويوافق أي طرف منضم عليه، شرط أن توافق عليه هيئة الحوار الوطني على أساس معايير محددة.
- يقوم الحوار على أساس المصلحة الوطنية العليا لسورية بالانتقال الأمن إلى مرحلة جديدة وفق ثوابت الوحدة الوطنية: لا للعنف، لا للطائفية، لا للتدخل الأجنبي.
- 7- يعقد حزب البعث مؤتمراً ق طرياً استثنائياً بشكل سريع يقرر فيه الحزب تخليه عن المادة الثامنة بوصفها عبئاً عليه، وقبوله الانتقال إلى نظام ديمقراطي تعددي يقوم على صندوق الاقتراع، ويعلن فيه الحزب كقرار له بعمله مع أحزاب الجبهة مثل أية أحزاب في إطار القانون وعلى قاعدة المساواة والندة وحرية الائتلافات والتحالفات.
- 8- تلعب جامعة الدول العربية بدعوة من الرئيس دوراً ميسراً للحوار ومُحفزاً له وفق آلية يتم التوافق عليها.
- 9- تشكيل حكومة وحدة وطنية انتقالية برئاسة رئيس حكومة يكون مقبولاً من قوى المعارضة المنخرطة في عملية الحوار، وتعمل مع

(2) تشمل أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي الستة وعشر أحزاب كردية ممثلي التيار الإسلامي الديمقراطي وعدة تجمعات سياسية سورية وشخصيات وطنية.

(3) تقوم هيئة التنسيق بالاتصال مع التنسيقات الثبائية لإرسال ممثلين عنها إذا لم تكن قد وجدت نفسها في هيئة بعد.



- الرئيس، وتتحدد مهمتها في إجراء انتخابات نيابية شفافة تعددية حزبيةً وفردياً يُشرف عليها القضاء السوري، وتكون مفتوحة لمراقبين للانتخابات، وتتجز مهامها قبل نهاية العام.
- 10- يكلف رئيس الكتلة النيابية الأكثر عدداً بتشكيل حكومة تمارس صلاحياتها الكاملة بموجب القانون.
- 11- تكون مهمة المجلس النيابي المنتخب أن يعلن عن نفسه جمعية تأسيسية لإعداد وإقرار دستور ديمقراطي جديد يطرح للاستفتاء العام.
- 12- الاتفاق على برنامج زمني محدد لتنفيذ خطوات هذه المبادرة.
- 13- آلية متابعة بما في ذلك تواجد فريق عربي لمتابعة التنفيذ في سورية.

S/RES/2042 (2012)

الأمم المتحدة

Distr.: General
14 April 2012

مجلس الأمن



القرار ٢٠٤٢ (٢٠١٢)

الذي اتخذته مجلس الأمن في جلسته ٦٧٥١، المعقودة في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠١٢

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى بياناته الرئاسية المؤرخة ٣ آب/أغسطس ٢٠١١ و ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢ و ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٢، وإذ يشير أيضا إلى جميع القرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة،

وإذ يعيد تأكيد دعمه للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، كوفي عنان، وللعمل الذي يقوم به، وفقا لقرار الجمعية العامة A/RES/66/253 المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠١٢ وللقرارات ذات الصلة الصادرة عن جامعة الدول العربية،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وبمقاصد الميثاق ومبادئه،

وإذ يدين الانتهاكات الواسعة الانتشار لحقوق الإنسان من جانب السلطات السورية، وكذلك أي انتهاكات لحقوق الإنسان ترتكبتها الجماعات المسلحة، وإذ يشير إلى وجوب محاسبة المسؤولين عن ذلك، وإذ يعرب عن أسفه البالغ لموت آلاف عديدة من الأشخاص في سورية،

وإذ يحيط علما بالتزام الحكومة السورية في ٢٥ آذار/مارس ٢٠١٢ بتنفيذ اقتراح النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وبالتنفيذ العاجل والواضح للالتزامات التي وافقت على الوفاء بها في رسالتها إلى المبعوث المؤرخة ١ نيسان/أبريل ٢٠١٢ وهي (أ) وقف تحركات القوات نحو المراكز السكانية، (ب) ووقف كل استخدام للأسلحة الثقيلة في تلك المراكز، (ج) وبدء سحب الحشود العسكرية في المراكز السكانية وحولها، وتنفيذ كل ذلك في موعد أقصاه ١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢،



الرجاء إعادة استعمال الورق

12-29526 (A)



المرفق

مقتراح النقاط الست للمبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية

(١) الالتزام بالعمل مع المبعوث في عملية سياسية شاملة تقودها سورية لتلبية الطموحات والاهتمامات المشروعة للشعب السوري، وتحقيقاً لهذه الغاية الالتزام بتعيين مفاوض ذي صلاحيات عندما يدعوها المبعوث لذلك؛

(٢) الالتزام بوقف القتال وتحقيق وقف عاجل وفعال لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف تحت إشراف الأمم المتحدة لحماية المدنيين ولتوسط الاستقرار في البلد؛

وتحقيقاً لهذه الغاية ينبغي للحكومة السورية أن توقف فوراً تحركات القوات نحو المراكز السكانية وإنهاء استخدام الأسلحة الثقيلة فيها والبدء بسحب الحشود العسكرية في المراكز السكانية وحولها؛

وفي أثناء القيام بهذه الإجراءات على أرض الواقع، ينبغي للحكومة السورية أن تعمل مع المبعوث لتحقيق وقف مستمر لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف بموجب آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة.

وسيتطلب المبعوث التزامات مشابهة من المعارضة وجميع العناصر المعنية لوقف القتال والعمل معه لتحقيق وقف مستمر لأعمال العنف المسلح بجميع أشكاله من قبل جميع الأطراف بموجب آلية إشراف فعالة للأمم المتحدة؛

(٣) كفالة تقديم المساعدات الإنسانية في حينها لجميع المناطق المتضررة من القتال، وتحقيقاً لهذه الغاية، قبول وتنفيذ، كخطوتين فوريين، هدنة إنسانية لمدة ساعتين ولتنسيق التوقيت والطرائق بشكل دقيق للهدنة اليومية من خلال آلية فعالة، بما في ذلك على الصعيد المحلي؛

(٤) تكتيف سرعة ونطاق الإفراج عن الأشخاص المحتجزين احتجازاً تعسفياً، بما في ذلك بشكل خاص الفئات الضعيفة من الأشخاص، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية، وتقديم قائمة بجميع الأماكن التي يجري احتجاز هؤلاء الأشخاص فيها، دون تأخير من خلال القنوات المعنية، والبدء فوراً بتنظيم الوصول إلى هذه الأماكن والرد على وجه السرعة من خلال القنوات المعنية على جميع طلبات الاستعلام الخطية أو الوصول أو الإفراج المتعلقة هؤلاء الأشخاص؛

S/RES/2042 (2012)

(٥) كفالة حرية التنقل في جميع أنحاء البلاد للصحفيين واعتماد سياسة غير تمييزية بشأن منحهم تأشيرات الدخول؛

(٦) احترام حرية إنشاء الجمعيات والحق في التظاهر بشكل سلمي على النحو الذي يكفله القانون.

A/66/865-S/2012/522

Distr.: General
6 July 2012
Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة السابعة والستون

الجمعية العامة
الدورة السادسة والستون
البند ٣٤ من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٥ تموز/ يوليه ٢٠١٢ وموجهتان من الأمين العام
إلى رئيس الجمعية العامة وإلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أرفق طيه البيان الختامي الصادر عن اجتماع مجموعة العمل من أجل
سوريا الذي عقده المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسوريا في
جنيف في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٢ (انظر المرفق).

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

090712 090712 12-40785 (A)



المرفق

البيان الختامي الصادر عن مجموعة العمل من أجل سوريا

٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢

١ - استضاف مكتب الأمم المتحدة في جنيف، في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢، اجتماعاً ضمّ كلاً من الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام للجامعة الدول العربية ووزراء خارجية الاتحاد الروسي وتركيا والصين والعراق (رئيس مؤتمر قمة جامعة الدول العربية) وفرنسا وقطر (رئيسة لجنة جامعة الدول العربية لمابعة الوضع في سوريا) والكويت (رئيسة مجلس وزراء الخارجية التابع للجامعة الدول العربية) والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وممثلة الاتحاد الأوروبي السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، بوصفهم مجموعة العمل من أجل سوريا، برئاسة المبعوث الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لسورية.

٢ - وقد اجتمع أعضاء مجموعة العمل من منطلق جزعهم البالغ إزاء خطورة الحالة في الجمهورية العربية السورية. ويُدين أعضاء المجموعة بشدة تواصل وتصعيد أعمال القتل والتدمير وانتهاكات حقوق الإنسان. ويساورهم بالغ القلق إزاء عدم حماية المدنيين واشتداد العنف وإمكانية استمرار تفاقم حدة النزاع في البلد، وإزاء الأبعاد الإقليمية للمشكلة. فطبيعة الأزمة وحجمها غير المقبولين يتطلبان موقفاً موحداً وعملاً دولياً مشتركاً.

٣ - ويلتزم أعضاء مجموعة العمل بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدةها الوطنية وسلامة أراضيها. وهم عازمون على العمل على نحو مستعجل ومكثف من أجل وضع حد للعنف ولانتهاكات حقوق الإنسان وتيسير بدء عملية سياسية بقيادة سوريا تفضي إلى عملية انتقالية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري وتمكّنه من أن يحدّد مستقبله بصورة مستقلة وديمقراطية.

٤ - وتحقيقاً لهذه الأهداف المشتركة، (أ) حدّد أعضاء مجموعة العمل خطوات وتدابير تتخذها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بما يشمل وقفاً فورياً للعنف بكافة أشكاله؛ (ب) اتفقوا على مبادئ وخطوط توجيهية للقيام بعملية انتقالية سياسية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري؛ (ج) اتفقوا على الإجراءات التي يمكنهم اتخاذها لتنفيذ ما تقدّم دعماً للجهود المبعوث الخاص المشترك من أجل تيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية. وهم مقتنعون

بأن ذلك يمكن أن يشجّع ويدعم إحراز تقدم في الميدان وسيساعد على تيسير ودعم القيام بعملية انتقالية بقيادة سورية.

الخطوات والتدابير التي حددتها الأطراف لتأمين التنفيذ الكامل لخطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢)، بما يشمل الوقف الفوري للعنف بكافة أشكاله

٥ - يجب على الأطراف أن تنفذ خطة النقاط الست وقراري مجلس الأمن ٢٠٤٢ (٢٠١٢) و ٢٠٤٣ (٢٠١٢) تنفيذاً كاملاً، وتحقيقاً لهذه الغاية:

(أ) يجب على جميع الأطراف أن تلتزم مجدداً بوقف دائم للعنف المسلح بكافة أشكاله وتنفيذ خطة النقاط الست فوراً وبدون انتظار بإجراءات من الأطراف الأخرى. ويجب على الحكومة ومجموعات المعارضة المسلحة أن تتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية بهدف المضي قدماً بتنفيذ الخطة وفقاً لولاية البعثة؛

(ب) يجب أن يُعزّز وقف العنف المسلح بإجراءات فورية وذات مصداقية وبإدانة للبيان تتخذها حكومة الجمهورية العربية السورية لتنفيذ البنود الأخرى من خطة النقاط الست، بما يشمل:

١' تكثيف وتيرة الإفراج عن الأشخاص المحتجزين تعسفاً وتوسيع نطاقه، بما يشمل على وجه الخصوص الفئات الضعيفة، والأشخاص الذين شاركوا في أنشطة سياسية سلمية؛ ووضع قائمة بجميع الأماكن التي يُحتجز فيها هؤلاء الأشخاص وتقديمها دون تأخير عن طريق القنوات المناسبة؛ والعمل فوراً على تنظيم الوصول إلى هذه المواقع؛ والرد بسرعة عن طريق القنوات المناسبة على جميع الطلبات المكتوبة المتعلقة بالحصول على معلومات بشأن هؤلاء الأشخاص أو بالوصول إليهم أو الإفراج عنهم؛

٢' كفالة حرية التنقل في جميع أرجاء البلد للصحفيين وكفالة منحهم تأشيرات وفق سياسة غير تمييزية؛

٣' احترام حرية تشكيل الجمعيات وحق التظاهر السلمي على النحو الذي يكفله القانون.

- (ج) يجب على جميع الأطراف، في جميع الظروف، أن تبدي الاحترام الكامل لسلامة وأمن بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في الجمهورية العربية السورية وأن تتعاون مع البعثة وتسهل مهمتها بصورة كاملة في جميع المجالات؛
- (د) يجب على الحكومة، في جميع الظروف، أن تتيح لجميع المنظمات الإنسانية فوراً وبصورة كاملة الوصول لدواع إنسانية إلى جميع المناطق المتأثرة بالقتال. ويجب على الحكومة وجميع الأطراف أن تتيح إخلاء الجرحى، وأن تتيح مغادرة جميع المدنيين الذين يودّون ذلك. ويجب على جميع الأطراف أن تتقيد بالكامل بالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما يشمل التزاماتها المتعلقة بحماية المدنيين.

المبادئ والخطوط التوجيهية المتفق عليها للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية

- ٦ - اتفق أعضاء فريق العمل على "المبادئ والخطوط التوجيهية للقيام بعملية انتقالية بقيادة سورية"، على النحو الوارد أدناه:
- ٧ - أي تسوية سياسية يجب أن تقدّم لشعب الجمهورية العربية السورية عملية انتقالية:
- (أ) تتيح منظوراً مستقبلياً يمكن أن يتشاطره الجميع في الجمهورية العربية السورية؛
- (ب) تُحدّد خطوات واضحة وفق جدول زمني مؤكد نحو تحقيق ذلك المنظور؛
- (ج) يمكن أن تنفّذ في جو يكفل السلامة للجميع ويتسم بالاستقرار والهدوء؛
- (د) يمكن بلوغها بسرعة، دون مزيد من إراقة الدماء، وتكون ذا مصداقية.
- ٨ - منظور للمستقبل - أعربت الشريحة العريضة من السوريين الذين استُشْهِروا عن تطلعات واضحة لشعب الجمهورية العربية السورية. وثمة رغبة جامعة في إقامة دولة:
- (أ) تكون ديمقراطية وتعددية بحق، وتتيح حيزاً للجهات الفاعلة السياسية القائمة وتلك التي نشأت منذ عهد قريب لتتنافس بصورة نزيهة ومتساوية في الانتخابات. ويعني هذا أيضاً أن الالتزام بديمقراطية متعددة الأحزاب يجب أن يكون التزاماً دائماً يتجاوز مرحلة جولة أولى من الانتخابات؛
- (ب) تمثل للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، واستقلال القضاء، ومساعدة الحاكمين، وسيادة القانون. وليس كافياً أن يقتصر الأمر على مجرد صياغة

التزام من هذا القبيل. فمن اللازم إتاحة آليات للشعب لكفالة وفاء الحاكمين بتلك الالتزامات؛

(ج) تتيح فرصاً وحظوظاً متساوية للجميع. فلا مجال للطائفية أو التمييز على أسس عرقي أو ديني أو لغوي أو غير ذلك. ويجب أن تتأكد الطوائف الأقل عدداً بأن حقوقها ستحترم.

٩ - خطوات واضحة في العملية الانتقالية - لن ينتهي النزاع في الجمهورية العربية السورية حتى تتأكد كل الأطراف من وجود سبيل سلمي نحو مستقبل مشترك للجميع في البلد. ومن ثم، فمن الجوهري أن تتضمن أية تسوية خطوات واضحة لا رجعة فيها تتبعها العملية الانتقالية وفق جدول زمني محدد. وتشمل الخطوات الرئيسية لأية عملية انتقالية ما يلي:

(أ) إقامة هيئة حكم انتقالية باستطاعتها أن تُهيئ بيئة محايدة تتحرك في ظلها العملية الانتقالية. وأن تمارس هيئة الحكم الانتقالية كامل السلطات التنفيذية. ويمكن أن تضم أعضاء من الحكومة الحالية والمعارضة ومن المجموعات الأخرى، ويجب أن تُشكّل على أسس الموافقة المتبادلة؛

(ب) الشعب السوري هو من يقرر مستقبل البلد. ولا بد من تمكين جميع فئات المجتمع ومكوناته في الجمهورية العربية السورية من المشاركة في عملية الحوار الوطني. ويجب ألا تكون هذه العملية شاملة للجميع فحسب، بل يجب أيضاً أن تكون محدّدة - أي أن من الواجب تنفيذ نتائجها الرئيسية؛

(ج) على هذا الأساس، يمكن أن يعاد النظر في النظام الدستوري والمنظومة القانونية. وأن تُعرض نتائج الصياغة الدستورية على الاستفتاء العام؛

(د) بعد إقامة النظام الدستوري الجديد، من الضروري الإعداد لانتخابات حرة ونزيهة وتعددية وإجرائها لشغل المؤسسات والهيئات الجديدة المنشأة؛

(هـ) من الواجب أن تُمثّل المرأة تمثيلاً كاملاً في جميع جوانب العملية الانتقالية.

١٠ - السلامة والاستقرار والهدوء - ما من عملية انتقالية إلا وتنطوي على تغيير. بيد أن من الجوهري الحرص على تنفيذ العملية الانتقالية على نحو يكفل سلامة الجميع في جو من الاستقرار والهدوء. ويتطلب ذلك:

(أ) توطيد الهدوء والاستقرار الكاملين. فيجب على جميع الأطراف أن تتعاون مع هيئة الحكم الانتقالية لكفالة وقف أعمال العنف بصورة دائمة. ويشمل

ذلك إكمال عمليات الانسحاب وتناول مسألة نزع سلاح المجموعات المسلحة وتسريح أفرادها وإعادة إدماجهم؛

(ب) اتخاذ خطوات فعلية لكفالة حماية الفئات الضعيفة واتخاذ إجراءات فورية لمعالجة المسائل الإنسانية في المناطق المحتاجة. ومن الضروري أيضاً كفالة التعجيل بإكمال عملية الإفراج عن المحتجزين؛

(ج) استمرار المؤسسات الحكومية والموظفين من ذوي الكفاءات. فمن الواجب الحفاظ على الخدمات العامة أو استعادة سير عملها. ويشمل ذلك فيما يشمل قوات الجيش ودوائر الأمن. ومع ذلك، يتعين على جميع المؤسسات الحكومية، بما فيها دوائر الاستخبارات، أن تتصرف بما يتماشى مع معايير حقوق الإنسان والمعايير المهنية، وأن تعمل تحت قيادة عليا تكون محل ثقة الجمهور، وتخضع لسلطة هيئة الحكم الانتقالية؛

(د) الالتزام بالمساءلة والمصالحة الوطنية. ويجب النظر في الجوانب المتعلقة بالمساءلة عن الأفعال المرتكبة خلال هذا النزاع. ومن اللازم أيضاً إعداد مجموعة شاملة من أدوات العدالة الانتقالية، تشمل تعويض ضحايا هذا النزاع أو رد الاعتبار إليهم، واتخاذ خطوات من أجل المصالحة الوطنية والعفو.

١١ - خطوات سريعة للتوصل إلى اتفاق سياسي ذي مصداقية - إن شعب الجمهورية العربية السورية هو من يتعين عليه التوصل إلى اتفاق سياسي، لكن الوقت بدأ ينفد. ومن الواضح:

(أ) أن سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها يجب أن تحترم؛

(ب) أن النزاع يجب أن يُحلّ بالحوار السلمي وعن طريق التفاوض حصراً. ومن الواجب الآن تهيئة الظروف المفضية إلى تسوية سلمية؛

(ج) أن إراقة الدماء يجب أن تتوقف. ويجب على جميع الأطراف أن تعيد تأكيد التزامها على نحو ذي مصداقية بخطة النقاط الست. ويجب أن يشمل ذلك وقف العنف المسلح بكافة أشكاله، واتخاذ إجراءات فورية ذات مصداقية وبإدانة للعيان لتنفيذ البنود من ٢ إلى ٦ من خطة النقاط الست؛

(د) أن من واجب جميع الأطراف أن تتعامل الآن بصدق مع المبعوث الخاص المشترك. ويجب على الأطراف أن تكون جاهزة لتقديم مُحاورين فعليين للتسهيل بالعمل نحو التوصل إلى تسوية بقيادة سورية تلي التطلعات المشروعة للشعب. ومن الواجب أن تكون العملية شاملة للجميع كيما يتسنى إسماع آراء جميع مكونات المجتمع السوري فيما يتعلق بصوغ التسوية السياسية المهددة للعملية الانتقالية.

(هـ) والمجتمع الدولي المنظم، بما فيه أعضاء مجموعة العمل، على أهبة الاستعداد لتقديم دعم كبير لتنفيذ الاتفاق الذي تتوصل إليه الأطراف. ويمكن أن يشمل ذلك الدعم وجود مساعدة دولية بموجب ولاية من الأمم المتحدة إن طُلب ذلك. وستتاح قدر كبير من الأموال لدعم الإعمار وإعادة التأهيل.

الإجراءات المتفق عليها

١٢ - الإجراءات المتفق أن يتخذها أعضاء مجموعة العمل لتنفيذ ما تقدم، دعماً للجهود المبعوث الخاص المشترك لتيسير القيام بعملية سياسية بقيادة سورية:

(أ) سيتحرك أعضاء مجموعة العمل، حسب الاقتضاء، ويمارسون ضغوطاً منسقة ومطردة على الأطراف في الجمهورية العربية السورية لاتخاذ الخطوات والتدابير المبيّنة في الفقرة ٥ أعلاه؛

(ب) يعارض أعضاء مجموعة العمل أي زيادة في عسكرة النزاع؛

(ج) يؤكد أعضاء مجموعة العمل للحكومة الجمهورية العربية السورية أهمية تعيين مُحاور فعلي مُفوض، عندما يُطلب إليها المبعوث الخاص المشترك ذلك، للعمل على أسس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً؛

(د) يحث أعضاء مجموعة العمل المعارضة على تحقيق مزيد من الاتساق وعلى أن تكون جاهزة للخروج بمحاورين فعليين لهم تمثيل وازن للعمل على أسس خطة النقاط الست وهذا البيان معاً؛

(هـ) سيقدم أعضاء مجموعة العمل الدعم الكامل للمبعوث الخاص المشترك وفريقه في سياق تحركهما على نحو فوري لإشراك الحكومة والمعارضة والتشاور على نطاق واسع مع المجتمع السوري، فضلاً عن سائر الجهات الدولية الفاعلة، من أجل مواصلة تمهيد الطريق نحو الأمام؛

(و) يرحب أعضاء مجموعة العمل بأية دعوة من المبعوث الخاص المشترك إلى عقد اجتماع آخر لمجموعة العمل عندما يرى ذلك ضرورياً لاستعراض التقدم الفعلي المحرز بشأن جميع البنود المتفق عليها في هذا البيان، وتحديد ما يقتضيه التصدي للأزمة من خطوات وإجراءات أخرى إضافية تتخذها مجموعة العمل. وستتولى المبعوث الخاص المشترك أيضاً إطلاع الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على ما يُستجد.

23 February 2012



Secretary-General

SG/SM/14124

Department of Public Information • News and Media Division • New York

KOFI ANNAN APPOINTED JOINT SPECIAL ENVOY OF UNITED NATIONS,
LEAGUE OF ARAB STATES ON SYRIAN CRISIS

The following joint statement was issued today by United Nations Secretary-General Ban Ki-moon and Secretary-General of the League of Arab States Nabil Elaraby:

In accordance with the General Assembly resolution A/RES/66/253 of 16 February and following close consultations between Secretary-General Ban Ki-moon and the Secretary-General of the League of Arab States Nabil Elaraby, the two today announced the appointment of former United Nations Secretary-General Kofi Annan as the Joint Special Envoy of the United Nations and the League of Arab States on the Syrian crisis.

The Secretaries-General are grateful to Mr. Annan for accepting this important mission at a critical time for the people of Syria. A deputy for the Joint Special Envoy will be chosen from the Arab region.

The Special Envoy will be the high-level representative of the Secretaries-General of the United Nations and the League of Arab States on the Syrian crisis. The Special Envoy will provide good offices aimed at bringing an end to all violence and human rights violations, and promoting a peaceful solution to the Syrian crisis.

The Special Envoy will be guided in this endeavour by the provisions of the General Assembly resolution A/RES/66/253 and the relevant resolutions of the League of Arab States. He will consult broadly and engage with all relevant interlocutors within and outside Syria in order to end the violence and the humanitarian crisis, and facilitate a peaceful Syrian-led and inclusive political solution that meets the democratic aspirations of the Syrian people through a comprehensive political dialogue between the Syrian Government and the whole spectrum of the Syrian opposition.

* * * * *

For information media • not an official record

9/18/2014

United Nations Secretary-General Ban Ki-moon's Statements
Secretary-General Ban Ki-moon**LATEST STATEMENTS****New York, 17 August 2012 - Statement Attributable to the Spokesperson for the Secretary-General on Appointment of Joint Special Representative for Syria**

The Secretary-General of the United Nations is pleased, along with Secretary-General Nabil ElAraby of the League of Arab States, to announce the appointment today of Mr. Lakhdar Brahimi as their Joint Special Representative for Syria.

The violence and the suffering in Syria must come to an end. The Secretary-General appreciates Mr. Brahimi's willingness to bring his considerable talents and experience to this crucial task for which he will need, and rightly expects, the strong, clear and unified support of the international community, including the Security Council.

Diplomacy to promote a peaceful resolution to the conflict in Syria remains a top priority for the United Nations. More fighting and militarization will only exacerbate the suffering and make more difficult the path to a peaceful resolution of the crisis which would lead to a political transition in accordance with the legitimate aspirations of the Syrian people.

The Secretary-General takes this opportunity to reiterate his deepest gratitude to former Secretary-General Kofi Annan for his selfless efforts and contributions to the search for peace in Syria.

Statements on 17 August 2012

- [New York, 17 August 2012 - Statement Attributable to the Spokesperson for the Secretary-General on Remarks by leaders of the Islamic Republic of Iran about Israel](#)
- [New York, 17 August 2012 - Statement Attributable to the Spokesperson for the Secretary-General on the Government of Myanmar Establishment of an Investigative Commission for the Recent Situation in Rakhine State](#)

United Nations

S/2014/584



Security Council

Distr.: General
12 August 2014

Original: English

**Letter dated 12 August 2014 from the President of the
Security Council addressed to the Secretary-General**

I have the honour to inform you that your letter dated 8 August 2014 (S/2014/583) concerning your intention to appoint Bernardino León (Spain) as your Special Representative and Head of the United Nations Support Mission in Libya has been brought to the attention of the members of the Security Council. They take note of the intention expressed in your letter.

(Signed) Mark Lyall Grant
President of the Security Council

14-59112 (E) 120814



Please recycle



الملاحق رقم 07 : تعيين برناردينو مبعوثا دوليا في ليبيا

S/2014/583

Distr.: General
12 August 2014
Arabic
Original: English

الأمم المتحدة

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس
مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، التي أنشأها مجلس الأمن
بموجب قراره ٢٠٠٩ (٢٠١١)، ومدّد ولايتها ثلاث مرات، لمدة ١٢ شهرا في كل مرة،
بموجب قراراته ٢٠٤٠ (٢٠١٢) و ٢٠٩٥ (٢٠١٣) و ٢١٤٤ (٢٠١٤).

وأودّ إبلاغكم بأنني أعترم تعيين برناردينو ليون (إسبانيا) ممثلا خاصا جديدا لي
ورئيسا لبعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا. وهو سيخلف السيد طارق متري (لبنان) الذي
يشغل منصب ممثلي الخاص منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وأود أن أغتنم هذه الفرصة
لأعرب عن عميق امتناني للسيد متري لتفانيه في عمله وقيادته الفعالة للبعثة.
وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذا الأمر.

(توقيع) بان كي - مون



الرجاء إعادة استعمال الورق

120814 120814 14-59111 (A)



الملحق رقم 08 : تعيين برناردينو على رأس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

فهرس الملاحق

الصفحة	فهرس الملاحق
106	ملحق رقم 01 : تقرير الأمين العام بطرس غالي عن الدبلوماسية الوقائية وصنع السم وحفظ السلم 1992.....
110	ملحق رقم 02 : المبادرة العربية لحل الأزمة السورية.....
114	ملحق رقم 03 : القرار 2042 14 أبريل 2012.....
121	ملحق رقم 04 : بيان جنيف 1.....
122	ملحق رقم 05 : تعيين كوفي عنان الأمانة العامة.....
123	ملحق رقم 06 : تعيين الأخضر الإبراهيمي الأمانة العامة.....
124	ملحق رقم 07 : تعيين برناردينو مبعوثا دوليا في ليبيا.....
125	ملحق رقم 08 : تعيين برناردينو على رأس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.....

الفهرس

الصفحة	محتويات المذكرة
	اهداء.....
	كلمة شكر.....
	بسملة.....
01	مقدمة.....
	الفصل الأول : الإطار المفاهيمي للدبلوماسية والسلام والأمن الدوليين
08	المبحث الأول: مفهوم الدبلوماسية والمبعوث الدبلوماسي.....
08	المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية وعلاقتها ببعض المواضيع ذات الصلة
12	المطلب الثاني: أنواع وأساليب الدبلوماسية
20	المطلب الثالث: القواعد الدولية المنظمة للمبعوث الدبلوماسي
29	المبحث الثاني: مدلول السلم والأمن الدوليين
29	المطلب الأول: : مفهوم السلم في الفقه الدولي.....
32	المطلب الثاني: مفهوم الأمن الدولي
37	المطلب الثالث: السلم والأمن الدوليين في ميثاق هيئة الأمم المتحدة
	الفصل الثاني: المبعوثون الدوليون لحل الأزميتين السورية والليبية إحلالا للسلم والأمن الدوليين
45	المبحث الأول: مساعي المبعوثين الدوليين لحل الأزمة السورية حفاظا على السلم والأمن الدوليين.....
46	المطلب الأول: تداعيات الأزمة السورية
50	المطلب الثاني: المبعوثون الدوليون لحل الأزمة في سوريا.....
60	المطلب الثالث: تفعيل جهود المبعوثين الدوليين في سوريا ومعوقات عملهم.....
66	المبحث الثاني: المبعوثون الدوليون لحل الأزمة الليبية تطبيقا لمبدأ الدبلوماسية الوقائية.....
67	المطلب الأول: تطورات الأزمة الليبية
70	المطلب الثاني: دور المبعوثين الدوليين في حل الأزمة الليبية.....
85	المطلب الثالث: تقييم دور المبعوثين في ليبيا وآفاق الحل للأزمة الليبية
91	خاتمة
94	قائمة المراجع
127	فهرس الملاحق
129	فهرس المحتويات